بِسمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحمنِ ٱلرّحِيمِ

{وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (31) قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ} (32)

صَــدَقَ اللهُ الْعَظِيــمْ

سورة البقرة (الآية: 31 ، 32)

الإهـداء

إلى والديَّ أطال الله في عمرهما

إلى روح أخي اصيل رحمة الله عليه

إلى اخي شهاب حفظه الله ورعاه

إلى أخواتي حفظهن الله ورعاهن

أُهدي هذا الجهد المتواضع

الشكر والتقدير

أحمد الله العليَّ القدير على توفيقه في إنجاز هذا العمل المتواضع، ويطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر وفائق الاحترام إلى أساتذة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وإلى جامعة طرابلس لإتاحتهم الفرصة لي في استكمال دراستي العليا.

وأخص بالذكر السيد / أ . د . ناصر ميلاد المعرفي على رحابة صدره وقبوله أن يكون مشرفاً لي في هذه الرسالة وكذلك لما أسداه إليَّ من ملاحظات وإرشادات وتوجيهات ساهمت في إعداد وإخراج هذه الرسالة، وكذلك أتقدم بالشكر إلى السيد / د . علي المهدي ناصف الذي قبل أن يكون ممتحناً داخلي لهذه الرسالة والذي ساعدني في دراستي العليا، والشكر أيضاً إلى السيد / د . ناصر ساسي الطويري الذي قبل أن يكون ممتحناً خارجي لهذه الرسالة، كما اقدم أسمى آيات الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إظهار هذه الدراسة إلى حيز الوجود، ولكل من مد لي يد العون من أجل استكمال الدراسة على الوجه المطلوب.

أسأل الله التوفيق في أن يكون هذا الجهد المتواضع محققاً الفائدة المرجوة

وعلى الله قصد السبيل

الباحث

المستخلص

تواجه الدول النامية العديد من المشاكل والاختلالات في الميزانية العامة والميزان المدفوعات وما ترتب عليه من عجوزات واللجو ء هذه الدول الى الاقتراض والمديونية الخارجية ل مواجهة الاستحقاقات المحليةوالدولية، وفي سياق ذلك طبقت هذه الدول سياسات وبرامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية من اجل التعافي وخلق الاستقرار الاقتصادي وليبيا كانت من الدول التي طبقت هذه البرامج لمواجه الاختلالا ت والتشوهات الاقتصاديوتعزيز دور القطاع الخاص في الانشطة الاقتصادية، ومن الجوانب المرتبطة في الاستقرار الاقتصادي الاستقرار النقدي، لذلك تبحث هذه الدراسة في تداعيا ت سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي على الاستقرار النقدي.

واعتمدت الدراسة على اسلوب التحليلي الوصفي للتتبع لتحليل الاستقرار النقدي في ظل الاصلاحات الاقتصادية والمالية المطبقة في ليبيا، وتوصلت الدراسة الى اهم النتائج التالية:

1. هناك مجموعة من المبررات والدوافع وراء تبني سياسة الخصخصة في ليبياومن وأهمهاعدم تحقيق مستهدفات خطة التنمية الاقتصادية بسبب انخفاض الايرادات النفطية وارتفاع الإنفاق العام دون زيادة المردود الاقتصادي وانخفاض انتاجية العمل. وكذلك ضعف القطاع الخاص .حيث انتهجت ليبيا عدة طرق نحو التقدم الملموس في تطوير القطاع الخاص واندماجه مع الاقتصاد العالمي ،فقد عملت على الاستفادة من تجارب و خبرات الدول التي مرت بمثل هذه المراحل والاستفادة من أفضل الممارسات والتجارب الدولية.
2. يتكون القطاع المصرفيالليبي من رأس مال أساسي ، وبالتالي رأس مال القطاع المصرفي الليبي لا يتمتع بملاءة تمكنه من مواجهة الصدمات والمخاطر وفقا لمؤشر ملاءة راس المال، وان معدلاته متدنية، وهذا يعكس عدم قدر ته على توظيف أصوله بشكل أكثر كفاءة ،كما ان ارتفاع حجم الاصول غير المستغلة لدى القطاع المصرفي في ليبيا وفقا لمؤشر السيولة وتصنيفات (CAMELS).
3. يعكس التضخم النقدي حالة الاستقرار النقدي من خلال الاقتراب أو الابتعاد عن الصفر، نجد أنه حقق قيما موجبة ومرتفعة عن الصفر تتوافق مع تحقيق معدلات التضخم قيما موجبة لجميع السنوات، ما يعني وجود ضغوط تضخمية.
4. تشير جميع مؤشرات الاستقرار النقدي تشير بشكل واضح إلى وجود اختلال بين الجانب النقدي في الاقتصاد ممثلا بعرض النقود بمفهومه الضيق والجانب الحقيقي ممثلا بالناتج المحلي الحقيقي غير النفطي، وتعكس حالة عدم الاستقرار النقدي وجود عدم تناسب بين التغيرات في عرض النقود والتغيرات في الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي.

Abstract

Developing countries face many problems and imbalances in the general budget and balance of payments and the consequent deficits. These countries resort to external borrowing and indebtedness to meet local and international benefits. In this context, these countries implemented policies and programs by economic and financial reforms in order to recover and create economic stability. Libya was one of the countries Which have applied these programs to confront economic imbalances and distortions and enhance the role of the private sector in economic activities, and one of the aspects related to economic stability is monetary stability, so this study examines the reflection of economic reform policies and programs on monetary stability.

Thisstudy relied on the descriptive analytical method to analyze monetary stability in light of the economic and financial reforms applied in Libya, and the study reached the following most important results:

1. There is a set of justifications and motives behind the adoption of the privatization policy in Libya, the most important of which is the failure to achieve the objectives of the economic development plan due to the decline in oil revenues and the increase in public spending without increasing the economic return and low labor productivity. As well as the weakness of the private sector. As Libya has taken several methods towards tangible progress in developing the private sector and its integration with the global economy, it has worked to benefit from the experiences and expertise of countries that have gone through such stages and to benefit from the best international practices and experiences.
2. The Libyan banking sector consists of basic capital, and therefore the capital of the Libyan banking sector does not have the solvency to enable it to face shocks and risks according to the capital adequacy index, and that its rates are low, and this reflects the high volume of its inability to employ its assets in a more efficient manner. The untapped assets of the banking sector in Libya according to the liquidity index and (CAMELS) ratings.
3. Monetary inflation reflects the state of monetary stability by approaching or moving away from zero. We find that it has achieved positive and higher than zero values that correspond to the achievement of inflation rates with positive values for all years, which means the existence of inflationary pressures.
4. All indicators of monetary stability clearly indicate an imbalance between the monetary aspect of the economy, represented by the money supply in its narrow sense, and the real aspect, represented by real non-oil GDP. The monetary instability reflects the existence of a disproportion between changes in money supply and changes in real domestic product. Non-oil.

قائمة المحتويات

ر. م	الموضوع	ر ص
–	الآية القرآنية	أ
–	الإهداء	ب
–	الشكر والتقدير	ج
–	المستخلص	د
–	قائمة المحتويات	و–ط
–	قائمة الجداول	ي–ل
–	قائمة الأشكال البيانية	م–س
	الفصل التمهيدي: الاطار المنهجي العام	
1	مقدمة	2
2	المشكلة البحثية	2
3	فرضية الدراسة	3
4	أهمية الدراسة	3
5	اهداف الدراسة	3
6	المنهجية	3
7	نطاق الدراسة	3
8	الدراسات السابقة	4
	الفصل الأول **الإصلاح الاقتصادي والمالي:(أسس عامة وتجارب دولية)**	
1.1	مقدمة	9
2.1	الاصلاح الاقتصادي	9
1.2.1	مفهوم الإصلاح الاقتصادي	9
2.2.1	مبررات وأهداف الإصلاح الاقتصادي والمالي	10

3.2.1	سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي المقدمة من صندوق النقد والبنك الدوليين	12
3.1	الاصلاح المالي	16
1.3.1	مفهوم الاصلاح المالي	16
2.3.1	اهداف الاصلاح المالي	16
3.3.1	سياسات الإصلاح المالي	17
4.1	تجارب دولية في الإصلاح الاقتصادي والمالي	17
1.4.1	تجربة كوريا الجنوبية	18
2.4.1	تجربة ماليزيا	21
3.4.1	تجربة البرازيل	26
5.1	الخاتمة	28
الفصل الثاني **ملامح وسياسات الاقتصاد الليبيوسياسات الإصلاح الاقتصادي**		
1.2	مقدمة	31
2.2	خصائص وملامح الاقتصاد الليبي	31
1.2.2	من منظور تاريخي	31
2.2.2	من منظور الخصائص والسمات	32
3.2	الخصخصة وإعادة الهيكلة	38
1.3.2	دوافع وأهداف الاصلاح الاقتصادي بالاقتصاد الليبي	39
2.3.2	الوسائل والاليات	41
3.3.2	اهم التشريعات والاجراءات ومواكبة سياسة الخصخصة في ليبيا	42
4.3.2	سياسة تشجيع الاستثمارات والخصخصة	43
4.2	تطور السياسات الاقتصادية في ظل الاصلاح الاقتصادي واعادة الهيكلة فيليبيا	44
1.4.2	تطور السياسة المالية	44
2.4.2	تطور السياسة النقدية	53
3.4.2	تطور سياسة سعر الصرف	62
4.4.2	تطور السياسة التجارية	64
5.2	الخاتمة	67

الفصل الثالث **الاصلاح النقدي والمصرفي في ليبيا**		
1.3	مقدمة	70
2.3	تطور القطاع المالي والمصرفي في ليبيا	70
1.2.3	الإطار التشريعي المالي والمصرفي	71
2.2.3	إعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي	72
3.2.3	هيكلية الجهاز المصرفي في ليبيا	73
3.3	التحديات التي تواجه القطاع المالي والمصرفي	79
4.3	تطور عرض النقود والائتمان المصرفي في ليبيا	80
1.4.3	تطور عرض النقود في ليبيا	80
2.4.3	تطور الائتمان المصرفي في ليبيا	84
5.3	مؤشرات تقييم أداء القطاع المصرفي في ليبيا	88
1.5.3	مؤشر كفاية رأس المال (ملاءة راس المال)	90
2.5.3	مؤشر جودة الاصول	92
3.5.3	مؤشرات كفاءة وسلامة الإدارة	94
4.5.3	مؤشر السيولة	95
5.5.3	مؤشر الربحية	97
6.3	الخاتمة	99
الفصل الرابع **تحليل االاستقرار النقدي في ليبيا في ظل الاصلاح الاقتصادي والمالي**		
1.4	مقدمة	101
2.4	الاستقرار الاقتصادي (المفهوم والمؤشرات)	101
3.4	تطور الاستقرار النقدي في ليبيا	103
1.3.4	اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود في ليبيا	103

2.3.4	تطور المستوى العام للأسعار (معدل التضخم)	106
4.4	قياس مؤشرات الاستقرار النقدي في ظل الإصلاح الاقتصادي والمالي في ليبيا	109
1.4.4	التضخم النقدي	109
2.4.4	الفجوة التضخمية	111
5.4	تطور معامل الاستقرار النقدي في ليبيا	116
1.5.4	تطور معامل الاستقرار النقدي بالنسبة للعملة في ليبيا	116
2.5.4	تطور معامل الاستقرار النقدي بالنسبة للائتمان المحلي في ليبيا	119
6.4	الخاتمة	121
النتائج والتوصيات		
النتائج		124
التوصيات		126
قائمة المراجع		128

قائمة الجداول

ر. ج	عنوان الجدول	ر ص
1.2	تطور الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة 1980–1995	34
2.2	تطور حجم القوى العاملة (وطنيين واجانب) في ليبيا خلال الفترة 1980–1995	36
3.2	معدل الانفتاح الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي خلال الفترة 1980–1995	37
4.2	تطور الايرادات والنفقات العامةفي ليبيا خلال الفترة 1980–1995	38
5.2	تطور الميزانية العامة في ليبيا خلال الفترة 1995–2015	47
6.2	تطور إيرادات ضرائب في ليبيا خلال الفترة 1995–2015	50
7.2	تطور الدين العام المحلي ومكوناته في ليبيا خلال الفترة 1995–2015	52
8.2	تغيرات في سعر إعادة الخصم في ليبيا خلال الفترة 2005–2015	57
9.2	إجمالي الودائع والاحتياطي القانوني في ليبيا خلال الفترة 1995–2015	59
10.2	أسعار الفائدة على الودائع لدى المصارفالتجارية في ليبيا خلال الفترة 1995–2014	60
11.2	أسعار الصرف الدينار الليبي مقابل الدولارالأمريكي خلال الفترة 1995–2015	63

12.2	الصادرات والواردات والميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة 1995-2015	67
1.3	قيمة القروض الممنوحة من المصرف الزراعيفي ليبيا خلال الفترة 1995-2011	75
2.3	قيمة القروض الممنوحة من مصرف التنمية في ليبيا خلال الفترة 1995-2012	77
3.3	رصيد القروض الممنوحة من مصرف الادخار والاستثمار العقاري في ليبيا خلال السنوات 1995-2012	78
4.3	تطور عرض النقود في ليبيا خلال الفترة 1995-2015	81
5.3	سرعة تداول النقود والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة 1995-2015	83
6.3	تطور رأس المال والاحتياطيات والتسهيلات الائتمانية للمصارفالتجارية لدى مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة 1995 – 2015	85
7.3	التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية لمختلف الأنشطة الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة 1995-2015	87
8.3	الاجراءات الرقابية التي تتخذ على درجة التصنيف	89
9.3	مؤشرات أداء المصارف التجارية (مؤشر رأس المال) في ليبيا خلال الفترة 2008-2015	91
10.3	مؤشرات جودة الاموال في المصارف في ليبيا خلال الفترة 2008-2015	92
11.3	مؤشر كفاءة وسلامة الإدارة للقطاع المصرفي الليبي خلال الفترة 2008-2015	94
12.3	مؤشرات أداء المصارف التجارية (مؤشر السيولة) في ليبيا خلال الفترة 2008-2015	96
13.3	مؤشرات أداء المصارف التجارية (مؤشر الربحية) في ليبيا خلال الفترة 2008-	98

	2015	
1.4	الناتج المحليالحقيقي غير نفطي وعرض النقود في ليبيا خلال الفترة 1995-2015	104
2.4	المستوى العام للأسعار في ليبيا خلال الفترة 1995-2015	107
3.4	تطور التضخم النقدي في ليبيا خلال الفترة 1995-2015	110
4.4	تطور الفجوة التضخمية في ليبيا خلال الفترة 1995-2015	115
5.4	معامل الاستقرار النقديبالنسبة للعملة في ليبيا خلال الفترة 1995-2015	117
6.4	معامل الاستقرار النقدي بالنسبة للائتمان في ليبيا خلال الفترة 1995-2015	120

قائمة الأشكال البيانية

ر. ش	العنوان	ر ص
1.2	تطور الناتج المحلي الاجمالي والناتج الصناعي والزراعي في ليبيا خلال الفترة 1995-2015	35
2.2	تطور الميزانية العامة في ليبيا خلال الفترة 1995-2015	48
3.2	تطور الضرائب في ليبيا خلال الفترة 1995-2015	51
4.2	تطور الدين العام المحلي في ليبيا خلال الفترة 1995-2015	53
5.2	تطور سعر إعادة الخصم في ليبيا خلال الفترة 1995-2015	58
6.2	تطور الفائض عن الاحتياطي القانوني في ليبيا خلال الفترة 1995-2015	60
7.2	تطور أسعار الصرف الدينار الليبي مقابل الدولارالأمريكي في ليبيا خلال الفترة 1995-2015	64
1.3	هيكل الجهاز المصرفي في ليبيا	74
2.3	تطور القروض قصيرة ومتوسطة وطويل الاجل للمصرفالزراعي في ليبيا خلال الفترة 1995-2011	76
3.3	تطور القروض الممنوحة من مصرف التنمية في ليبيا خلال الفترة 1995-2012	77
4.3	تطور القروض الممنوحة من مصرف الادخار والاستثمار العقاري في ليبيا خلال السنوات 1995-2012	78
5.3	تطور عرض النقود بمفهومه الضيق في ليبياخلال الفترة 1995-2015	82

6.3	معامل التفضيل النقدي في ليبيا خلال الفترة 1995-2015	82
7.3	سرعة تداول النقود في ليبياخلال الفترة 1995-2015	84
8.3	نسيه رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي التسهيلاتالائتمانية لدى مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة 1995-2015	86
9.3	تطور القروض و التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية لمختلف الأنشطة الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة 1995-2015	88
10.3	تطور مؤشر كفاية رأس المال احد مؤشرات أداء المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة 2008-2015	91
11.3	مؤشر جودة الاموال في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة 2008 – 2015	93
12.3	مؤشري إجمالي الاموال/عدد الموظفين وعدد الفروع	95
13.3	تطور مؤشر السيولة احد مؤشرات أداء المصارف	97
14.3	تطور مؤشر الربحية احد مؤشرات أداء المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة 2008-2015	98
1.4	تطورالناتج المحلي الحقيقي غير نفطيفي ليبيا حلال الفترة 1995-2015	105
2.4	نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الاجماليبدون نفط في ليبيا خلال الفترة 1995-2015	105
3.4	تطور معدلات التضخم في ليبياخلال الفترة 1995-2015	108
4.4	تطور التضخم النقدي في ليبياخلال الفترة 1995-2015	111

5.4	الفجوة التضخمية في ليبياخلال الفترة 1995–2015	116
6.4	تطور معامل الاستقرار النقديالنسبة للعملةفي ليبياخلال الفترة 1995–2015	118
7.4	تطور معامل الاستقرار النقدي بالنسبة للائتمان في ليبيا خلال الفترة 1995–2015	121

الفصل التمهيدي: الاطار المنهجي العام

الفصل التمهيدي: الاطار المنهجي العام

1-مقدمة:

نظرا لأهمية البرامج وسياسات الإصلاحات الاقتصاديةِ والماليةِ في تحسين الاقتصاد في العديد من الدول النامية التي تواجه صعوبات عديدة في اختلالات في الميزان التجاري والميزانية العامة،وميزان المدفوعات، وغيرها من المشاكل التي تواجهها تلك الدول من اعادة للهيكلة في قطاعاتها المالية والمصرفية وبرامج الخصخصة مما ادى بتلك الدول إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعمليات الاقتراض، وهناك تجارب دولية في الإصلاح الاقتصادي ومن بينها على سبيل المثال لا للحصر (ماليزيا وكوريا والبرازيل)، و التي خرجت بنتائج ايجابية بعد أن قامت بتنفيذ سياسات وخطط صارمة في مواجهة التحديات التي تواجهها . طبقت ليبيا مند بداية التسعينيات برامج للإصلاح الاقتصادي للتوسع في القطاع الخاص بعد اخفاق القطاع العام في العديد من المجالات ومن بينها القطاع المالي والمصرفي، ومن بينها إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي (الخصخصة)، واعادة هيكلة الجهاز المصرفي، حيث قام مصرف ليبيا المركزي بالعديد من الخطوات في هذا الشأن وفق الاطر التشريعية ومن ضمنها تنويع ملكية المصارف، وتحديث وتطوير الخدمات المصرفية.

2-المشكلة البحثية:

سيطر القطاع العام على النشاط الاقتصادي في ليبيا في منتصف السبعينات من القرن الماضي في ظل اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع النفط بنسبة 70% من الناتج المحلي الاجمالي و95% من الصادرات واكثر من 90% من اجمالي الايرادات العامة (مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، مجلدة 59، الربع الرابع، 2019)، ونتيجة تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فان سياسات وبرامج القطاع العام لم تكن فعالة وفي المستوى المطلوب، الامر الذي دفع نحو توجه سياسات وبرامج بهدف اساسي يكمن في تعزيز وتوسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

واثناء تطبيق هذه السياسات والبرامج ارتفعت معدلات عرض النقود حيث سجلت معدل نمو 5.42% سنة 1996 تم ارتفعت الى 33.14% سنة 2005 و29.32% سنة 2011، مما يؤثر على الاستقرار النقدي وبالتالي الاستقرار الاقتصاد، ولهذا فان المشكلة البحثيةتتحدد في التساؤل التالي:

ما هي اثار الاصلاح الاقتصادي والمالي على الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي؟

3-فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضية التالية:

سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي والمالي لم تحقق الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي.

4-أهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة الى:

- بالنسبة للأدب: اثراء المكتبة العلمية وزيادة المعرفة الانسانية بما ستقدمه من ابعاد ودلالات تشير الى اثر الاصلاحات الاقتصادية على الاستقرار النقدي، ومواكبة توجيهات الباحثين الاقتصاديين حول هذا الموضوع.
- بالنسبة للباحث: صقل المهارات البحثية للباحث ستمثل فرصة امامه لزيادة فهم دراسة موضوع الاصلاحات الاقتصادية واثرها في الاستقرار النقدي وزيادة تجربة البحث العلمي الهادف.
- بالنسبة لمتخذي القرار: تعمل هذه الدراسة بأبعاد الغموض الذي يكتنف الاقتصاد الليبي وتفسير بعض المتغيرات الاقتصادية للوصول الى نتائج في هذا البحث والاستفادة منها في رسم السياسات العامة المستقبلية.

5-اهداف الدراسة:

تهدف الدراسةبشكل رئيسي الى تحليل اثار الاصلاح الاقتصادي والمالي على الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي من خلال تحقيق الاتي:

- التعرف على تجارب بعض الدول في تطبيق سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي.
- استعراض دوافع وأهداف الاصلاح الاقتصادي والمالي المطبقة في الاقتصاد الليبي.
- التعرف على اهم التطورات النقدية والمصرفية في الاقتصاد الليبي.

6-المنهجية:

اعتمدت الدراسة على اسلوب الوصف التحليلي بتحليل معاملات الاستقرار النقدي وتطورها اثناء تطبيق سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي والمالي وكذلك تحليل المؤشرات المصرفية ذات العلاقة بتطور القطاع المصرفي، وتوظيف الاسلوب الكيفي بتحليل مضمون واهداف سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي التي طبقت في الاقتصاد الليبي.

7-نطاق الدراسة:

- الحدود المكانية: الاقتصاد الليبي.

- الحدود الزمنية: تشمل الفترة 1995-2015 باعتبارها الفترة الرئيسية لتطبيق سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي في ليبيا.

8-الدراسات السابقة:

1-دراسة (انجي ، 2008)، هدفت الدراسة الى الإصلاحات الاقتصادية ودورها في تفعيل سوق الأوراق المالية الليبي، وتناولت هذه الدراسة دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل وتنشيط سوق الأوراق المالية الليبي ، من خلال تشخيص واقع المصارف العاملة في ليبيا وتوسيع قاعدة الملكية ، والسياسات الاقتصادية ، خلال الفترة السابقة وصولا إلى تحديد الدور المناط بها والتغيرات التي يتوجب إحداثها على هياكلها وآليات عملها لتأدية هذا الدور في المرحلة القادمة . ولتقليل مخاطر الاستثمار المالي ، وتحفيز إدارات الشركات على تحسين كفاءتها في الأداء وتخفيض معدلات البطالة، ورفع مستويات الدخل ، وزيادة الإنتاج وتخفيض معدلات التضخم ، وخلصت دراسة نجي الدراسة الى اهم النتائج الاتية:

- عدم وجود خطة استراتيجية وسياسات اقتصادية واضحة سواء أكانت السياسات اقتصادية ، أو نقدية أو مالية وبرامج الإصلاح الاقتصادي، لتساهم في تفعيل سوق الأوراق المالية الليبي .
- قوانين الاستثمار التي أصدرت في السنوات الأخيرة ليس لها دور كبير في تفعيل السوق.
- ضعف القوانين والتشريعات المنظمة للمصارف التجارية وذلك لأنها كانت تتبع المصرف المركزي في جميع معاملاتها.

2- دراسة (المشهداني، 2008)، هدفت الدراسة الى الإصلاح المالي والمصرفي في العراق ، وتناولت هذه الدراسة مجموعة متنوعة من التدابير المتوفرة على صعيد السياسات للعمل على تحقيق الاستقرار والإصلاح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي، فيمكن تشديد سياسات المالية العامة والسياسات النقدية لخفض الزيادة المفرطة في الطلب كما يمكن تخفيض سعر الصرف الاسمي مع تعديل سعر الصرف الحقيقي بما يؤدي إلى تعزيز وضع ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض الطلب على الواردات وزيادة القدرة التنافسية للصادرات. أما الإصلاح الهيكلي فيمثل أهمية لرفع معدل النمو في الدولة المعنية وتيسير تنفيذ برامج التصحيح في بعض الحالات ولأن الدول تسعى لتحقيق الاستقرار والنمو معا، فان تدابير التصحيح والإصلاح غالبا ما يجري تنفيذها بصورة متزامنة والواقع،وخلصت الدراسة الى اهم النتائج الاتية

- عدم كفاءة الجهاز الحكومي بما يتضمنه ذلك من انعدام الفعالية في برامج الأنفاق الحكومي وضعف إدارة الضريبة.

- تصحيح الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي هما السبيلان اللذان يتعين أن تسلكهما الدول لمعالجة ما تمر به من اختلالات اقتصادية والنهوض بالنمو الاقتصادي.
- خفض معدل التضخم وتحقيق وضع خارجي قابل للاستمرار.

3-دراسة (القيزاني، فرحات، 2014)،هدفت الدراسة الى الخصخصة أثرها في معد لات التضخم وانعكاساتها على معد لات التشغيل والنمو الاقتصادي دراسة قياسية تقييمية للتجربة الليبية للفترة 1990-2008، وتناولت هذه الدراسة القياس الكمي لأثر برنامج الخصخصة على أهم المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي، والمتمثلة في كل من معدل التضخم و معدل البطالة و معدل النمو الاقتصادي، وخلصت الدراسة الى اهم النتائج الاتية:

- أن برامج الخصخصة التي اتبعتها الدولة لم ينجم عنها تسريح للعمالة في الوحدات التي تمت خصخصتها ، وبالتالي لم تساهم في زيادة معدلات البطالة، وذلك نتيجة لتطبيق هذا البرنامج في إطار الفلسفة الرامية إلى توسيع قاعدة الملكية.
- إن معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي لم تكن سبباً رئيسياً في توجه الدولة نحو التحول إلى القطاع الخاص وعمليات الخصخصة، وإنما بسبب الأعباء المالية التي تتحملها الموازنة العامة للدولة نتيجة مبالغ الدعم المقدمة إلى مؤسسات القطاع العام ، نتيجة لتراجع أرباحها بسبب انخفاض مستوى كفاءة هذه المؤسسات وسوء تخصيص الموارد وانخفاض معدلاتالإنتاجية وانخفاض مستويات الجودة وضعف المنافسة.
- لم يؤثر برنامج الخصخصة على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي ، وإنما تأثرت معدلات التضخم بعوامل أخرى كالعوامل الهيكلية (فجوة الموارد المحلية)، وأخرى خارجية (سعر الصرف).
- هناك عوامل عديدة ساهمت في النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي هي توجه الدولة نحو القطاع الخاص في النمو الاقتصادي نتيجة لما يتمتع به من مزايا، متمثلة في كفاءته في تخصيص الموارد وما يوفره من مزايا تنافسية.

4-دراسة (عفيفى،2017)، هدفت الدراسة الى ا ثار برامج الاصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدوليفي ضوء التجارب الدولية والحالة المصرية، وتناولت هذه الدراسة التجارب الناجحة، من خلال تنفيذ خطة صارمة من أجل مواجهة التحديات التي سوف تواجههم حتى لا يسوء الوضع الاقتصادي أكثر مما هو عليه، ولهذا ومن خلال هذا البحث العلمي سوف نستعرض تجارب بعض الدول التي قامت بالاقتراض من قبل وكيف نجحت في ذلك من خلال مقارنة بعض المؤشرات الاقتصادية بها

قبل وبعد عملية الاقتراض، وهذه المؤشرات مثل البطالة، التضخم، عجز الموازنة، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال هذه التجارب سوف نقدم بعض المقترحات التي قد تساهم في جعل هذا الاقتراض ذو تأثير إيجابي على مصر، كما سنقوم بتوضيح الحالات التي قامت فيها مصر بالاقتراض من قبل وكيف كانت النتائج لهذا الاقتراض، وتوضيح الوضع الاقتصاديالحالي لها وما يجب أن تسعى له لتخطى أزمتها. وخلصت الدراسة الى اهم النتائج الاتية:

- برامج صندوق النقد الدولي لها تأثير سلبي علي المؤشرات الاقتصادية مثل التضخم والنمو الاقتصادي ومستوي المعيشة.
- برامج صندوق النقد الدولي تحقق في الأجل القصير إصلاح اقتصادي، ولكن في الأجل الطويل تؤدي إلي ارتفاع المديونية الخارجية.
- سياسات صندوق النقد الدولي أدت لتعميق الأزمة الاقتصادية في البلدان.
- استخدام الدول للقروض في تمويل القطاعات الخدمية غير الإنتاجية من أهم أسباب عدم قدرتها علي تحقيق الاستفادة الكاملة من القروض.
- عدم الاستخدام الأمثل لهذه القروض أدي لدخولها في حلقة مفرغة من الديون.
- تتضمن اشتراطات صندوق النقد الدولي خفض الإنفاق الحكومي والدعم وزيادة الضرائب والتي أدت إلي زيادة معدلات البطالة وسوء الأحوال المعيشية للغالبية العظمي من المواطنين.

5-دراسة (الجروشي، أبوراوي، 2017)،هدفت الدراسة الى تحليل حالة الاستقرار النقدي وأثرها على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1962-2014، وتناولت هذه الدراسةتحليل حالة الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي باستخدام الأسلوب التحليلي ومن خلال ما تم تناوله من تحليل لتطور عرض النقود والناتج الحقيقي ومستوى الأسعار ومعد لات التضخم، وحساب لبعض مؤشرات الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي، وأثرها على مستويات الأسعار ومعدلات التضخم، وخلصت الدراسة الى اهم النتائج الاتية:

- وجود حالة من عدم الاستقرار النقدي عاني منها الاقتصاد الليبي، حيث كانت جميع مؤشرات الاستقرار النقدي تشير بشكل واضح إلى وجود اختلال بين الجانب النقدي في الاقتصاد ممثل بعرض النقود والجانب الحقيقي ممثل بالناتج المحلي غير النفطي الحقيقي.

- تعكس حالة عدم الاستقرار النقدي وجود عدم تناسب بين التغيرات في عرض النقود والتغيرات في الناتج المحلي الحقيقي، وهو ما ينعكس في عدم استقرار الأسعار وحدوث موجات من التضخم والانكماش.
- وجود ضغوطتضخمية تترافق مع حالة عدم الاستقرار النقدي، وهو ما يؤ كد على أن حالة عدم الاستقرار النقدي تؤثر وبشكل واضح على مستويات الأسعار، وهو ما انعكس على معد لات التضخم.

6- دراسة (بوفرينة، 2018)، هدفت الدراسة الى تطور النظام المالي في ليبيا: الواقع ومقترحات الإصلاح الاقتصادي والمالي، وتناولت هذه الدراسة واقع النظام المالي في ليبيا ،والمتطلبات الرئيسية لإعادة هيكلة هذا النظام، استناداً إلى تجارب الدول الأخرى والقوانين الليبية السارية، من اجل الخروج بتصور لقانون خاص بإعادة هيكلة النظام المالي في ليبيا وتحديداً قطاع الشركات والمصارف،وخلصت الدراسة الى اهم النتائج الاتية:

- لإنجاح التجربة الليبية في الاصلاحات الاقتصادية وخاصة في اصلاح النظام المالي لابدا من اعادة إصلاحات هيكلية وتنظيمية وتشريعية منها ما هو متعلق بإعادة هيكلة قطاع المصارف والشركات ومنها ما هو متعلق بتطوير وتعديل بعض التشريعاتوالقوانين السارية والمطبقة.
- صدور تشريع خاص لإعادة هيكلة قطاع الشركات والمصارف قد يكون مطلوباً ومفيداً في هذه المرحلة التي تعاني فيها المصارف والشركات بشكل مترابط من ارتفاع نسب الديون المتعثرة في ميزانياتها العمومية.
- إعادة الهيكلة قد يتضمن تأسيس بعض الهيئات التي تعمل على تنفيذ إعادة الهيكلة وكذلك تقديم بعض الحوافز الضريبية للشركات التي تلتزم بإعادة الهيكلة وإعفاء عمليات الاندماج المتوقعة من الضرائب التي قد تتولد عنها.
- إعادة التوازن للنظام المالي وتخفيف الاعتماد على النظام المصرفي في توفير التمويل للأنشطة الاقتصادية وذلك من خلال اقتراح بعض التعديلات على التشريعات المنظمة لعمل السوق المالي والهيئات الرقابية المتعلقة بنشاط تداول الأوراق المالية.

تركز هذه الدراسة على تحليل الاستقرار النقدي اثناء فترة تطبيق الاصلاحات الاقتصادية للتحليل مدى تأثير سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي على مؤشرات الاستقرار النقدي في ليبيا على خلاف الدراسات السابقة والتي اهتمت باثر الاصلاحات وبرامج اعادة الهيكلة على الأدا ء الاقتصادي سواء في الاقتصاد الليبي او اقتصاديات اخرى.

الفصل الأول

الإصلاح الاقتصادي والمالي:

(أسس عامة وتجارب دولية)

الفصل الأول

الإصلاح الاقتصادي والمالي:

(أسس عامة وتجارب دولية)

1.1 مقدمة:

احتل موضوع الإصلاح الاقتصادي والمالي أهمية كبيرة في الأدب الاقتصادي خصوصا في الدول النامية التي تعاني اختلالات هيكلية. يهدف الإصلاح الاقتصادي إلى تعديل السياسات الاقتصادية وأسلوب تصميمها وتلافي أوجه التهور وتدليل الصعوبات. وقد تبنت العديد من الدول برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي في سبيل تحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية من خلال تنفيذ سياسات وبرامج الاستقرار وإصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية. ويستعرض هذا الفصل أهم الأسس العامة للإصلاح الاقتصادي والمتعلقة بدوافع وأهداف سياسات الإصلاح الاقتصادي والمالي واليات تنفيذها بحيث يسلط الضوء على بعض التجارب الدولية.

2.1 الاصلاح الاقتصادي:

1.2.1 مفهوم الإصلاح الاقتصادي:

يعد مفهوم الإصلاح الاقتصادي من المفاهيم التي تتقاطع فيما بينها أحيانا وتتطابق في احيان اخرى. حيث يعرف الإصلاح الاقتصادي بأنه مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة أو السلطات الاقتصادية بهدف إزالة التشوهات في أداء الهيكل الاقتصادي او التخفيف منهابهدف تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، ومن ثم اتخاد مجموعة من السياسات والبرامج والإجراءات نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي.[1]كما يعرف الإصلاح الاقتصادي بانه الوسيلة التي يمكن بموجبها ترك النشاط الاقتصادي إلى قوى السوق وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصصية لموارد المجتمع ، ويعرف ايضا بأنه عبارة عن مجموعة من السياسات التصحيحية التي تبدأ بتطبيق سياسات التثبيت لمعالجة الاختلالات قصيرة المدى، وتنتهي بسياسات التكييف لمعالجة الاختلالات طويلة ومتوسطة المدى في الاقتصاد الوطنيللوصول إلى تحقيق الاسرتقرار الاقتصادي. وبالتالي تظهر الحاجة للإصلاحات الاقتصادية عندما يتعرض اقتصاد أي دولة لازمة اقتصادية خانقة تتجسد في اختلالات داخلية وخارجية تتطلب

[1] راضية اسمهان خراز، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي والمالي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012، رسالة الماجستير غير منشورة في الاقتصاد، جامعة سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التفسير، 2012، ص 3.

إجراءاتسريعة وحاسمة في السياسات الاقتصادية بهدف إزالة الاختلالات والتشوهات التي تعيق عملية التقدم الاقتصادي.[1]

يشير المفهوم إلى حزمة من القواعد والأدوات والإجراءات والتدابير التي تتبعها الدولة التي تعاني من اختلال التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، وبالتحديد تعاني من زيادة نسبة العجز في الميزانية العامة، وعجز في ميزان المدفوعات وارتفاع في مستوى التضخم وزيادة المديونية الخارجية، فقد ترتب عن ذلك قيام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بجهود واسعة على تثبيت الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تصب في إعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال فترة زمنية معينة. [2] كما يعبر الإصلاح الاقتصادي عن إعادة التوازن المستدام بين العرض والطلب داخليا وخارجيا من خلال مجموعة من التدابير المالية والنقدية وأسعار الصرف، إضافة إلى تسهيل اعتماد نظام اقتصادي منفتح يقوم على قاعدة تحرير السوق من أجل تشجيع النمو الاقتصادي.[3]

2.2.1 مبررات وأهداف الإصلاح الاقتصادي والمالي:

تفاقمت المشاكل والاختلالات والتشوهات الاقتصادية في معظم الدول النامية مند السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، وتعاني تلك الدول النامية أزمة هيكلية متعددة الإبعاد مصاحبة بأزمات أخرى مثل (أزمة الغداء، وأزمة البطالة، وأزمة النظام النقدي). وقد فرضت هذه الأزمة على هذه الدول تبني سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، ويشير الأدب الاقتصادي إلى عدة مبررات ومن أهمها:[4]

- ارتفاع معدلات البطالة.
- تفاقم العجز الداخلي والخارجي.
- ضعف قدرة الاقتصاد على خلق فرصة جديدة.

---

[1] احمد السيد النجار، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية، مجلة قضايا استراتيجية، كلية التجارة بجامعة القاهرة، العدد 3، القاهرة، 1996، ص 13.

[2] سوسن جبار عودة،الإصلاح الاقتصادي: المفهوم، السياسات، الأهداف، الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشئون الخصخصة.

[3] جمال داود سليمان، جميل حميد احمد، الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين التوجهات الذاتية ووصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي 1970-1990، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 32، العراق، 2000، ص 10.

[4] مفلح عقل، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، عمان، 1998، ص 9.

- ضعف كفاءة القطاع العام.
- تشوه هيكل أسعار السلع والخدمات وعناصر الإنتاج.
- ضعف معدلات النمو الاقتصادي أو ما يقل عن معدلات النمو السكاني.
- تخلف القطاع المالي.
- التوجهات المتسارعة للعولمة.
- التحولات التكنولوجية.

إن الإصلاح الاقتصادي والمالي ليس غاية في حد ذاته وإنما وسيلة لإنجاز أهداف محددة تتمثل بالآتي:[1]

- الاستثمار الأمثـــل والتوزيع السليـم للموارد الاقتصادية والطاقـات البشرية.
- تحفيز الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجات المحلية في الأسواق الخارجية.
- الحد من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل من خلال توفير المناخ الاستثماري الملائم.
- تحقيق التوازنات المرغوبة والمطلوبة في الاقتصاد الوطني بين الإنتاج والاستهلاك من جهة وبين الادخار والاستثمار من جهة أخرى.
- إخـــراج الدولة من طور الركـــود الاقتصادي إلى طـــور الانتعاش الاقتصادي.
- تخفيف عبء المديونية الخارجية والحد من ضغط الديون على الاقتصاد الوطني.
- تشجيع القطاع الخاص وزيادة مشاركته في الاقتصاد الوطني لتحقيق زيادة الإنتاج وتوفير فرص جديدة للعمالة.
- تفكيك بعض مؤسسات القطاع العام وخصخصتها، نظرا لعجز الدولة عن إدارة المؤسسات بالكفاءة لصالح الطبقة المتوسطة في المجتمع.
- السيطرة على التضخم.
- تحسين أداء القطاع المالي والنقدي والمصرفي.
- تطوير وتوسيع الخدمات العامة (التعليم، الصحة).
- تحسين أداء القطاع العام وتحديد دور الدولة وإصلاح الجهاز الإداري للدولة.
- القضاء على مشكلة الفقر وتحقيق التوزيع العادل للدخل القومي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

[1] راضية اسمهان خراز، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي والمالي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 7.

3.2.1 سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي المقدمة من صندوق النقد والبنك الدوليين:

تسمى هذه البرامج باسم السياسات التثبيت والتكيف الهيكلي وتتم على مرحلتين يتولى الأول صندوق النقد الدولي بينما يتولى الثانية البنك الدولي. وتنصب جهود صندوق النقد الدولي في الإصلاح بشكل عام على هدفين رئيسين:[1]

- استعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد بما يمكن من احتواء التضخم وتحسين وضع ميزان المدفوعات لتوفير الموارد التي تجعل الدولة قادرة في المستقبل على الوفاء بعبء ديونه المتراكمة وبالتالي استعادة جدارته الائتمانية.
- تحسين كفاءة تخصيص الموارد المتاحة للاقتصاد والسعي لتوسيع وإنماء الطاقات الإنتاجية للدولة، بما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي وزيادة فرص العمل المنتج وتحسين مستويات المعيشة للسكان. وتتناول إجراءات المدى القصير اهتمام الإدارة الاقتصادية لصندوق النقد الدولي والتي تهدف لتقديم دعم سريع لتسوية العجز الخارجي، ومكافحة التضخم الداخلي لاستعادة التوازن الاقتصادي في الدول النامية. بينما كان اهتمام الإدارة الاقتصادية للبنك الدولي بإجراءات المدى الطويل والتي تستهدف خلق نظام للحوافز يساعد على إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد القومي وبالتالي تحقيق النمو المستمر.

1.3.2.1سياسات التثبيت (صندوق النقد الدولي):

ترميسياسات التثبيت الاقتصاديالتي ينفذها صندوق النقد الدولي إلى تحقيق الاستقرارالاقتصادي من خلال معالجة العجز في الميزانية العامة وفي ميزان المدفوعات والتي تتطلب تخفيض الطلب الكلي من خلال عدد من ا لاجراءات يقوم بها صندوق النقد الدولي على التحليل النقدي في تفسير الاختلال في ميزان المدفوعات، وتعتمد هذه الاجراءات على العلاقة السببية بين إجراءات خلق النقود من جراء التسهيلات الائتمانية من جانب، وعجز الميزانية العامة وميزان المدفوعات من جانب آخر، ويطلق على هذه السياسات أحيانا بسياسات إدارة جانب الطلب.

تشملسياساتالتثبيت الاقتصادي على عدد من السياساتالاقتصاديةالكلية الهادفة إلى تصحيحالاختلالاتالمالية والنقديةوإزالة حالة عدم التوازن بين الطلب الكليوالعرض الكلي، بهدف الحفاظ على مستوى معين من الأداء الاقتصادي، وتوظف هذه السياسات و البرامج حول الجوانب الأساسيةللسياسةالاقتصاديةالى السياسات الاتية:

---

[1] ستار جابر عران، منهجية الإصلاح الاقتصادي في العراق، دراسة تحليلية، مجلة الإدارة والإحصاء، العدد 42، 2014، ص ص 488-484.

1.1.3.2.1 السياسة المالية:

تركز الإصلاحات الاقتصادية في جانب السياسةالمالية على خفض العجزالمالي عن طريقتقييدالانفاق الجاري المتعلق بالنفقات الادارية أو مشاريع القطاع العام، مع تطوير النظام الضريبيبهدف تحقيق حصيلة الضرائب تمكن الدولة من تغطية النفقات العامة ، وبالتالي يتمتخفيض القوة الشرائية للأفراد، وزيادةالايرادات العامة التي تمكن الدولة من تمويل العجز المالي . وهكذا تستطيع الدولة اتخاد بعض الاجراءات لتخفيض نسبة عجز الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بواسطة تخفيض حجم الإنفاقالعام، وتخفيض حجم الضرائبلغرض تشجيع للاستثمار وتحملالمخاطروتخفيضالانفاق العام مع زيادة كفاءتهوذلك من خلال الاتي:[1]

- تنظيمالمساعدات والهبات لقطاع الضمان الاجتماعي واجور القطاع العام باعتبار قائمة الأجور والرواتب تمثل العنصر الأكبر في الانفاق العام، وذلك بهدف توجيه السياسةالمالية نحو تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف.
- تخفيض النفقات التحويليةوإلغاء الدعم على السلع الاستهلاكيةوالخدمية والوصول بأسعارها إلى مستوى الأسعار العالمية.
- استبعاد الدعم علىا لوحدات الإنتاجيةللقطاع العام وتمويل الاستثمار العام بواسطة القروض وخاصة المتعلقة بتشغيلوصيانة الاستثمارات القائمة.

2.1.3.2.1 السياسة النقدية:

تعتمد سياسة الإصلاحالاقتصادي بدرجة أساسية على آليات السوق وإفساح المجال أمام القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في النشاط الاقتصادي، تلك السياسات التي تنطوي على إجراءات إصلاحية تؤكد في طليعة إجراءاتها ضمن إطار السياسة النقدية (أعادة النظر في استخدام الأدوات المباشرة مثل وضع السقوف الائتمانية الكمية والنوعية والتحديد الإداري لأسعار الفائدة). وفي سبيل توفير الضمانات لتحقيق نجاح السياسة النقدية تطلب الواقع دعم الاستقرار في السياسة المالية في أدارة النشاط الاقتصادي الذي يعد شرطاً ضرورياً لرفع كفاءة السياسة النقدية وتحفيزها على امتصاص فائض السيولة وتفكيك تشابك الظواهر السلبية الاقتصادية التي من شأنها أن تؤثر في مستويات الأسعار وتحقيق الاستقرا ر في النشاط الاقتصادي سعياً لاستقرار معدلات التضخم لتحقيقمزايا عدة أهمها تشجيع الادخاربالعملة المحلية، وتحويل المدخرات من العملات الأجنبية إلى

[1] ابتسام علي حسين العزاوي، سياسات الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على التنمية البشرية: دراسة لبلدان مختارة، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2009، ص 11.

العملة المحلية، والحد منالقروض للأغراض الاستهلاكية ولأغراض المضاربة، كما يعطى المصرف المركزي دوراً مركزيا في إدارة السياسةالنقديةوترشيدسياسةاسقف الائتمان والعمل على خلق سوق للأوراق الماليةالحكومية. [1]

3.1.3.2.1 سياسة سعر الصرف:

تعتبر سياسة سعر الصرف أحد أبرز سياسات برنامج صندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، حيث يعد سعر الصرف عاملا رئيسيا يؤثر في كافة المتغيراتالاقتصادية الكلية والجزئية ،[2] وتسعى المنظمات المالية والنقدية وعلى راسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتحقيق اسقف لمستويات تكون فيها العملة المحلية في الدولة أعلى من قيمتها الحقيقية، وبالتالي فان تخفيضقيمة العملة المحلية من احد الشروط التي يضعها البنك الدولي على القرض للتكييفالهيكلي . إن صندوق النقد الدولي من خلال برامجه التعديلية يدفع الدولة إلى تخفيض قيمة عملته في الاتجاه الذي تتساوى فيه مع قيمتها الحقيقية، الشيء الذي يزيد من الصادرات ويخفض من الواردات حسب تصور الصندوق، وهذا ما يؤدي إلى تقليص العجز في ميزان المدفوعات. [3]ان سياسة تخفيض سعر العملة الوطنية هو الوصول إلى زيادة العرض حيث يفترض أن التصحيح يتم دون آثار انكماشية (كساد) مع إمكانية زيادة الصادرات في الأجل المتوسط فيؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية ويزيل التشوهات عن السوق.

2.3.2.1سياسات التكييف الهيكلي (البنك الدولي):

يعرف التكيف بأنه مجموعة السياسات والإجراءات التي يتم تطبيقها استجابة للهزات والصدمات الداخلية والخارجية المفاجئة التي يتعرض لها أي دولة بهدف إلى تحسين وضع المدفوعات وتقليص عجز الموازنة في الأجل المتوسط وتحقيق تقدم في نموه الاقتصادي، ويشار إلى هذه السياسات أيضا بالسياسات الاقتصادية الجزئية، لان هدفها الأساسي هو تحسين كفاءة تخصيص الموارد بتقليص مختلف التشوهات التي تعيق عمل الأسواق وبالإضافة إلى الأثر الجزئي والقطاعي لتلك الإصلاحات، فإنها تؤثر أيضا على بعض المتغيرات الكلية مثل،

---

[1] هشام ياس شعلان، اصلاح الاقتصاد العراقي رصيد الماضي: توقعات المستقبل، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية عدد خاص بالمؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، 172 – 173.

[2] سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي: دراسة تحليلية تقييمية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية 2000، ص 79.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي: تحليل كلي"، مجموعة النيل العربية، 2 القاهرة، 2003، ص:211.

الأسعار، أسعار الفائدة، عجز الموازنة، والميزان الجاري . ومن هنا تأتي أهمية سياسات التكيف الهيكلي في دعم قدرة الاقتصاد على النمو المتوازن.[1]

وعادة ما تقسم برامج التكيف الهيكلي إلى مرحلتين:[2]

المرحلة الاولى: برامج التثبت النقدي والمالي والتي يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي، وتستند هذه البرامج على النظرية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات، التي تربط حل مشكلة المديونية الخارجية المتراكمة بأجراء مجموعة من السياسات المالية والنقدية ذات الطابع القصير الأجل بالعودة إلى حالة التوازن في ميزان المدفوعات ومنها:

- تخفيض الإنفاق: وفيها يتم تخفيض الإنفاق القومي إلى مستوى يناسب الموارد المتاحة من خلال مجموعة إجراءات يحددها صندوق النقد الدولي بمدةً تقترب (من 12-18 شهرا).
- تحويل النفقات: تتضمن سياسة تحويل النفقات تغيير الأسعار النسبية للسلع غير القابلة للتصدير والسلع القابلة للتصدير، وهذا التعبير في الأسعار النسبية يتحقق عند انخفاض مستوى الأسعار في الداخل مما يجعل السلع ارخص نسبيا من السلع المماثلة لها في الخارج.

المرحلة الثانية: برامج التكيف الهيكلي: يتابع تنفيذها البنك الدولي في الأجلين المتوسط والطويل وتستند بدورها على النظرية النيوكلاسيكية في تخصيص الموارد وتوزيعها، ومنها:[3]

- تحرير الأسعار: تسعى إجراءات التكيف الهيكلي في مقدمة إجراءاتها إلى تحرير الأسعار سواء للموارد اوالسلع النهائية من قيود الدعم مأ الأجور.
- الخصخصة: تعني إسناد ملكية وإدارة العديد من المؤسسات المملوكة للقطاع العام إلى القطاع الخاص، وتشكل الخصخصة جزء من عملية تعديل هيكلي في النشاط الاقتصادي، في إطار الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق الكفاءة الاقتصادية.[4]

---

[1] بلقاسم العباس، التثبيت والتصحيح الهيكلي، سلسلة جسر التنمية، العدد 31 ، 2004، ص 3.

[2] فلاح خلف الربيعي، سبل مواجهة آثار برامج التكيف الهيكلي على الاقتصاد العراقي، مجلة علوم إنسانية، العدد 26، 2006. الرابط هو:

www.uluminsania.net .

[3] سالم توفيق النجفي، سياسات التكيف الاقتصادي والتكيف الهيكلي وآثرها في التكامل الاقتصادي العربي، ط1، بيت الحكمة، 2002.

[4] حسان خضر، خصخصة البنية التحتية ، سلسلة جسر التنمية، العدد 18، السنة الثانية، 2003.

- تحرير التجارة :تستهدف سياسات تحرير التجارة الخارجية تشجيع الصادرات انطلاقا من إن هذه الاقتصاد يات تواجه قدرا من العجز في العملات الأجنبية بسبب انخفاض عوائد الصادرات، وليس الاقتراض الخارجي، وتعد المصدر الأساسي والموضوعي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات.[1]

3.1 الاصلاح المالي:

1.3.1 مفهوم الاصلاح المالي:

يعرف الإصلاح المالي بانه يعتبر جزء من الإصلاح المصرفي، وينسجم الإصلاح المالي مع الطابع الشمولي للتنمية الاقتصادية، بحيث يكون التركيز منصب على الإصلاح المصرفي بصفة عامة، ولا يشار إلى المؤسسات المالية الأخرى إلا عند اقتضاء الحاجة.يعتبر وجود نظام مصرفي قادر على حشد وتخصيص الموارد المصرفية بكفاءة لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية، وللمتطلبات الرئيسية لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي.[2]

2.3.1 اهداف الاصلاح المالي:

يهدف إصلاح القطاع المالي والمصرفي الى خلق أنظمة مالية ومصرفية سليمة وتنافسية من أجل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والإسراع في وتيرة النمو الاقتصادي كما أن الهدف من الإصلاح بصورة رئيسية هو إصلاح وتحديث أنظمة المدفوعات والمقاصة والتسوية من أجل تسهيل المدفوعات وتشجيع تطوير أسواق الأوراق المالية وتعزيز قدراتها في مجال أداره السياسة النقدية، وتختلف الإصلاحات من حيث مدى عمقها الا أن نقاط ضعف عديدة ما زالت قائمة والتحديات التي تواجه الدول النامية كبيرة منها التحديات التي مصدرها تطورات التي ترتبط بالأسواق العالمية (التغيرات التقنية) وما يترتب على ذلك من تغيرات كبيرة في الطبيعة وهيكل وأداء القطاع المصرفي، ولكي تكون إصلاحات الأنظمة المالية والمصرفية ناجحة يجب أن تكون جزءا من استراتيجية أكثر شمولا لتغيير الاقتصادي والهيكلي بهدف وضع الاقتصاد في طريق معدلات أعلى من الادخار والاستثمار والنمو، أن عملية تقوية الأنظمة المصرفية وإنشاء وتطوير الأسواق المصرفية على المستويين الوطني والإقليمي تتطلب توفر الشروط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الضرورية

---

[1] إيمان عبد الكاظم جبار، سحر عباس ، تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة: مصر والمغرب، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2007، ص 18-20.

[2] محمد بلقاسم حسن البهلول، الاصلاح المالي والتنمية المستدامة، اصلاح النظام المصرفي، منشورات جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2008، ص 11-12.

لتحقيق ذلك ولن يكون مجرد إصدار التشريعات والقوانين ، كما أن الفشل في تطبيق السياسات الاقتصادية السليمة وإيجاد المناخ الاستثماري الملائم سيعني استمرار نزوح جزء كبير من المدخرات الوطنية الى الخارج.[1]

3.3.1 سياسات الإصلاح المالي:

يلعب القطاع المصرفي دورا كبيرا في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال حشد المدخرات وزيادة كفاءة تخصيص الموارد وتسهيل إدارة المخاطر نجد من الضروري التطرق الى موضوع الإصلاح المالي والمصرفي كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي وذلك من خلال تحديد ابرز أوجه الضعف والاختلال التي يعاني منها هذا القطاع في العديد من الدول النامية ومحاولة وضع الحلول عبر برنامج للإصلاح المصرفي يساهم في رفع قدرات هذا القطاع للقيام بدوره في عمليةالتنمية ولكن ابتداء نقول بأن الإصلاحً المصرفي ينصرف إلى مجموعة العمليات الشاملة والمستمرة التي تتضمن اعادة الهيكلةوتطوير الانظمة والقوانينوالتشريعاتبحيث تساهم جميعا في زيادة حجم الإقراض والإيداعوتحسين الخدماتً المصرفية الأمر الذي يفترض أن ينعكسايجابيا على كافة قطاعات الاقتصاد الوطن ي.[2]لذا فان الإصلاح المالي و المصرفي الشامل يتطلب إصلاحا واضحا في السياستينالمالية والنقدية وهو ما أكدته اتجاهات صندوق النقد الدولي والبنك الدوليحيث يركزان على ضرورة تحديد برنامج زمني ومؤشرات اقتصادية وأهداف محدده تنصب جميعها على تحقيق الإصلاح المالي والمصرفي باستخدام الأدوات المالية والنقدية.

4.1 تجارب دولية في الإصلاح الاقتصادي والمالي:

اهتمت الدراسة باستعراض النماذج التنموية للتجارب الدولية لبعض دول مختارة مثل كوريا الجنوبية وماليزيا والبرازيل، وعليه فقد اشتملت المعالجة على جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية وتنظيمية ومؤسسية، أي أن المعالجة لم يغلب عليها الجانب الاقتصادي فقط ولم تختزل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى التصنيع فقط.

---

[1] وعد المشهداني، الاصلاح المالي والمصرفي في العراق، الحوار المتمدن، 2008.

[2] صندوق النقد الدولي، مرشد تجميع بيانات ميزان المدفوعات، واشنطن، 1995.

1.4.1 تجربة كوريا الجنوبية:

عانت كوريا من الافتقار للموارد الطبيعية ومن ويلات الحرب الكورية التي اندلعت خلال الفترة 1950-1953، فظلت بذلك مجتمعا زراعيا وبدائيا، ذا أنشطة صناعية محدودةفي تجميع وتصنيع المواد الخام بشكل بسيط.وقد انتهجتالحكومة سياستين، الاولى:التوجه نحو التعليم الإلزامي، والثانية: الاعتماد على إصلاح الأراضي، إلا أن هذه الجهود توقفت بشكل مفاجئ بسبب الحرب في سنة 1950.[1]

2.1.4.1 المبررات:

نتيجة للنمو الذي حققته كوريا الجنوبية خلال فترة قصيرة نسبيا من عمر الأمم، صار يصفها البعض بأنها أنضج النمور الأسيوية، وقد ارتبط نجاح تجربة كوريا التنموية بالمشاركة الأمريكيةخلال الفترة 1969-1974 والمساهمة اليابانية في عقد السبعينيات، طبقا لإعادة التقسيم الإقليمي للعمل بين دول شرق آسيا. إلا أنّ النقلة النوعية في ظهور عمليات الانفتاح الاقتصادي في أغلب دول العالم، أدى بكوريا . وبالتحديد سنة 1993 إلى اتخاذ إجراءات التحرير الاقتصادي وتحرير النظام المالي بهدف تشجيع تدفق رأس المال الأجنبي إلى الدولة . وبالرغم من ذلك فان تفاقم المديونية الخارجية لكوريا من 44 مليار دولار أمريكي سنة 1993 إلى 120 مليار دولار سنة 1997 أغلبها ديون خاصة، بالإضافة إلى ارتفاع حجم المديونية قصير الأجل الذي وصل إلى نحو 70%من حجم هذه المديونية، دون أن تتمكن السلطات النقدية والمالية من الحد والتأثير منها. وقد ترتب على ذلك حدوث الأزمة في كوريا الجنوبية الذي ارتبط بالتالي:[2]

- الإفراط في تقديم الائتمان المحلي والأجنبيإلى العديد من الشركات والمجمعات الصناعية العملاقة في كوريا.
- توسع الشركات والتجمعات الصناعية في الاستثمار في الأنشطة خارج نطاق التخصص الأساسي بهدف السيطرة على السوق وليس بدافع الربحية.
- ظهور العديد من الديون غير المنتظمة والمشكوك فيها في المحافظ الائتمانية للقطاع المالي.

---

[1] عزازن حفيظة، التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية من اقتصاد زراعي متخلف إلى اقتصاد صناعي متقدم، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 5، العدد 11/4، 2016، ص 118-122.

[2] عمرو محي الدين، أزمة النمور الأسيوية: الجذور والأسباب والدروس المستفادة، دار النهضة، الإسكندرية، 2000، ص 42.

2.1.4.1 الاستراتيجية:

كانت استراتيجيات التنمية في الستينات تسعى للقضاء على الحلقة المفرغة للمستويات المنخفضة من الادخار، الاستثمار، والنمو،عن طريق وضع استراتيجية تهدف إلى تعزيز زيادة الادخار ورفع النفقات الرأسمالية الأجنبية ،كما وأعطيت الأولوية إلى استراتيجيةِ قيادة الصادرات للتصنيع.كانتهذه الاستراتيجيةِ قائمة على الاهتمامكل من الصناعات الموجهة نحو التصدير ، والصناعات الموجهة نحو إحلال الواردات.لذلك قامت كوريا بالحد من اعتمادها على المواد الخام، بسبب وجود خلل في هيكل البنية الصناعية غير المتكاملة والقوة العاملة الماهرة الحاصلة على أجور حقيقية منخفضة.[1]

في منتصف السبعينات ومع الارتفاع المفاجئ للأجور انتهجت الحكومة جملة جديدة من الاستراتيجيات للتوجه نحو الصناعات المصدرة ذات كثافة عالية من عنصر العمل قص تطوير الصناعات التحويلية والكيماوي ة، فقد قامت الحكومة بتطبيق حواجز جمركية عالية لحماية الهشاريعالمستهدفة، فضلا عن إقامة حواجز لدخول لبعض الصناعات للحد من حدة المنافسة الأجنبية لها. فقد تم الاعتماد على أهمية وضرورة تنمية الموارد التكنولوجية والبشرية كاستراتيجيات ذات الصلة بعملية التحول؛ وتحديث قطاع التعليم لتدريب التقنيين لرفع جود ها وإنتاج المهارات كماونوعا وأدى هذا التحول في السياسة إلى إحداث تعميق كبير للهيكل الصناعي، مما ترتب عليه ارتفاع في الأجور وتزايد ضعف الكفاءة الاقتصادية؛ وإحداث تشوهات كبيرة في مجال تخصيص الموارد.

3.1.4.1 السياسات والبرامج:

تعد تجربة كوريا الجنوبية من انجح التجارب في تحقيق تنمية اقتصادية، وليس الهدف من عرض التجربة الكورية هو تكرارها في الدول النامية، لأنه ومن البديهي أن طبيعة الدول مختلفة بالإضافة لاختلاف مراحل التنمية في هذه الدول النامية، لكن يجب الوقوف على أهم النقاط التي ادت إلى نجاح التجربة الكورية والتي تعتبر نقطة الانطلاق لأي تجربة تنموية، ومن أهمهاالاتي:[2]

---

[1] فادية عبد السلام ، واخرون، لتجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات: الدروس المستفاد، 2008.

[2] زعيش محمد، كوريا الجنوبية تجربة رائدة في التنمية الاقتصادية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الاول، مارس2019، ص ص302-303.

- ساهمت الحكومة بصورة رئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية، وهذا نتيجة الخطط التنموية المتبعة من قبلها والاصلاحات الاقتصادية، وحرصها الشديد على النهوض بالاقتصاد الكوري الجنوبي.
- قامت تجربة التنمية الاقتصادية على اساس التقليل من حجم الواردات مقابل زيادة حجم الصادرات، فأغلب الدول النامية وخاصة الريعية منها تعتمد اعتماد كبير على الواردات بالرغم من انخفاض الصادرات.
- نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية بسبب النهوض بقطاعي التعليم والصحة، بالإضافة إلى اهتمامها الكبير بجانب التدريب وتحقيق تنمية بشرية.
- الانفاق على البحث العلمي والتطوير والاهتمام بالتكنولوجيا في كافة مجالات ، وما ينجم عنها من خلق ميزة تنافسية للمؤسسات الكورية.
- الاهتمام بقطاع الصناعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
- ركزت الحكومة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشجعت على استمراريتها ونموها، حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل العصب الحيوي في اقتصاد الدول المتقدمة.
- قدمت كوريا الجنوبية حوافز لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، بالإضافة إلى الملكية الكلية للمشروع من قبل المستثمر الاجنبي.
- تعتمد التجربة الكورية على الانتاج والتنويع، وهذا ما ينقص العديد من الدول النامية والتي تستهلك ولا تنتج.

لمواجهة التحديات الجديدة،كان لابد للحكومة الكورية من تعزيز استقلالها الذاتي كأحد الأهداف الرئيسية للسياسات والبرامج التي وضعتها الدولة في الثمانينات، ومن أجل ذلك قامت الحكومة بتبسيط وتسهيل العديد من الإجراءات والتراخيص المختلفة، وقد سمح التحرير الاقتصادي بتقليص حجم تدخل الحكومة وزيادة الحرية الفردية، فقدنتج عن اثار السياسات والبرامج لتحرير الواردات خلال خطةالتنمية الاقتصادية السادسة الناجمة عن التحرير الكامل لواردات السلع المصنعة انخفاض في معدلات الرسوم الجمركية بشكل واضح، عليه قامت الحكومة أيضا بتعزيز السياسة التجارية والمنافسة العادلة للحد من أوجه القصور في الهيكل الصناعي المحلي .نجحت تدابير السياسات والبرامج العامة خلال فترة الثمانينات في استعادة الاقتصاد لتحقيقه معدلات نمو مرتفعة، كما شهد الحساب الجاري فائضا سنة 1986 لأول مرة، ومنذ بداية عملية التصنيع القائم على التصدير.إلا أنه في سنة 1989 تراجع الميزان التجاري ،وظهرت جملة جديدة من المشاكل

الاقتصادية المتمثلة في ارتفاع مستويات الأجور بشكل مفاجئ وبالتزامن مع ارتفاع قيمة العملة المحلية (الوون الكوري الجنوبي)، إلا أن إرساء النظام الديمقراطي الجديد والمتميز بالحرية الفردية وتحرير رأس المال أدى إلى التسريع بالأزمة المالية لعام 1997. وقد بذلت كوريا الجنوبية مجهودات كبيرة للحاق بركب الاقتصاديات الرائدة واصبحت بعض الشركات العملاقة في كوريا الجنوبية من رواد عالم الابتكار وتحتل المرتبة الثانية على مستوى العالم مند سنة 2006 بعد الولايات المتحدة الامريكية.[1]

2.4.1 تجربة ماليزيا:

ماليزيادولة حديثة التكوين السياسي مند سنة 1963، وكانت تعيش واقعا اجتماعيا صعبا وفريدا فالاختلاف بين الطوائف الاجتماعية كبير يشمل اللغة والقومية والدين والثقافة بل من الصعوبة أن تجد مشتركات بينهم عدا الجغرافية متمثلة بالأرض التي تجمعهم، ومع ذلك كانت من أفضلوأسرع الدول تقدما ونموا وأصبحت من أقوى اقتصاديات القارة الأسيوية (مجموعة النمور الأسيوية)وهي في المراتب الأولى دائما سياحيا وصناعيا. [2]لقد حققت ماليزيا ارتفاع في مستويات المعيشة من 350 دولار كدخل سنوي للمواطن الماليزي قبل بداية التنمية، عالميا، والثانية في جنوب شرق إلي نحو 12600 دولار في عام 2016،محتلة بذلك المرتبة الـ 48 آسيا بعد سنغافورة فقط، وذلك بين دول العالم التي يصل عددها إلي 188 دولة.[3]

1.2.4.1 المبررات:

أن التجربة الماليزية في التنمية هي أحد التجارب الفريدة التي يجب على الدول العربية والاسلامية الاستفادة منها واستلهامها، وهي الدولة الإسلامية الوحيدة التي يقوم اقتصادها على التنوع، والفضل يعود في ذلك إلى اهتمام الحكومات الماليزية، منذ الاستقلال، بالمواطن وتنمية طاقاته وإمكاناته الفكرية، مما حفز المواطن على رد الجميل لدولته وحكومته التي قدمت له كل مستلزمات الرقي البشري المادي والمعنوي، بحيث تم تحجيم الفقر والبطالة. كما استطاعت الدولة

---

[1] فادية عبد السلام ، واخرون، لتجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات: الدروس المستفاد، مرجع سبق ذكره.

[2] ماهر جبار الخليلي ، الاقتصاد الماليزي: إصلاح محسوس وتخطيط، ندوة علمية بعنوان تجارب ناجحة في الإصلاح الاقتصادي التي ينظمها قسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة والمنعقدة بتاريخ 2019/2/20، بغداد، 2019.

[3] الأمم المتحدة،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لماليزيا، 2015.

في ماليزيا الاهتمام براس المال البشري سواء الاستفادة من أهل البلادالأصليين أو من المهاجرين من المسلمين التي ترحب السلطات الماليزية بتوطينهم.

وقد قامت فلسفة التجربة الماليزية وفق الرؤية الإسلامية للنظام الاقتصادي على عدد من المبادئ: [1]

- الملكية المزدوجة، حيث يجمع النظام الإسلامي بين الملكية العامة والملكية الخاصة، فالإسلام يحمي الملكية الخاصة ويرعاها إذا كانت من مصادر مشروعة.
- الحرية الاقتصادية التي تكفل للقطاع الخاص حرية ممارسة النشاط الاقتصادي بما لا يتعارض مع المصلحة العامة، وأن تقوم الدولة بتهيئة المناخ المناسب للقطاع مع قواعد خاصة.
- التكافل الاجتماعيوتحقيق العدالة الاجتماعية التي تتمثل في التوزيع العادل للدخل والثروة بين كافة أفراد المجتمع دون تمييز.

تبنت ماليزيا المنهج الإسلامي مع بداية الثمانينيات . حيث ركز في البداية على تحفيز النمو الاقتصادي، من خلال تطبيق عدد من الحزم المعيارية لتنشيط نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق المساواة والعدالةً وازدهارا متميزاللعلاقات الاجتماعية، وحققت فاق كل ماليزيا خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين نموا التوقعات. وبعد أزمة الثمانينات، تمتعت ماليزيا بعقد من النمو الاقتصادي غير مسبوق بلغ 8% سنويا. ومع نهاية التسعينات حققت سياسة التطوير التي بدأت في سنة 1991 الكثير من المكاسب الاقتصاديةً، وأدى هذا النمو إلى ازدهار غير مسبوق ، فقد نما الاقتصاد نموا كما أنهت التوترات العرقية كليا لكل الأعراق في الدولة، وأصبح بإمكان الحكومة اتخاذ إجراءات أكثر تحررية في المجال الاقتصادي والتخفيف التدريجي من خطط التغيير الموجهة، فقد اعلنت عن هدف أسموه رؤية 2020،والتي استهدفت ماليزيا كدولة متقدمة وتتمتع بمستوى معيشي مرتفع، وقد تم وضع مجموعة من السياسات والبرامجللإصلاحات الاقتصادية تحققتفي سنة 2020 واصبحت بقدر ثراء وبقدر تصنيع الدول الصناعية المتقدمة، بدون ان الحقت خسارة لأية من شخصيتها الأخلاقية أو الثقافية أو الدينية.[2]

[1] ا حمد محيي الدين محمد التلباني، التجربة الاقتصادية الماليزية: التقويم والدروس المستفادة، منشورات جامعة الاسكندرية، 2019، ص 22-28.

[2] محمد مهاتير ،الموسوعة، المجلد الثاني، دار الكتاب المصري، القاهرة، 2004، ص 15.

2.2.4.1 الاستراتيجية:

تقوم فلسفة هذه الاستراتيجية في ماليزيا على فكرة أن التنمية الاقتصادية والبشرية تقود إلى المساواة في الدخل، ولذلك تنعكس مكاسب التطور الاقتصادي على حياة الفرد بمختلف مناحيها، متكاملاً تنمويا نحوالاهتمامبالمنظومة التعليمية والنهوض بها .ففي بادئ الأمر تم اللجوء إلى الاستراتيجية التقليدية، وهي استراتيجيةالإحلال محل الواردات. وهى بداية التركيز على صناعات السلع الاستهلاكية التي تعنى بالتصنيع المحلي للسلع التي يتم استيرادها من الخارج، وهى نواة صناعية في شكل صناعات صغيرة كصناعة الأغذية، ثم تطور الأمر لصناعة مواد البناء والمواد الكيميائية ...الخ . ففي مطلع السبعينات شجعت الحكومة دخول الاستثماراتالأجنبية في مجال الإلكترونيات وصناعة النسيج، وذلك بتوفير العمالة الماليزية وتقديم حوافز ضريبية مغرية، وإصدار التراخيص للمنتجات الأجنبية، وإنشاء مناطق التجارة الحرة، وشهدت هذه المرحلة الانتقال من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه إلى التصدير. ومن ثم أصبحت الأرض الماليزية ممهدة وجاهزة للانطلاق واللحاق بركب الدول المتقدمة.

بعد انطلاق الخطة التنموية الاولى في لسنتي 1970/1969انطلقت الخطط التنموية من الخطة الماليزية الثانية 1971-1975 والخطة الماليزية الثالثة 1980-1976،وقد اتسم التحول في هذه الفترة بتطوير دور تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومن ثم توسيع رقعة القطاع العام. كما شهدت تلك الفترة بداية التوجه التصديري في عمليات التصنيع والتي اتسمت بكثافة عنصر العمل، وبالتالي انخفاض معدل البطالة وتحسنت إنتاجية العمل . اما الخطة الماليزية الرابعة وهى فترة التصنيع الثقيل 1981-1985، والتي تمثل بداية مسيرة التنمية الاقتصادية التي تركزت علىهوجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعمليات الإحلال محل الواردات، والاعتماد على الصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع .وقد ا تسمت الخطة الماليزية الخامسة 1990-1986والخطة الماليزية السادسة 1991-1995 والخطة الماليزية السابعة 1996-2000 بانفتاح ماليزيا عن العالم الخارجي دون التخلي عن المقومات الاقتصادية والقيم الوطنية، ونتج عن هذه الخطط تحقيق معدلات نمو عالية جنبت ماليزيا الوقوع في ازمات اقتصادية واجتماعية خانقة قد تدخل ماليزيا في انهيار لا يحمد عقباه، ولكن بقيادة حكيمة وراشدة تحققت بها اهداف السياسات والبرامج الاصلاحات الاقتصادية. [1]

[1] محمد شريف بشير، سياسات وأساليب مكافحة الفقر دروس مستفادة من التجربة الماليزية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2008، ص 95.

3.2.4.1 السياساتوالبرامج:

وضعت ماليزيا خطة تنموية عشرينية وفق نظام التنميةالخماسيةخلال الفترة 1971-1990،تم الخطة أو سياسة التنمية الوطني ة خلال الفترة 1991-2010 التي كانت المرحلة التمهيدية لخطة جديدة اطلق عليها عنوان 2020، والتي أكدت على تحقيق النمو السريع وزيادة وتيرة التصنيع والتغيير الهيكلي في الاقتصاد نحو تقليل التكاليف وزيادة الصادرات والأرباح، و من أهم الأسس التي اعتمدت عليها ماليزيا ونالت القبول عدم تغير النمط الاسلامي في الحياة العامة وعدم الابتعاد عن المبادي الاسلامية للقيم والأخلاق في التعامل العام داخليا وخارجياً.

قامت ماليزيا بتوظيف قيم العمل الناجحة التي تبنتها تجربة اليابان واعتمدتها كخطةساعدت نهضتها الكبيرة والسريعة بالرغم انها دولة أسيوية تختلف عقائديا ودينيا وفكريا وسياسيا عن الدول أوروبا وامريكيا. ومن أهم هذه القيم هي:[1]

- الالتزام بمواعيد الدوام الرسمي في العملوتنظيم الوقت وعدم إهداره.
- الجودة العالية لتصنيع السلع وتقديم افضل الخدمات والإخلاص في العمل والحرص على سمعة المؤسسة.
- الالتزام بمواعيد التسليم للبضائع والانضباط الشديد والالتزام بالتعليمات.
- .الوارد على قدر الجهد المبذول فكلما زاد الجهد زاد الوارد.
- السعي إلى تطوير الذات وتحسين المستوى المعيشي.
- الحرص على اختيار المدراء ليكونوا قدوة لموظفيهم.
- العمل كشراكة بين جميع القطاعات.

ويمكن ايجاز هذهالسياسات والبرامج في مجموعة ديناميكية من السياسات، في الاتي:[2]

- تتمتع الوكالات الحكومية بدرجة معينة من الاستقلالية عن الهيئات المركزية من الإداراتوالوزارات.
- قامت الدولة عبرالشركات المملوكة لهابممارسة بشكل مباشر في النظام الاقتصادي.
- منحصلاحيات واسعة من خلال قانون فاعل، وقد تم إنشاء لجنة الاستثمارالأجنبي لضمان الامتثال لمتطلبات إعادة الهيكلة وفق البرامجالاقتصادية الجديدة. ومنح قانون التنسيق الصناعي

[1] احمد محيي الدين محمد التلباني، التجربة الاقتصادية الماليزية: التقويم والدروس المستفادة، مرجع سبق ذكره، 2019، ص 28.

[2] كرينغساكتشاريونوغساك، تجربة الدولة التنموية في ماليزيا: دروس لليبيا، تقرير مشروع بحثي، يوليو 2021.

لوزارة التجارة والصناعة صلاحيات تقديرية كبيرة فيما يتعلق بالترخيص وهيكل الملكية والتوظيف حسب توزيع المنتجات والمحتوى المحلي وتسعير المنتجات.

- نزع المركزية بإعادة توزيع سلطة اتخاذ القرار ومسؤوليات الإدارة بين مختلف المستويات من الحكومة المركزية، مع بقاء الإدارة المحلية تحت إشراف وزارات الحكومة المركزية.
- سعتالدولة فيوضع مجموعات معينة بناء على جنسهم أو عرقهم أو عقيدتهم أو جنسيتهم في المجالات التي تعاني فيها من نقص التمثيل، مثل التعليم والتوظيف.

على الرغم من أن السياسة الاقتصادية الجديدة أدت لتأثيرات واسعة وإيجابية على ماليزيا، إلا أن هناك انتقادات موجهة في تنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة، وهي تشمل قضايا مهمة :

- لم تكن فوائد السياسة الاقتصادية الجديدة موجهة دائماً إلى من يستحقونها حقاً، لان تصميم السياسة كان مبنياً فقط على التمايز العرقي مع تجاهل البعد المهم للطبقة الاقتصادية.
- يمكن اتهام السياسة الاقتصادية الجديدة بأنها خلقت طبقة حاكمة سيطرت على كافة الامور . أثناء تنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة.
- قوضت السياسة الاقتصادية الجديدة مبدأ الجدارة في التوظيف والترقية في الخدمة المدنية. الامر الذي ترتب عنه استبعاد العنصر الوطني والاعتماد على العنصر الاجنبي.
- يبدو أن السياسة الاقتصادية الجديدة خلقت عقلية الاعتماد على الإعانات في المجتمع.

قامتماليزياالاعتماد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين وعلى الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات. ورفضت الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية، لقدكانت من اولويات الحكومة الماليزية الاهتمام الكبير فيتطوير بعض المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري .والاعتماد على نظام مصرفي متقدم وفعال يواكب التطورات السريعة الحاصلة في الدول المتقدمة، لذلك استطاعت في خلال فترة وجيزة ان تصل الى مستويات عالية تنافس فيها مصارف عالمية كبرى . [1] جدب أصحاب رؤوس الأموالالمغامرة في التوجه نحودولة ماليزيا متسارعة النمو وا لنهوض والمقبلة على حركة أعمار كبيرة، وهذا ما حدث فعلاً إلى درجة أنه في التسعينات أصبحت ماليزيا تضم على أراضيها كبرى الشركات والمصارف العالمية. ومن أهم الأسس المهمة في العملية التنموية الماليزية هو اعتماد خططها التنموية منذ الثمانينيات على مبدأ تنويع مصادر الدخل. أهم مصدري الرقائق

[1] بوتسول السعيد، واخرون، تجربة الاصلاح الاقتصادي في ماليزيا الدروس المستفادة، مجلة الشروق، 2015.

الالكترونية والتقنيات الصناعية الأخرى. أما في الجانب الأخر و الأكثر أهمية وهو الاهتمام بالإسكان، بالاعتماد المبادئ التالية:

- زرع الثقة بالسياسة السكانية والاستعداد للتخطيط والتصميم للسكن منخفض التكلفة بدءا من الموقع والخدمات المساعدة فضلا عن الإشراف على المشروع بأكمله.
- تأمين القروض اللازمة لتطوير المواقع المختارة والخدمات المساعدة بما يساعد المستأجر وكل حالة على حدة حسب الاحتياجات والإمكانيات.
- تم تطبيق الامتيازات وفق أربعة نماذج تشمل مخططات لأنواع متعددة من السكن.

3.4.1 تجربة البرازيل:

البرازيل هي إحدى الدول الأعضاء لدي صندوق النقد الدولي منذ 14 يناير 1946وتقدر حصتها في رأس مال الصندوق بمبلغ 3.036 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وهو ما يعادل 1.40%من إجمالي حصص صندوق النقد الدولي، اتبعت الحكومات المدنية في التسعينات من القرن الماضي سياسات اقتصادية رأسمالية حيث تبنت سياسات الانفتاح الاقتصادي واتبعت توجيهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأدي ذلك إلي تقدم في المؤشرات الاقتصادية الكلية لكنه لم يكن تقدماً فعلياً حيث أن سياسات الانفتاح الاقتصادي أصابت المنتجين المحليين بخسائر فادحة وهو ما أدي إلي تراجع في الإنتاج والتصدير وارتفاع معدلات البطالة وزيادة معدلات الفقر.[1]

1.3.4.1 المبررات:

قامت البرازيل سنة 1995 بتخفيض الإنفاق العام لكبح جماح التضخم . بسبب عجز فيالميزان المدفوعاتالذي وصلت نسبته إلي 4.2%من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1998. ومرت البرازيل بظروف اقتصادية سيئة للغاية، مما ادى الى لجؤها إلى صندوق النقد الدولي لطلب قرض سنة 1998، بسبب ارتفاع التضخم الذي سادا في الثمانينات من القرن الماضي حيث تراوحت نسبته بين 100- 300%. وتوجهت البرازيل للحصول على قرضين من صندوق النقد الدولي كان الاول سنة 1998 والثاني سنة 2003،[2] فقد أخفقت البرازيل في القروض الممنوحة لها من قبل الصندوق.

[1] احمد عمر، تجربة البرازيل من سياسات التقشف إلى واحدة من أكبر 10 اقتصادات في العالم، دار الهلال، 2022.

[2] محمد مازن محمود، مشاورات البرازيل مع صندوق النقد الدولي، منشورات مطابع النهضة، الكويت، 2010، ص 77.

سعت البرازيل لتطبيق توصيات وسياسات وبرامج الإصلاح التي اقترحها الصندوق للخروج من أزمتها التي تعاني مند ثمانينات القرن العشرين والمتعلقة بالديون الخارجية.[1] كما ارتفعت معدلات البطالة إلي 14% سنة 1998، مقارنة بسنة 1997 كان 6%. ووصلت البرازيل الى مرحلة استنزاف احتياطاتها بشكل كبير لتمويل العجز حيث وصل مجموع الدين الخارجي للبرازيل في سنة 1999إلي 46% من الناتج المحلي الإجمالي .[2] وبالرغم من حصول البرازيل على القرضين من صندوق النقد الدولي الا انها اخفقت في القضاء على البطالة وعدم سيطرتها على معدلات التضخم، وتفاقمت المشكلات الاقتصادية وقد كان منها: مشكلة انخفاض قيمة الريال البرازيلي أمام الدولار الأمريكي، والتضخم وارتفاع مستويات الدين العام سواء الخارجي أو الداخلي ، وهو الأمر الذي أدى إلى ما عرف بأزمة الثقة وضعف معدلات النمو . بالإضافة إلى مشكلة النقص الحاد في توصيل الكهرباء إلى مساحات شاسعة من البلاد، وهو ما يعيق مشروعات التنمية الزراعية والصناعية بشكل كبير.

2.3.4.1 الاستراتيجية:

أدركت البرازيل أن تلك الخطط لن توقف الاقتصاد البرازيلي من سباته وقررت الخوض في طريق آخر معلنة عن خطة بديلة لخطة الصندوق. وفي بدايات سنة2006 أصبحت حالة الاقتصاد البرازيلي أكثر استقراراً مما كانت عليه في بداية 2001ولم تعد البرازيل في حاجة إلي الاقتراض من صندوق النقد الدولي ولم يرتفع الدين العام في مقابل الناتج المحلي الإجمالي. لقد سجلت البرازيل في سنة 2005 أعلي معدل نمو اقتصادي لها منذ1995 حيث بلغ 4.9.%.

وفيما يلي بعض المؤشرات والأوضاع الاجتماعية الإصلاحات الاقتصادية:

- انخفضت معدلات البطالة من 9.9% سنة1999إلي 9.3% سنة 2004.
- انخفاض معدلات الفقر من9.9% سنة 1990 إلي 5.7%سنة 2003.
- وضع خطة جديدة للفقر للفترة 1990-2015 تهدف إلي تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون بدخل قومي أقل من دولار.
- ارتفع نصيب الفرد من الدخل.

[1] المرجع السابق، ص 82.

[2] صندوق النقد الدولي، كيف دمرت قروض: اقتصاديات الدول، 12 أغسطس، 2016.

3.3.4.1 السياسات والبرامج:

تحصلت الحكومة البرازيلية على قرض من صندوق النقد الدولي وهو الأول بعد محاولات عديدة لغرض الإصلاحات الاقتصادية المقررة خلال الفترة 1995–2002 وكانت للأسباب الاتية:[1]

- استعادة التقه في الاقتصاد البرازيلي.
- دمج الاقتصاد البرازيلي مع الاقتصاد المالي باتباع نهج تحرير التجارة.
- تنفيد برنامج التقشف وفقا لخطة صندوق النقد الدولي.
- تغيير سياسات الاقراض بتوفير سياسات ائتمانية وتخفيض سعر الفائدة من 13% الى 8%.
- طرح سندات الدين الخارجي بفوائد مرتفعة.
- الحد من ظاهرة الفقر.
- استهداف معدلات الاسهم.
- تسهيل الاقراض للصعار المستثمرين.

تبين ان هناك تجارب الاصلاح الاقتصادي والمالي لكل من كوريا الجنوبية وماليزيا والبرازيل، و ان الاصلاح الاقتصادي لا مناص منه ولا بديل عن تنفيذ سياسات داعمة للنمو الاقتصادي وتخفيض معدلات التضخم والقضاء على البطالة، ويمكن ايجاز ذلك فيما يلي:

- تبني الاصلاحات الاقتصادية يؤدي الى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مفهومها الشامل من جانب النمو الاقتصادي، والتنمية البشرية.
- نجاح سياسات التقشف التي يفرضها صندوق النقد الدولي علي الدول المقترضة تتوقف علي مدي قابليتها للتنفيذ من قبل الحكومة.
- من خلال دراسة التجارب الدوليةوجد أن معظم القروض التي حصلت عليها من صندوق النقد الدولي، لم يتم إنفاقها في تحقيق التنمية الاقتصادية كما كانت تزعم، ولكن تم إنفاقها في تسديد ديونها مما جعلها تدخل في حلقة مفرغة من الاستدانة.
- يجب استخدام القروض في التنمية الاقتصادية المستدامة بدلاً من التركيز على خفض الانفاق العام مما تسبب في الركود وزيادة أعباءها.

5.1 الخاتمة:

تناول هذ ا الفصل اسس عامة وتجارب دولية في الإصلاح الاقتصادي والماليبالتركيز علىسياسة التعديل الهيكلي لمعالجة الاختلالات في موازين مدفوعات الدول التي تطبق هذه

[1] المرجع السابق.

السياسات نتيجة مراجعة هذه السياسات وتطويرها من جانب الصندوق، ان حزمة سياسات الصندوق بعد كل التطورات التي تم ادخلاها ومن اهمها السياسات التي توجه إلى تقييد الطلب الكلي سواء من السلع والخدمات المحلية أو المستوردة، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول التي تطبق تلك السياسات.

وتعتمد سياسات تقييد الطلب على أدوات السياسة المالية والنقدية الانكماشية وتدور في الغالب حول تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب، وزيادة أسعار الفائدة الحقيقية، وتخفيض قيمة العملة. وكذلك السياسات التي توجه إلى جانب العرض (أو سياسات التعديل الهيكلي) بهدف رفع كفاءة تخصيص الموارد وزيادة الطاقة الإنتاجية، ومن ثم تحقيق النمو . علية فان اهتمام المؤسسات الدولية بسياسات التثبت والتغير الهيكلي غالبا ما تكون بشكل انتقائي للجوانب الإيجابية من دون نظيرتها السلبية .التجارب الدولية والتي شملت تجربة كوريا وماليزيا والبرازيل، والدرس المستفاد من التجارب الدولية هو انه لا مناص من عملية الاصلاح الاقتصادي والمالي من اجل التنمية الاقتصادية وتحسين معدل النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات والاستخدام.

الفصل الثاني

ملامح وسياسات الاقتصاد الليبي

وسياسات الإصلاح الاقتصادي

الفصل الثاني
ملامح وسياسات الاقتصاد الليبي
وسياسات الإصلاح الاقتصادي

1.2 مقدمة:

تتمتع ليبيا بموقع جغرافي مميز فهي تقع وسط شمال إفريقيا وتمتد رقعتها من وسط الساحل الشمالي لأفريقيا على البحر المتوسط حتى مرتفعات شمال وسط القارة الإفريقية، ولها امتداد جغرافي ينتهي في عمق الصحراء، وقد كان لهذا الموقع مكانة كبيرة عبر التاريخ يمكن ممن خلاله قطع شرايين البحر المتوسط إلى القارة الإفريقية.ويعتبر الاقتصاد الليبي من اقتصاديات الريعية يعتمد على العائدات النفطية ذات الدخل المتوسط ،. وبناء على ذلك توجهت ليبيا نحو تجربة الاصلاحات الاقتصاديةوالتطورات الاقتصادية والوقوف على مدى التحسن في الأداء للعاملين في مجال خصخصة القطاع العام، وتفعيل سياسة الخصخصة في كثير من قطاعات الدولة، واستخدام السياسات الاقتصادية في الاصلاح الاقتصادي واعادة الهيكلة في ليبيا.

2.2 خصائص وملامح الاقتصاد الليبي :

1.2.2 من منظور تاريخي:

كانت الفترة التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية في سنة 1945 وإتباع سياسة تأجير القواعد لم تكن إلا استثمارا ماديا للموقع لكي تتمكن من الحصول على الموارد المالية في ظل الموارد المحدودة في ذلك الوقت، ولعل أهم حدث في تاريخ الاقتصاد الليبي الحديث هو اكتشاف النفط وتصديره في سنة 1963.[1]

خرجت ليبيا من الحرب العالمية الثانية وقد دمرت البنية التحتية المتواضعة أصلا والتي أقامها الاستعمار الايطالي لتحقيق أهدافه فقط، فقد تعرض الاقتصاد الزراعي إلى تلف بسبب الحرب العالمية الثانية والذي يتمركز في السواحل الشمالية والتي شهدت عمليات القتال وبعد هزيمة جيوش المحور تمت السيطرة على ليبيا عن طريق بريطانيا وفرنسا في سنة 1943، وهي غير مهيأة للحكم الذاتي، حيث كان الوضع الاقتصادي عبارة عن حالة من الفقر المدقع حيث يقدر متوسط دخل الفرد في أواخر الأربعينات من القرن الماضي بنحو 15–20 جنيه إسترليني في السنة.[2]وبذلك بقيت ليبيا

---

[1] علي محمد الماقوري، حسين فرج الحويج، واقع وسمات الاقتصاد الليبي، مجلة الاقتصادية والتجارية، 2007، ص 16.

[2] علي محمد الماقوري، حسين فرج الحويج، واقع وسمات الاقتصاد الليبي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

غير مستعدة للحكم الذاتي، حيث كانت فترة الحكم الايطالي لا تختلف كثيرا إلا مع وجود فارق نسبي في خدمات التعليم والصحة وإن كان ذلك دون وجود برامج أساسية للتنمية الاقتصادية ولم يتغير الواقع بعد خروج الدولة من حماية الأمم المتحدة في ديسمبر سنة 1951، وقد وصف الاقتصاد الليبي في تلك الفترة بأنه اقتصاد عاجز أي أن العجز قد شمل الميزانية العامة والميزان والتجاري وميزان المدفوعات وانخفاض وتدني مستوى المعيشة.[1]

لقد اتسمت السنوات ما بعد سنة 1963 بالازدهار وتوفير فائضا ملحوظا لأول مرة في تاريخ الدولة واستمرت هذه الفترة طوال عقد السبعينيات وهي ليست داخلة في المنظور التاريخي.[2] يتميز الاقتصاد الليبي خلال الفترة الستينيات من القرن الماضي بأوضاع اجتماعية واقتصادية صعبة، فقد صنف الاقتصاد الليبي كأحد الدول الأكثر فقرا في العالم من حيث الموارد الاقتصادية على الرغم من اتساع المساحة الشاسعة إلا أن المساحة الصالحة للزراعة منها تبلغ 2%، في حين تشكل الأراضي الباقية غير صالحة للزراعة لتدني إنتاجيتها، بسبب قلة الموارد المائية وانخفاض في معدلات سقوط الأمطار، إلا انه يقل كلما اتجهنا جنوبا.

اصبح الاقتصاد الليبي يعتمد اعتمادا كليا على النفط كمصدر للدخل القومي، حيث شكلت الصادرات النفطية نحو 97.6% من اجمالي الصادرات، ومساهمة قطاع النفط بمعدل نمو 31.36% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1980–2003، [3] ويرجع اسباب اعتماد الاقتصاد الليبي على النفط الى سيطرت القطاع العام على جل النشاط الاقتصادي.

2.2.2 من منظورالخصائص والسمات:

يعتبر الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات التي تعتمد على مورد النفط وهو المورد الوحيد والمسيطر الاكبر على مستويات الانتاج العامة، وهى تعد من الدول الغ نية بالطاقةالا إنها تملك اقتصاد يعد الأقل تنوعاً في دول شمال أفريقيا والدول المنتجةللنفط، كما تعاني من عجز فيالميزانية العامة نتيجة التوسع في الإنفاق العام ولا يوجد لديها بدائل عن مورد النفط وخاصة عندما انخفضت أسعار النفط في بداية الثمانينات، وتطبيق العقوبات الامريكية على استيراد النفط الليبي.[4] فقد ترتب

---

[1] علي عبد الفتاح ابوشرار، الاقتصاد الدولي والنظريات والسياسات، دار المسيرة لنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص 363.

[2] علي محمد الماقوري، حسين فرج الحويج، وقع وسمات الاقتصاد الليبي، مرجع سبق ذكره، ص21.

[3] الطاهر الجهيمي، واخرون، دوران العمالة في صناعة النفط، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1984، ص 35.

[4] عطية المهدي الفيتوري، السياسات التجارية والتنمية الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 14 ،العدد الاول، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي ،2003 ، ص 181.

عن ذلك انخفاض العائدات النفطية، مع انخفاض الإيرادات الضريبية نتيجة لانحسار الأوعية الضريبية بسبب تقلص دور القطاع الخاص بالإضافة إلى عدم كفاءة المنشآت العام ة. اضف الى ذلك تعطل عمل أدوات السياسة النقدية خلال هذه الفترة وأصبحت غير فعالةواصبح مصرف ليبيا المركزي يصدر في تعليمات مباشرة الى المصارف التجارية.

يمكن دراسة اهم الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980–1995 لتعرف على الظروف والاوضاع التي مر بها الاقتصاد الليبي ومدى تأثيره بانخفاض الايرادات النفطية، وتعتبر هذه الفترة التي تسبق قيام ليبيا ببرامج الاصلاحات الاقتصادية واعادة الهيكلة وهى في اواخر الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، وفيما يلي اهم الملامح والسمات للاقتصاد الليبي:

1.2.2.2 تطور الناتج المحلي الاجمالي:

لقد اتسم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980 – 1995 بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض، فقد شهد انخفاض من 10553.8 مليون سنة 1980 الى 6011.6 مليون سنة 1987 تم إلى 10672.3 مليون دينار سنة 1995، في حين زاد الناتج المحلي الاجمالي غير نفطي من 4028.1 مليون دينار سنة 1980 الى 4696.6 مليون دينار سنة 1982 تم انخفض الى 4136.2 مليون دينار سنة 1987 تم ارتفع الى ان وصل الى 7292.3 مليون دينار سنة 1995،ويعكس تطور الناتج المحلي الصناعي في تذبذب معدلات نمو الانتاج من فترة الى اخرى، ويلاحظ ان المساهمة النسبية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي قد بلغت 2.0 % سنة 1980 وفي سنة 1988 تطورت بشكل ملحوظ ووصلت الى 6.4%. تم انخفضت الى6.0% سنة 1992 تم ارتفعت الى 7.0% سنة 1995. ويتضح عدم قدرة هذا القطاع على زيادة نسبة مساهمته بصورة فعالة والتي لم تصل الى المستوى المطلوب وهو 10% من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1980–1995. كما يلاحظ ايضا ان المساهمة النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي قد بلغت 2.2% سنة 1980 ولكنها مع بداية سنة 1987 و 1988 تطورت بشكل ملحوظ في الناتج المحلي الزراعي فحقق نم 6.8%. وبالرغم من الظروف المناخية غير الملائمة في ليبيا فان نسبة الناتج الزراعي الى الناتج المحلي الاجمالي سنة 1995 بلغت نحو 8.7%. والجدول (1.2) والشكل (1.2) يوضحان تطور الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا.

الجدول (1.2): تطور الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة 1980-1995

بالمليون دينار

الفترة	الناتج المحلي الإجمالي		الناتج الصناعي	نسبة الناتج الصناعي:		الناتج الزراعي	نسبة الناتج الزراعي :	
	الاجمالي	الناتج غير نفطي		الناتج المحلي الاجمالي	الناتج غير النفطي		الناتج المحلي الاجمالي	الناتج غير النفطي
1980	10553.8	4028.1	210.4	2.0	5.2	236.4	2.2	5.9
1981	8798.8	4395.5	252.4	2.9	5.7	273.4	3.1	6.2
1982	8932.4	4696.6	265.8	3.0	5.6	285.7	3.2	6.1
1983	8511.7	4688.1	329.1	3.9	7.0	303.0	3.5	6.5
1984	7804.7	4594.9	361.2	4.6	8.0	323.0	4.1	7.0
1985	7852.1	4351.7	421.2	5.4	9.7	342.2	4.4	7.9
1986	6960.7	4364.9	359.6	5.2	8.2	384.7	5.5	8.8
1987	6011.6	4136.2	334.5	5.6	8.0	411.2	6.8	9.9
1988	6186.6	4616.0	397.2	6.4	9.0	423.3	6.8	9.2
1989	7191.0	5135.5	587.0	5.7	8.0	439.8	6.1	8.6
1990	8246.9	5003.1	645.0	5.5	9.1	782.9	5.8	15.6
1991	8757.3	5653.0	706.0	5.4	8.4	542.4	6.2	9.6
1992	9231.9	6306.2	795.5	6.0	8.8	630.2	6.8	10.0
1993	9137.7	6677.6	869.0	7.6	10.4	708.2	7.8	10.6
1994	9670.8	6777.9	865.5	6.2	9.0	827.9	8.6	12.2
1995	10672.3	7292.3	799.7	7.0	10.1	933.4	8.7	12.8

المصدر: مجلس التخطيط العام، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، 1962-2000.

مصرف ليبيا المركزي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.

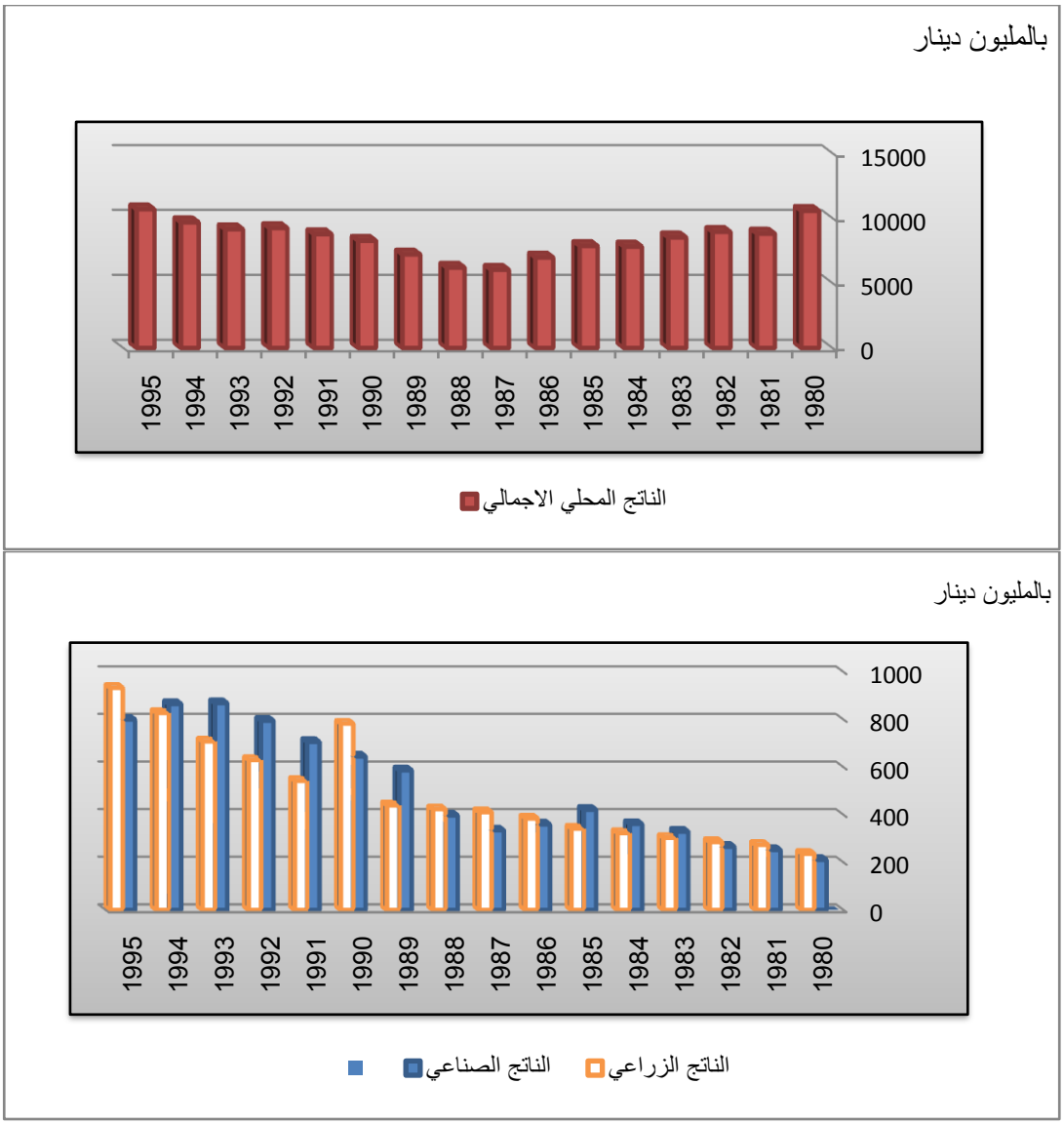

الشكل (1.2): تطور الناتج المحلي الاجمالي والناتج الصناعي والزراعي في ليبيا خلال الفترة 1995-2015

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1.2).

2.2.2.2 نقص القوى العاملة المحلية:

من الجدول (2.2) يلاحظ ان عدد المستخدمين من القوى العاملة في ليبيا زاد من 812.8 مستخدم سنة 1980 الى 1186.2 مستخدم سنة 1995، حيث بلغت نسبة القوى العاملة من المستخدمين الليبيين الى اجمالي القوى العاملة (ليبين واجانب)، 65.6% سنة 1980، تم ارتفعت الى 86.4% سنة 1995، وفي المقابل بلغت نسبة القوى العاملة من المستخدمين الاجانب من اجمالي القوى العاملة (ليبين واجانب) 34.4% سنة 1980، تم انخفضت الى 13.6% سنة 1995.

الجدول (2.2): تطور حجم القوى العاملة (وطنيين واجانب) في ليبيا خلال الفترة 1980-1995

الف عامل

الفترة	اجمالي المستخدمين	المستخدمين الليبيين		المستخدمين الاجانب	
		العدد	%	العدد	%
1980	812.8	532.8	65.6	280.0	34.4
1981	946.6	560.2	59.2	386.4	40.8
1982	1083.7	588.4	54.3	495.3	45.7
1983	1179.5	617.4	52.3	562.1	47.7
1984	927.1	664.0	71.6	263.1	28.4
1985	894.2	700.0	78.3	194.2	21.7
1986	904.7	738.7	81.7	166.0	18.3
1987	936.8	729.5	84.6	144.3	15.4
1988	963.1	820.3	85.2	142.3	14.8
1989	995.4	840.7	84.5	154.7	15.5
1990	1018.6	879.4	86.5	139.2	13.7
1991	1012.5	927.2	91.6	85.3	8.4
1992	1044.0	967.9	92.7	76.1	7.3
1993	1113.6	962.9	86.4	151.5	13.6
1994	1149.0	992.9	86.4	156.1	136
1995	1186.2	1025.2	86.4	161.0	13.6

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 43، 2003.

3.2.2.2 تطور التجارة الخارجية:

لعبت التجارة الخارجية دورا هاما في الاقتصاد الليبي، حيث بلغت حصتها (الصادرات + الواردات) الى الناتج المحلي الاجمالي (معدل الانفتاح) ما نسبته 90.6 % سنة 1980 وتوضح البيانات الواردة في الجدول (3.2) مدى ارتباط الاقتصاد الليبي بالاقتصاد العالمي، وبلغ معدل الانفتاح 98.6% سنة 1981 وهو اكبر نسبة حققها الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980-1995، وقد انخفض هذا المعدل الى ادنى نسبة له 49.2% سنة 1995 لنفس الفترة. وتعكس هذه المؤشرات انه بالرغم من جهود التنمية والتصنيع عن طريق تطبيق سياسات كمية مباشرة وفرض القيود على سعر الصرف الاجنبي الا ان ضعف القطاع الانتاجي يحتم على الدولة زيادة قيمة الواردات من اجل سد حاجات الطلب المحلي.

الجدول (3.2):معدل الانفتاح الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي خلال الفترة 1980-1995

بالمليون دينار

الفترة	الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات	الواردات	معدل الانفتاح
1980	10553.8	6489.0	3070.0	90.6
1981	8798.8	4361.0	4311.0	98.6
1982	8932.4	4056.0	3241.0	81.8
1983	8511.7	3646.0	2658.0	74.1
1984	7804.7	3300.0	2709.0	77.0
1985	7852.1	3646.0	1983.0	71.1
1986	6960.7	2431.0	1428.0	55.4
1987	6011.6	1717.0	1588.0	55.0
1988	6186.6	1616.0	1647.0	52.7
1989	7191.0	2083.0	1854.0	54.7
1990	8246.9	3155.0	2145.0	64.3
1991	8757.3	3011.0	2255.0	60.1
1992	9231.9	2890.0	2140.0	54.5
1993	9137.7	2619.0	2584.0	56.9
1994	9670.8	2682.0	2353.0	52.1
1995	10672.3	3104.0	2149.0	49.2

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة.

4.2.2.2 التوسع في الانفاق العام وظهور العجز في الميزانية العامة:

من خلال قراءة بيانات الجدول (4.2) يتضح تطور الايرادات العامة والنفقات العامة في ليبيا خلال الفترة 1980-1995 والتي صاحبت انخفاض اسعار النفط العالمية والتي اثرت على قيمة الايرادات، وشهدت هذه الفترة عجز في الميزانية العامة حيث انخفضت الايرادات الى ادنى مستوى لها وهو 1964.5 مليون دينار سنة 1987 تم عادت الى الارتفاع وبمعدلات بسيطة الى ان وصلت 3415.0 مليون دينار سنة 1991 وان قيمة العجز بلغت اعلى قيمة 420.0 مليون دينار سنة 1986.

الجدول (4.2): تطور الايرادات والنفقات العامةفي ليبيا خلال الفترة 1980-1995

بالمليون دينار

الفترة	الايرادات العامة	النفقات العامة	الفائض والعجز
1980	6668.7	3501.6	3167.1
1981	7390.0	4050.0	3340.0
1982	4610.9	3855.0	755.9
1983	3448.1	3664.0	(2145.9)
1984	3090.2	3480.0	(389.8)
1985	2798.2	2706.0	92.6
1986	1994.0	2414.0	(420.0)
1987	1964.5	2068.0	103.5
1988	2029.8	1970.0	59.8
1989	2382.9	1930.9	452.0
1990	2736.0	2379.0	357.0
1991	3415.0	2748.0	667.0
1992	2553.0	2511.0	42.0
1993	2577.0	2967.0	(390.0)
1994	2665.0	2850.0	(185.0)
1995	3684.0	2330.0	454.0

المصدر: مجلس التخطيط العام، المؤشرات الاقتصادية ولاجتماعية 1962-2000.

مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، اعداد مختلفة.

ملاحظة: البيانات بين الأقواس تشير الى قيم سالبة.

3.2 الخصخصة وإعادة الهيكلة:

استهدف برنامج الخصخصة في الاقتصاد الليبي تعزيز وتوسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي،وتوسيع قاعدة ملكيةوسائل الإنتاج، أي بمعنى التوسع او زيادة حصة القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي. اضف الى دلك تحويل جزئي أو كلي لملكية المؤسسات العامة من القطاع العامإلى القطاع الخاص .وقد تم تصنيف الوحدات الانتاجية التابعة للقطاع العام التي تم استهدافها الى ثلاثة مجموعات وهى:[1]

[1] سالم محمد بن غربية، مفهوم الخصخصة، مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي المنعقد في يومي 19-2004/6/20، مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي، ص7.

- وحدات انتاجية يمكن نقلها الى القطاع الخاص بشكل ميسر.
- وحدات انتاجية صعب اصلاحها ويمكن بيعها او تخريدها.
- وحدات انتاجية يمكن نقلها الى صندوق دعم الانتاج المحلي.

من خلال الفترة 1981 – 2000 تم تمليك وخصخصة حوالي 4845 وحدة إنتاجية بقيمة إجمالية مقدارها 161،822،330 دينار موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، منها 45 وحدة لقطاع الثروة الحيوانية، 219 وحدة لقطاع الثروة البحرية، 4436 وحدة لقطاع الزراعة، 145 وحدة لقطاع الصناعة.[1]

وبموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقا) رقم (198)لسنة 2001 بشان انشاء الهيئة العامة للتمليك ، فقد بلغ عدد الوحدات الانتاجية نحو 125وحدة اقتصادية بقيمة إجمالية 2،161،018،544 دينار، موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، منها 90 وحدة للقطاع الصناعي ، 25 وحدة لقطاع الخدمات، 10 وحدات لقطاع الانتاج الحيواني.[2]

1.3.2 دوافع وأهداف الاصلاح الاقتصادي بالاقتصاد الليبي:

1.1.3.2 دوافع الاصلاح الاقتصادي:

هناك مجموعة من المبررات والدوافع وراء تبني سياسة الخصخصة في ليبيا وأهمها:[3]

- الدوافع الاقتصادية: عدم تحقيق مستهدفات خطة التنمية الاقتصادية بسبب انخفاض الايرادات النفطية ومن ثم توقف العديد من المشروعات الاقتصادية، مما ادى الى زيادة معدلات البطالة والتضخم وعجز الميزانية العامة و ضعف الكفاءة الاقتصادية وغياب عنصر الجودة والفساد الاداري.

[1] عمران عبد السالم الباوندي، أثر توسيع قاعدة الملكية على خدمات واستثمارات المصارف التجارية الليبية ، دراسة نظرية وتطبيقية عن الفترة 2001 – 2010 ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة صفاقس، 2013، ص 129.

[2] الهيئة العامة لتشجيع للتمليك والاستثمار، تقرير عن الوحدات الاقتصادية العامة المملكة من خلال الهيئة العامة للتمليك والاستثمار، 2012، ص 4 – 6.

[3] عدلي طلبة، جمعة مخيمة، دراسة تحليلية لسياسة الخصخصة في الاقتصاد الليبي: دوافع والايجابيات والسلبيات، مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي المنعقد في يومي 19–2004/6/20، مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي، ص4.

- الدوافع المالية: ارتفاع الإنفاق العام دون زيادة المردود الاقتصادي وانخفاض انتاجية العمل. وكذلك ضعف القطاع الخاص بسبب وضع العراقيل أمامه، وعدم تحقيق زيادة التدفق النقدي لخزينة الدولة من خلال بيعوحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص.
- الدوافع السياسية : تكون الخصخصة أحيانا لدوافع ومطالب سياسية، كما تسمح الخصخصة بتحرير تسيير المؤسسات من الضغوط السياسية التي تمارسها الأجهزة الحكومية.
- الدوافع الاجتماعية : تستخدم ا لخصخصة كأداة للتخلص من بعض المشاكل والمظاهر الاجتماعيةكالرشوة والمحسوبية، ذلك أن القطاع الخاص يعتبر أقدر على محاسبة العامل المهمل أو المقصر، كما أنالخصخصة تؤدي إلى مزيد من الحرية الشخصية وتخلق نوع من الحافز لدى العامل وهذا بدوره ينعكس علىالإنتاج.

2.1.3.2أهداف الخصخصة:

مستهدفات سياسة الخصخصة تكمن في رفع الكفاءة والإنتاجية وخفض تكلفة الإنتاج. أيضا من أهداف الخصخصة تقديم بيئة قانونية وهيكلية لعمل القطاع الخاص، مما يمكن من زيادة كل من الربحية والكفاءة التشغيلية والإنتاجية والقيمة الاقتصادية المضافة والتحسين المستمر لمقدرة الإدارة والتنظيم. وبالتالي فان أهداف المشاريع التي تمت خصخصتها هو الانتقال من المسئوليات الاجتماعية والسياسية إلي المسئوليات الاقتصادية والتجارية وتحقيق الحد الأقصى من الأرباح.[1]

وهناك اهداف اخرى للخصخصة يمكن ايجازها في ما يلي:

- رفع الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات العامةالمستهدف خصخصتها بهدف تحقيق الأرباح وبأقل تكلفة، توسيع دور القطاع الخاص وتوسيع قاعدة الملكية أي تملك وإدارة موارد الاقتصاد الوطني.
- تنشيط وتطوير أسواق المال بحيث يكون له دورا فعالا في عملية التنمية الاقتصادية.
- تحسين وضع الميزانية العامة في صورة دعم مستمر ومتزايد للمشروعات العامة والخاسرة.
- زيادة الايرادات العامة من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة المفروضة على الشركات بعد خصخصتها.
- تخفيض الدين العام والأعباء المالية المستمرة والمرتبطة بخدمات الدين العام.

---

[1] أ اكرم علي زوبي، خالد عبد الواحد النخاط، أثر تطبيق برنامج الخصخصة على أداء الشركات: تجارب بعض الدول الأخرى، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، قسم المحاسبة كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي، الاصدار الاول 2014-2016، ص 5.

- امتصاص جزء من السيولة المتداولة التي تقود إلى التضخم النقدي وتحويلها إلى موجودات ثابتة يتقاسمالأفراد ملكيتها.
- الحد من فرص ممارسة الفساد واستغلال المال العام من قبل المسئولين الحكوميين والسياسيين وإدارة المنشأة.
- القضاء على الشعارات السياسية التي يستخدمها السياسيون، فالقطاع الخاص هو الأقدر على إبعادالسياسيين من استخدام مراكزهم لتحسين أوضاعهم.
- إعادة الملكيات والأصول إلى القطاع الخاص يؤدي إلى مصالحة وطنية وزيادة الثقة بسياسة الدولة نحوتشجيع القطاع الخاص.

2.3.2 الوسائل والاليات:

لقد انتهجت ليبيا عدة طرق نحو التقدم الملموس في تطوير القطاع الخاص واندماجه مع الاقتصاد العالمي،فقد عملت على الاستفادة من تجارب و خبرات الدول التي مرت بمثل هذه المراحل من التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص وكيفية الاستفادة من أفضل الممارسات والتجارب الدولية.[1]لقد اصدرت ليبيا العديد من القوانين والتشريعات وادخلت بعض التحسينات حيث تم خصخصة أو إعادة هيكلة بعض المؤسسات العامة،وقد أصبحت تلك المؤسسات التي تخضع لقواعد القانون التجاري وقوانين الشركات التجارية، وبدأت تخرج الافكار على السطح والقبول بفكرة المساهمات الأجنبية في عمليات الخصخصة بالرغم عدم الوضوح الكامل في التفاصيل الدقيقة فيما يتعلق بالمبيعات للمستثمرين الاستراتيجيين الكبار والحد الذي سيفرض به قيود على باقي المؤسسات العامة التي هي في اطار تطبيق الخصخصة، ومدى استقلاليتها من التدخل الحكومي.[2]

وقامت ليبيابالتوقيع علىاتفاقيةمع البنك الدولي حول تنمية الاقتصاد الليبي والتي تم تحديثها في سنة 2006 بعدما كان هناك تعاون مشترك بين البنك الدولي و مصرف ليبيا المركزيسنة 2004 من خلال تحليل الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي بعد الانفتاح الاقتصادي. وقد ركزت الاتفاقية بشكل مكثف على تحسين مناخ ممارسة الأعمال لجذب عدد أكبر من الاستثمارات.

---

[1] أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد التجارة والاستثمار(سابقا) بالتعاون مع البنك الدولي ، ورشة عمل بعنوان: إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي: في ضوء الدور الجديد للقطاع العام والقطاع الخاص، طرابلس، يومي 30-29 /5/ 2008.

[2] هدى عيسى الغول، الخصخصة ودورها في عملية التنمية والإصلاح الاقتصادي والمالي في ليبيا ، ليبيا المستقبل، 2017.

وبالتالي تم الاتفاق بين البنك الدولي ومصرف ليبيا المركزي على برنامج تعاون لتقديم المساعدة الفنية وتبادل المعرفة للتطوير القطاع الخاص.[1]

3.3.2 اهم التشريعات والاجراءات ومواكبة سياسة الخصخصة في ليبيا:

لتطبيق برامج وسياسات الاصلاحات الاقتصادية والمالية في ليبيا والذهاب نحو اعادة هيكلة الاقتصاد الليبي وخصخصة القطاع العام من خلال توسيع قاعدة الملكية وفتح المجال أمام القطاع الخاص في تملك الموارد الاقتصادية الاكثر كفاءة بهدف تحقيق اقصى ما يمكن من الربحية ومعدلات النمو ومستويات الدخل . فقد عملت ليبيا على اصدار التشريعات اللازمة لضمان تحقيق تنفيد البرامج والسياسات فيما يخص الخصخصة، من اهم القوانين والقرارات الخاصة بذلك هي:[2]

- القانون رقم (9) لسنة 1985 بشان الاستثمار المباشر.
- القانون رقم (9) لسنة 1992 بشان مزاولة الأنشطة الاقتصادية.
- القانون رقم (5) لسنة 1995 بشان تشجيع الاستثمار الوطني.
- القرار رقم (184) لسنة 2001 بشان تمليك بعض الشركات.
- قرار رقم (313) لسنة 2002 بشان الخصخصة.
- قانون رقم (9) لسنة 2010 بشان تشجيع الاستثمار.
- قانون رقم 23) لسنة 2010 بشان النشاط التجاري.

هناك جملة من التشريعات التي صدرت من أهمها ما يلي:[3]

- قرار رقم (193) لسنة 2000 بشأن ضوابط إصدار تراخيص الاستيراد والتصدير.
- قانون رقم (21) لسنة 2001 بشأن تنظيم مزاولة الأنشطةالاقتصادية .
- قرار رقم (12) لسنة 2002 بشان التعريفة الجمركية الذي بموجبه تم تخفيض الرسوم الجمركية إلى النصف على عدد كبير من السلع الاستهلاكية.
- قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقا) رقم (318) لسنة 2003 بتحرير السلع المحلية من نظام التسعير الجبري.

---

[1] مجلس التخطيط الوطني بالتعاون مع البنك الدولي، ورشة عمل حولاتفاقية التعاونالفني لبرنامج التعاون الفني للبرنامج الاقتصادي الاستشاري المشترك، 11 يوليو 2007.

[2] مجلس التمليك، الاطار التشريعي المنظم لبرامج توسيع قاعدة الملكية، العدد الرابع، مارس، 2015.

[3] المرجع السابق.

- قرار اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد(سابقا) رقم (2) لسنة 2003 بشان تحرير بعض السلع من قصر الاستيراد على جهات معينة.
- قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (164) لسنة 2003 بشان تخصيص مبالغ بغرض الاستثمار، كإنشاء الشركة الليبية للاستثمارات المالية.
- قانون رقم (7) لسنة 2004 بشان تشجيع الاستثمار الأجنبي.
- قانون رقم (7) لسنة 2004 بشأن السياحة.
- قانون رقم (6) لسنة2004 بتنظيم الوكالات التجارية.
- قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقا) رقم (333) لسنة 2004 بشان إشهار النظام الأساسي للجمعية الليبية لحماية المستهلك.
- قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقا) رقم (168) لسنة 2005 بشأن هيئة المناطق الحرة.
- قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقا) رقم (83) لسنة 2005 بشأن الهيئة العامة لمراقبة السلع والمنتجات، ومراقبة الواردات والصادرات للتأكد من مطابقتها للمواصفات المعتمدة.
- قرار رقم (6) لسنة 2005 بشأن إنشاء المحفظة الاستثمارية المحلية،
- القرار رقم (15)لسنة 2006 بشأن إنشاء محفظة ليبيا أفريقيا، والقرار رقم (18) لسنة 2007 بشأن صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقا) رقم (130) لسنة 2006 بشأن مركز تنمية الصادرات.
- قرار اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار (سابقا) رقم (16) لسنة 2006 بشأن تنظيم التصدير والاستيراد.
- قانون رقم (9) لسنة بشأن تجارة العبور والمناطق الحرة.
- قانون رقم (9) لسنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار في ليبيا وقد نص في المادة (6) البند (1) اقتراح الخطط المنظمة للاستثمار والخصخصة بما في ذلك إعداد الخارطة الاستثمارية الشاملة لكافة مجالات الاستثمار والفرص الاستثمارية المتاحة والمسموح بها وفقاً لمجالات الاستثمار الواردة في المادة (8) يكون الاستثمار في كافة المجالات الإنتاجية والخدمية.

4.3.2سياسة تشجيع الاستثمارات والخصخصة:

لمتطلبات نجاح الخصخصة لغرض التطوير والتغيير إلى الأفضل لابدا من الاعتماد على العنصر البشري الذي يعتبر من أهم الأصول المنظمة لعميلة الخصخصة.[1]ومن هنا تم إقامة إطار

[1]انس بيورا، سياسات تنظيم وإدارة القطاع الخاص في ليبيا: تحليل كيفي في تدابير، جامعة بنغازي، 2020.

خاص بالخصخصة سنة 2000 في حين لم تضبطَّ الاستراتيجية ضبطاً دقيقاً، فليس هناك قانون خصخصة في حد ذاته ولكن هناك إطار يُتبنَّى ويحدد السياسة الاستراتيجية الشاملة ومن المهم أن تكون استراتيجية الخصخصة واضحة وعامة بهدف التقليل من الشكوك لدى المستثمرين.[1]

تعود تحديات التشغيل وإقامة المؤسسات إلى أساس هيكلة الاقتصاد الليبي وتغيير المجتمع على مر العقود. فإن ليبيا لديها ثاني أعلى معدل للبطالة المقنعة في العالم 19% حتى الفترة 2012–2014، ارتفاعا من 13% في سنة 2010. ومعدل البطالة بين الشباب الليبي (الفئة العمرية 15–25) أعلى من ذلك بكثير إذ يصل إلى 48%، كما هو الحال بين النساء 25%. ويذكر حوالي 30% من الشركات أنها تجد صعوبة في العثور على ليبيين مؤهلين.[2]

لقد أدِى برنامج الخصخصة في سنة 1987 بيع نحو 150 صناعة إنتاجية انتقلت ملكيتها إلى الموظفين. وفي سنة 2000 أنشِئت لجنة الخصخصة وأعلنت الدولة الخطط لتنفيذ برنامج خصخصة أكثر شمولاً. وبإصدار قرار رقم (313) لسنة 2002 بشان الخصخصة فقد أخذت على عاتقها تعهداً قوياً بالخصخصة الكامل ة لـ 360 مؤسسة عامة من كل القطاعات المنافسة ضمن جدول زمني ثابت. ولتنفيذ هذا البرنامج أنشئت وكالة أنيطت بها مهام التقرير أمام أمانة اللجنة الشعبية العامة (سابقا) وأعطيت موازنة خاصة. وملكية هذه المؤسسات التي يُحتمَل أن تكون الأصغر، ستُنقَل إلى العاملين في حين ستُفتح ملكية مؤسسات أخرى للعموم؛ ومن الأرجح أن يُعطى بعض التفضيل لموظفيها، على الأقل بنسبة مئوية من الحصص؛ مع أنَّ المشاركة الأجنبية ليست مُستثناة. ويمكن أن تستخدم ليبيا هذه المرحلة الجديدة من برنامج الخصخصة بفاعلية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .[3]

4.2 تطور السياسات الاقتصادية في ظل الاصلاح الاقتصادي واعادة الهيكلة في ليبيا:

1.4.2 تطور السياسة المالية:

تتركز عناصر الرئيسية للمالية العامة في جانبي الإنفاق والإيرادات من الميزانية العامة للدولة، وقد شهدت فترة الدراسة تطورات هيكلية في هاذين العنصرين الأمر الذي كان له آثار سلبية خطيرة ساهمت دون شك في ظهور المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الليبي. ومن اجل إصلاح

---

[1] اللجنة الشعبية العامة للتخطيط (سابقا)، أسس إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، دراسة من قبل خبراء في الاقتصاد جامعة قاريونس، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 1991.

[2] البنك الدولي، ديناميكيات سوق العمل في ليبيا: إعادة الإدماج من أجل التعافي، 2015.

[3] البنك الدولي، ليبيا، تقرير اقتصادي، مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مرجع سبق ذكره.

السياسة المالية في ليبيا ينبغي أن يكون هناك علاج دقيق لعجز المستمر في الميزانية العامة والحد من الآثار التضخمية. في ظل الإصلاحات المتعلقة بالسياسة المالية يمكن الإشارة إلى الآتي:

- تلعب السياسة المالية دورا مهما في رفع النمو الاقتصادي وتحقيق النمو الشامل وذلك من خلال عدد من الآليات من بينها زيادة مستويات الإنفاق على البيئة الأساسية واستخدام أدوات السياسة المالية لتحقيق عدالة توزيع الدخل.
- تساعد السياسة المالية المنضبطة على احتواء تكلف ةالدين العام وخفض الضغوط التضخمية ودعم النمو الاقتصادي. كما أن العلاقة بينهما تبادلية أيضا، حيث أن ارتفاع النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية ودعم الميزانية العامة للدولة.
- تعمل الإصلاحات المالية على دعم الاستقرار الاقتصادي اللازم لدفع النمو من خلال السياسة المالية الهادفة إلى احتواء العجز في الميزانية العامة.
- اثر عجز الميزانية العامة على النمو قد يكون إيجابيا في حالة تمويل العجز من خلال الإصدار النقدي.

ونتيجة الانخفاض الذي حدث في أسعار النفط بسبب زيادة الإنتاج النفطي في المكسيك وبعض الدول النامية، مما أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية في الاقتصاد الليبي، وبعد ذلك حققت الميزانية فائضا بسبب زيادة الإيرادات النفطية الناتجة من ارتفاع أسعار النفط، وبالرغم من الانخفاض في الإيرادات العامة نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية إلا انه كان تم تقليص النفقات العامة مما جعل هناك فائض في الميزانية.

يتضح من الجدول (5.2) والشكل (2.2) تطور الميزانية العامة في ليبيا خلال فترة 1995-2015، لقد حققت الميزانية فائضا في بعض السنوات فترة الدراسة حيث حققت الميزانية العامة فائضا في سنة 1995 وقدره 454 مليون دينار وكذلك تحقق فائضا في سنة 2010 قد بلغ 7004.3 مليون دينار، ويرجع ذلك إلى التفوق في الإيرادات على النفقات من جهة وزيادة الضرائب والرسوم بكافة أنواعها وزيادة الإيرادات النفطية حسب الحصة المحددة من منظمة الأوبك نتيجة ارتفاع أسعار النفط من جهة أخرى. أما عن بقية السنوات فقد حققت الميزانية العامة عجزا استمر خلال الفترة ويرجع ذلك إلى الانخفاض أسعار النفط العالمية، في حين حققت الميزانية العامة عجزافي سنة 1997 بواقع 53-مليون دينارتم بعد ذلك بدأت الميزانية بالتذبذب صعودا ونزولا حتى وصلت إلى أعلى مستوى للعجز بـ22270.9- سنة 2014 تم انخفض العجز إلى 6335.5- سنة 2015. وقد ترتب على ظاهرة العجز في الميزانية العامة للدولة نشوء وتطور مشكلة الدين العام

المحلي، مما لا شك فيه أن العجز المتراكم في الميزانية وتنامي حجم الدين العام المحلي والمستمد في أغلبه من القطاع المصرفي كانت لها انعكاسات سلبية خطيرة أثرت بشكل ملحوظ في زيادة موجة التضخم التي تجتاح الاقتصاد الليبي في الوقت الحاضر.

لقد تم دمج الميزانية الإدارية (التسييرية) وميزانية التنمية (التحول) والدفاع (القوات المسلحة) في ميزانية واحدة تستند إلى سياسات مستقرة للإيرادات والإنفاق العام. الإنفاق على قطاعات ومشروعات البنية الأساسية وقطاعات الخدمات التي من شأنها أن تهيئ المناخ أمام القطاع الأهلي في المشاركة في النشاط الاقتصادي من توفير المطارات والموانئ والطرق وتوفير القطاع المصرفي المتطور:[1]

- تطور النظام الضريبي والتحول إلى ضريبة القيمة المضافة بما يساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية.
- إلغاء قانون رقم (15) لسنة 1981 بشان المرتبات للعاملين الوطنيين.
- إصدار قوانين تنظم استخدام الأموال المجنبة وتوظيفها أفضل من خضوعها تحت اسم المجنب.

يلعب الإنفاق العام الدور الرئيسي في تحقيق هذه الأهداف، فقد بلغت قيمة الإنفاق العام 3230.0مليون دينار سنة 1995 تم زاد إلى 8487.0مليون دينار سنة 2002 وانخفض إلى 6866.2مليون دينار سنة 2003 وزاد الى 43178.9 مليون دينار سنة 2015، والجدول (5.2) والشكل (2.2) يوضح ذلك، ونتيجة التذبذب المستمر في أوضاع السوق النفطية الدولية قد انعكس على الإيرادات النفطية ومنها انخفاض النقد الأجنبي من جهة والحصار الاقتصادي المفروض من المجتمع الدولي من جهة أخرى .ويتكون الإنفاق العام في ليبيا من الإنفاق الجاري (الإداري) الذي يشمل المرتبات وما في حكمها والمصروفات العمومية، وكذلك الإنفاق الاستثماري (التنموي) في ليبيا الذي يعتمد على أسلوب التخطيط من خلال تعبئة الموارد والإمكانيات المتاحة سواء كانت طبيعية أو مادية أو بشرية وتوظيفها فيخطط والميزانيات التنموية.

[1] عبد الباسط رمضان أحمد الحصائري أهمية إصلاح السياسات التجارية العربية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد.2008/2007، رسالة الماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2010.

الجدول (5.2): تطور الميزانية العامة في ليبيا خلال الفترة 1995-2015

بالمليون دينار

الفترة	الإيرادات العامة			النفقات العامة				صافي لميزانية العامة
	إيرادات نفطية	إيرادات غير نفطية	الإجمالي	الإدارية	التنموية	الإضافية	الإجمالي	8= 3-7
	1	2	2+1 = 3	4	5	6	6+5+4=7	
1995	2940.0	1400.0	3684.0	2026.0	714.0	490.0	3230.0	454
1996	3494.0	1696.0	5584.0	2434.0	1045.0	617.0	4096.0	1488
1997	3455.0	1686.0	5037.0	3037.0	1192.0	861.6	5090.0	-53
1998	2551.0	1817.0	4366.0	3273.0	865.0	817.0	4955.0	-589
1999	3444.4	1412.6	4857.0	2966.9	794.1	535.0	4296.0	561
2000	2203.0	2459.2	4662.2	3153.2	1541.0	556.0	5250.2	-588
2001	3603.0	2395.8	5998.8	3596.6	1539.0	496.0	5631.6	367.2
2002	6551.0	2023.1	8574.1	4210.3	3701.7	575.0	8487.0	87.1
2003	3929.0	2984.0	8040.2	3577.7	2530.0	758.5	6866.2	1174
2004	19956.0	3131.0	23087.0	6720.0	6718.0	3792.0	17230.0	5857
2005	34378.0	2728.0	37106.0	8282.0	10273.0	2788.0	21343.0	15763
2006	43566.0	3522.0	47088.0	9054.0	11039.0	1285.0	21378.0	25710
2007	48638.3	4728.0	53366.3	11890.0	18993.0	0	30883.0	22483.3
2008	64417.0	8324.2	72741.2	11874.8	28903.3	3337.4	44115.5	28625.7
2009	35347.0	6438.0	41785.0	10252.9	18983.9	6440.4	35677.2	6107.8
2010	55713.0	5790.1	61503.1	15121.3	23729.4	15648.1	54498.8	7004.3
2011	15830.1	983.2	16813.3	17580.1	0	5986.4	23366.5	-6553.2
2012	66932.3	3199.1	70131.4	36733.0	5500.0	11708.6	53941.6	16189.8
2013	51775.7	2987.9	54763.6	42598.5	13276.5	9408.5	65283.5	-10519.9
2014	19976.6	1566.7	21543.3	26892.0	4482.4	12439.8	43814.2	-22270.9
2015	10597.7	6245.7	16843.4	29196.1	4411.9	9570.9	43178.9	-6335.5

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، سنوات مختلفة.

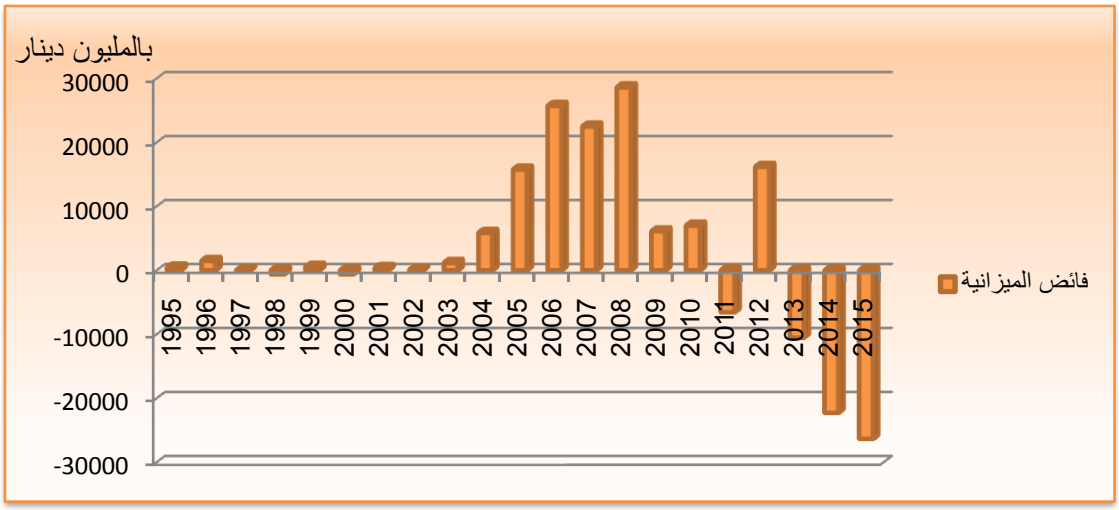

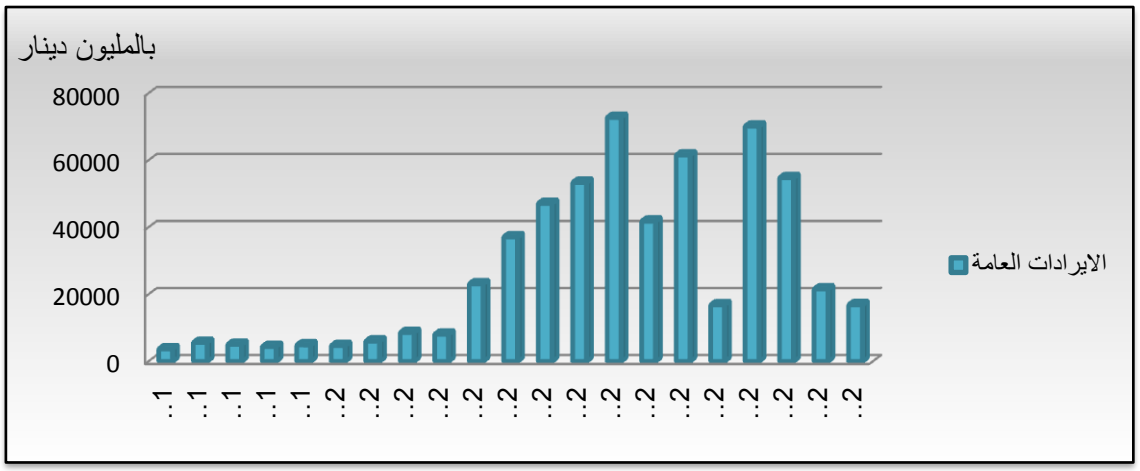

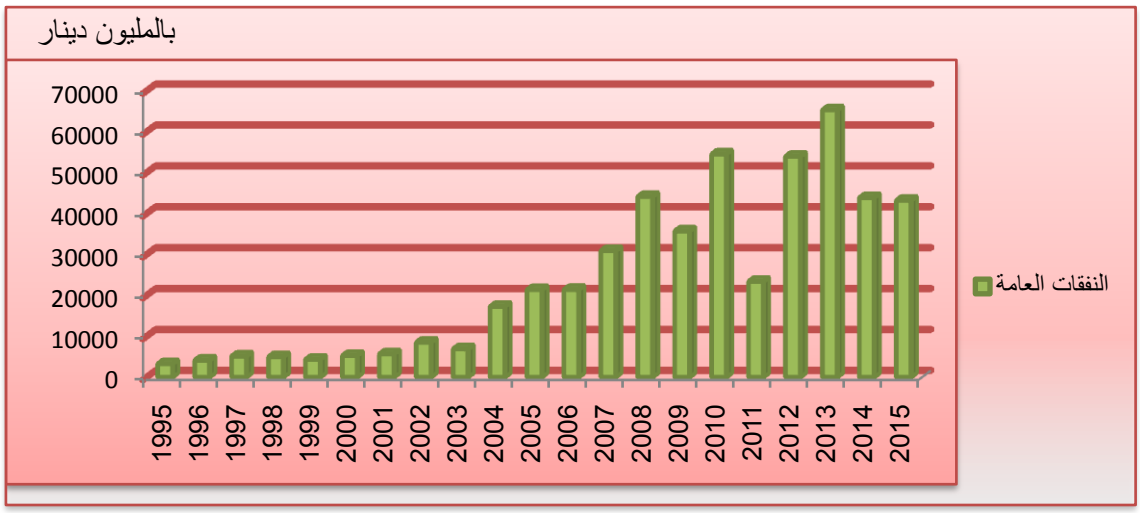

الشكل (2.2): تطور الميزانية العامة

في ليبيا خلال الفترة 1995-2015

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5.2).

ارتفع الإنفاق الجاري التسيري من 2026.0 مليون دينار سنة 1995 الى 42598.5مليون دينار سنتة 2013 تم انخفض الى 29196.1 مليون دينار سنة 2015، في حين بلغت قيمة الإنفاق التنموي 714.0 مليون دينار سنة 1995 تم زاد إلى 42598.5 مليون دينار سنة 2013،تم انخفض إلى أن وصل 4411.9 مليون دينار سنة 2015، لذلك يتضح إن العوائد النفطية هي الممول الوحيد لميزانية التنمية أو التحول، وان التغيير في قيمة هذه العوائد نتيجة لتغيير أسعار النفط في السواق العالمية. اما الإنفاق العسكري (الميزانية الإضافية) ويقصد به النفقات الخاصة بشراء الأسلحة والتدريب عليها ومصاريف دعم قوى الدفاع والأمن المختلفة ، وقد بلغت قيمة الإنفاق الجاري 2026.0 مليون دينار سنة 1995تم ارتفع إلى 42598.5 مليون دينار سنة 2013،تم انخفض إلى أن وصل 4411.9 مليون دينار سنة 2015، والجدول (5.2) والشكل (2.2) يوضحان ذلك.

أصدر القوانين رقم (11)، (12) لسنة 2004 بشأن ضريبة الدخل والدمغة وتخفيض الضرائب المفروضة على الأنشطة الاقتصادية، وإلغاء ضريبة الدخل لكي يؤدي إلى رفع دخول الأفراد وتشجيع الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية. [1]كما صدر قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقا) رقم (114) لسنة 2005 بتعديل بعض فئات ضريبة الإنتاج والاستهلاك بهدف حماية الإنتاج المحلي، تم اصدر القرار رقم (3) لسنة 2005 بفرض رسم خدمات على كافة السلع المستوردة قدره 4% من قيمة السلعة، وهي غير ثابتة تتغير بتغير الوضع الاقتصادي.كما أصدرت اللجنة الشعبية العامة للمالية (سابقا) القرارين رقم (82)، (83) بتخفيض التعريفة الجمركية إلى 0% على كافة السلع باستثناء منتجات التبغ، كما صدر قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقا) رقم (114) لسنة 2005 بتعديل بعض فئات ضريبة الإنتاج والاستهلاك بهدف حماية الإنتاج المحلي، وكذلك أصدرت اللجنة الشعبية العامة (سابقا) القرار رقم (3) لسنة 2005 بفرض رسم خدمات على كافة السلع المستوردة قدره 4% من قيمة السلعة، وهي غير ثابتة تتغير بتغير الوضع الاقتصادي. [2]

من خلال الجدول (6.2) والشكل (3.2)يلاحظأإيرادات الضرائب قد ارتفعت من 438.0مليون دينار سنة 1995إلى 2247.5 مليون دينار سنة 2010 تم بعد ذلك انخفضت انخفاضا حاد إلى 460.7 مليون دينار سنة 2011 بسبب احداث ثورة 17 فبراير تم استمرت حتى وصلت إلى 671.3 مليون دينار سنة 2015.

---

[1]شبكة التشريعات الليبية، الموسوعة الالكترونية الشاملة، قانون رقم (15) لسنة 1986 بشان الدين العام.

[2] مصلحة الضرائب الليبية، ضرائب مفروضة على الدخل، مجلة الوعي الضريبي.

الجدول (6.2): تطور إيرادات ضرائب في ليبيا خلال الفترة 1995-2015

بالمليون دينار

الفترة	إيرادات ضرائب		رسوم غير الرسوم الجمركية		إجمالي الضرائب والرسوم	
	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو
1995	438.0	-	562.0	-	1000	-
1996	444.0	1.37	808.0	43.77	1252	25.20
1997	441.0	-0.68	805.0	-0.37	1246	-0.48
1998	535.0	21.32	761.0	-5.47	1296	4.01
1999	620.1	15.91	273.0	-64.13	893.1	-31.09
2000	637.1	2.74	1426.9	422.67	2064	131.11
2001	706.8	10.94	1326.5	-7.04	2033.3	-1.49
2002	715.1	1.17	944.0	-28.84	1659.1	-18.40
2003	890.6	24.54	1709.2	81.06	2599.8	56.70
2004	1037.6	16.51	1240.8	-27.40	2278.4	-12.36
2005	1044.0	0.62	1136.0	-8.45	2180	-4.32
2006	1259.7	20.66	1735.4	52.76	2995.1	37.39
2007	1376.0	9.23	2824.0	62.73	4200	40.23
2008	2790.5	102.80	5034.5	78.28	7825	86.31
2009	2504.8	-10.24	3056.5	-39.29	5561.3	-28.93
2010	2247.5	-10.27	2148.7	-29.70	4396.2	-20.95
2011	460.7	-79.50	285.0	-86.74	745.7	-83.04
2012	617.6	34.06	233.7	-18.00	851.3	14.16
2013	851.0	37.79	1995.3	753.79	2846.3	234.35
2014	660.9	-22.34	846.3	-57.59	1507.2	-47.05
2015	671.3	1.57	5528.4	553.24	6199.7	311.34

المصدر: مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

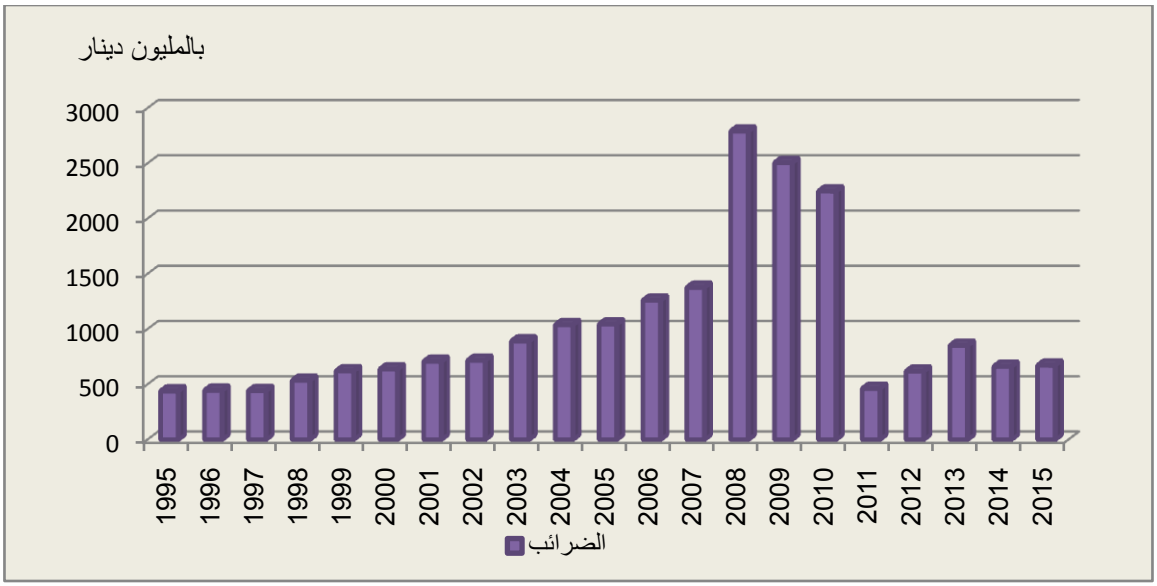

الشكل (3.2):تطور الضرائب في ليبيا خلال الفترة 1995-2015

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6.2).

لقد أدى انخفاض حصيلة الضرائب إلى انخفاض في الإيرادات العامة نتيجة الظروف الأمنية التي تمر بها ليبيا وانخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع تدريجي في الأسعار، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير في الأسعار .كما يلاحظ ايضا أن إيرادات الرسوم الجمركية قد ارتفعت من 562.0 مليون دينار سنة 1995 الى 5034.5 مليون سنة 2008 تم انخفضت الى233.7 مليون دينار سنة 202 بسبب الاوضاع الامنية التي شهدتها الدولة بعد 17 فبراير 2011 تم بعد ذلك عادت وزادت الى 5528.4 مليون دينار سنة 2015.

تلجأ الدولة إلى تمويل العجز في الميزانية العامة عند الاقتراض المباشر من المصرف المركزي، او عن طريق الاقتراض من القطاع المصرفي أو من الأفراد عن طريق الاكتتاب العام وطرح السندات وكذلك عند الإصدار النقدي.[1]كما زاد حجم الدين العام من 7594.4 مليون دينار سنة 1995 إلى 8209.9 مليون دينار سنة 2000، تم انخفض إلى 2520.4 مليون دينار سنة 2004 تم بداء بتذبذب إلى أن وصل إلى 53340.1 مليون دينار سنة 2015، والجدول (7.2) والشكل (4.2) يوضحان ذلك. فقد اصدر قانون رقم (15) لسنة 1986 بشان الدين العام على الخزانة العامة وحدد عناصرها وينص هذا القانون بان على اللجنة الشعبية العامة للخزانة (سابقا) أن تصدر سندات غير محددة المدة مقابل ديونها، كما أعطى القانون حق مصرف ليبيا المركزي

[1] عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1971، ص73.

صلاحية خصم نسبة 5% من كامل إيرادات الخزانة العامة من النفط مباشرة، واستعمالها في تسديد الدين العام.

الجدول (7.2): تطور الدين العام المحلي ومكوناته في ليبيا خلال الفترة 1995-2015

بالمليون دينار

الفترة	التسهيلات الائتمانية الممنوحة				اذونات وسندات الخزانة العامة	أصول ثابتة وأصول أخرى	إجمالي الدين العام المحلي
	الخزانة العامة	المؤسسات العامة	المصارف التجارية	آخرين			
1995	696.2	486.8	283.5	6.6	4484.1	1637.2	7594.4
1996	696.2	529.6	200.0	6.4	4328.0	1813.3	7573.5
1997	782.6	590.0	144.4	6.4	4374.3	1867.5	7765.2
1998	1307.8	606.1	144.4	6.4	4519.4	2050.6	8634.7
1999	696.2	603.5	144.4	7.1	4373.9	2395.8	8220.9
2000	696.2	647.7	115.5	8.0	4624.6	2117.9	8209.9
2001	1600.1	499.5	86.6	9.5	4581.1	1118.1	7894.9
2002	1600.1	344.2	57.8	11.1	4581.7	1699.9	8294.8
2003	1600.1	330.8	28.9	12.8	4584.0	2187.2	8743.8
2004	0	317.5	1.0	14.7	0	2187.2	2520.4
2005	0	2725.5	1.8	16.4	0	1977.6	4721.3
2006	0	3039.8	61.5	18.0	0	4073.4	7192.7
2007	0	3400.4	552.9	24.3	0	5369.0	9346.6
2008	0	2343.5	52.2	29.7	0	4162.7	6588.1
2009	0	969.0	51.9	30.5	0	7763.6	8815.0
2010	0	623.6	0.1	32.6	0	9616.3	10272.6
2011	2023.6	407.9	0	32.1	0	13286.4	15750.0
2012	0	392.2	0	33.7	0	10688.6	11114.5
2013	0	259.6	0	29.8	0	11096.8	11386.2
2014	21711.1	1098.8	0	28.4	0	11425.1	34263.4
2015	40882.7	985.8	0	30.0	0	11441.6	53340.1

المصدر : مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

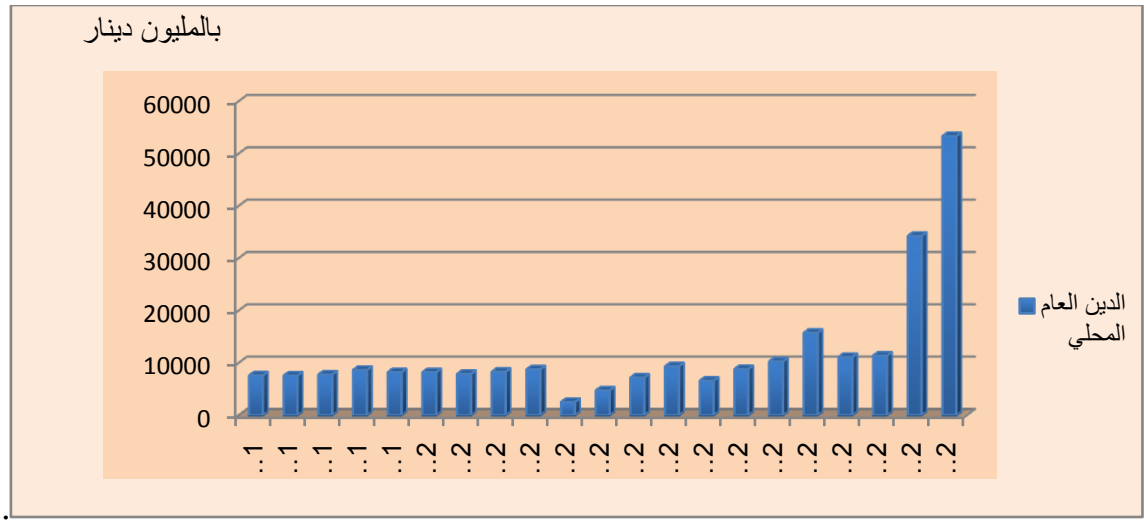

الشكل (4.2):تطور الدين العام المحلي في ليبيا خلال الفترة 1995-2015

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7.2).

2.4.2 تطور السياسة النقدية:

السياسة النقدية تعرف بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقومبها السلة النقدية للتأشير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة. والسلطة النقدية هنا يقصد بها المصرف المركزي في أي دولة، وتبني السياسة النقدية علي التأثير في عرض النقود بأدوات معينة تسمي أدوات السياسة النقدية. [1]

1.2.4.2 مراحل التي مرت بها السياسة النقدية في ليبيا:

المرحلة الاولى: السياسة النقدية قبل سنة1963:

كان الاقتصاد الليبي من أفقر الاقتصاديات في العالم خلال فترة الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي، حيث تعود بداية تطبيق السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي إلى إنشاء البنك الوطني الليبي سنة 1956، والذي تعرض لصعوبات كبيرة، خلالالفترةالأولى من نشاطه، حالت بينه وبين رسم سياسة نقدية ناجحة، ومن ابرز تلك الصعوبات ما يلي:[2]

[1] عبد الغفور إبراهيم احمر، مبادي الاقتصاد والمالية العامة، دار الزهراني للنشر، عمان، 2001، ص 75.

[2] مصرف ليبيا المركزي، تطور السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا، الدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، طرابلس، 2010.

- افتقار المصرف إلى الصلاحيات القانونية التي تحدد الاحتياطي القانوني.
- افتقار الدولة إلى توحيد أعمال الولايات الاتحادية.
- تخضع المصارف التجارية العاملة في الدولة التعليمات المصارف الاجنبية.
- افتقار الاقتصاد الليبي من وجود سوق مالي يعمل بجانب المصرف.

لقد كان من بين أدوات السياسة النقدية المتاحة للبنك الوطني خلال تلك الفترة سياسة سعر إعادة الخصم وبعض السلطات المحدودة المتعلقة بالرقابة على السيولة، بالرغم من ان مصرف ليبيا المركزي يتمتع بمجال أوسع في استعمال سياسة الأقناعالأدبي.

المرحلة الثانية: السياسة النقدية في الفترة 1963-1992:

منذ اكتشاف النفط وتصديره مند سنة 1963 بدأت ليبيا تحت تصرف مصرف ليبيا المركزي الذي يقوم بوضع سياسة نقدية توسعية تعمل وفق التشريعات القانونية اللازمة تستخدم فيها الأدوات المتاحة لتطوير وتنظيم المؤشرات النقدية ومن اهمها ما يلي:[1]

- استحداث نظام الاحتياطيالإلزامي على عمليات المصارف التجارية.
- تنويع الغطاء النقدي في شكل سبائك ذهبية وعم لات قابلة للتحويل وسندات وأذونات خزانة أجنبية بالإضافة إلى سندات وأذونات خزانة تصدرها الدولة.
- تحديد البنود المكونة للأصول السائلةمن قبل مصرف ليبيا المركزي.
- منح صلاحيات للمصرف المركزي بتحديد مستويات أسعار الفائدة المدينة والدائنة.
- تقييم حركات رأس المال بين الداخل والخارجمن قبل إدارة ومراقبة النقد بالمصرف المركزي.
- مراقبة المصارف التجارية والاشراف على عملياتها.

وبموجب القرار الصادر في 13 /1969/11 القاضي بتلييب المصارف الأجنبية العاملة في ليبيا، ثم بموجب القانون رقم (153)لسنة 1970 بشأن تأميم الحصص الأجنبية في اعادة تنظيمها، والقانون رقم (63) بشان المصارف التجارية و القانون رقم (11)لسنة 1971 بتعديل بعض أحكام قانون المصارف رقم (4)لسنة 1963، كل ذلك أدى إلى ظهور نظام مصرفي وطني بالكامل يتكون من خمسة مصارف تجارية ثلاثة منها مملوكة بالكامل لمصرف ليبيا المركزي والذي يمتلك أيضا النسبة الكبرى من المصرفين الباقيين، كما تخضع هذه المصارف جميعا لإشراف ورقابة مصرف ليبيا المركزي.

[1] علي عطية عبدالسلام، السياسة النقدية في ليبيا، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 14، العدد الاول، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 2003، ص 12.

المرحلة الثالثة: السياسة النقدية في الفترة 1993-2004:

لقد شهدت هذه الفترة اتخاذ مجموعة من التشريعات والاجراءات التي تستهدف معالجة العديد من الاختلالات في معظم الانشطة الاقتصادية وكان من بين هذه الإجراءات المتخذة حيال القطاع النقدي والمصرفي،ومن اهم مميزات هذه الفترة هي:[1]

- لقد تم اصدار قانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لسنة1993، ومن أبرز التغيرات التي تضمنها هذا القانون هو السماح بفتح مصارف محلية خاصة جديدة والسماح للمصارف الأجنبية بفتح فروع ومكاتب تمثيل لها في ليبيا.
- تم خلال الفترة 1999-2001، تنفيذ برنامج سعر الصرف الخاص المعلن ، حيث تم بموجبة بيع النقد الأجنبيللأغراض الشخصية والتجارية عن طريق المصارف التجارية، دون فرض أي قيود كمية على هذا السعر، مع الاستمرار في تطبيق سعر الصرف الرسمي، تمهيدا لتعديل سعر صرف الدينار وصولا إلى تحديد القيمة التبادلية الحقيقية للدينار الليبي. تم الرفع التدريجي في قيمة الدينار بموجب (سعر الصرف الخاص المعلن) مصحوبا بين الحين والأخر بتخفيض في قيمته وفقا لسعر الصرف الرسمي، وكنتيجة لذلك تراوح السعر الرسمي للدينار مقابل الدولارالأمريكي مابين 3.34دولارا للدينار الواحد في بداية سنة1999 إلى 1.55 دولار للدينار الواحد سنة2001، كما تغيرت أسعار صرف العملاتالأجنبية الرئيسة الأخرى مقابل الدينار وفقا للتغيرات التي طرأت على القيمة التعادلية للدينار مقومة بوحدات السحب الخاصة
- خلال لفترة 2001-2003 تم تعديل وتوحيد أسعار صرف الدينار في اتجاه تخفيض قيمته وفقا لسعره الرسمي بنسبة 50 %عما كان علية سنة2001، ليصبح 0.6080 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار أي ما يعادل 1.3 دينار لكل دولار أمريكي، وفي 15 يونيو 2003، تم تخفيض سعر صرف الدينار مرة أخرى بواقع 15%ليصبح 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة مقابل كل دينار واحد.

المرحلة الرابعة: السياسة النقدية في الفترة : 2005-2010

شهدت هذه المرحلة تغيرات ملحوظة وهي المتمثلة في سياسات إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، والتوجه نحو تشجيع القطاع الخاص وتفعيل دورة في النشاط الاقتصادي، حيث صدرت

[1] سالم محمود احميدة دخيل الله، تقييم أداء وفاعلية السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي: دراسة تحليلية للفترة من 2001-2010، رسالة الماجستير غير منشورة في الاقتصاد، جامعة بنغازي، بنغازي، 2014، ص 66.

مجموعة من التشريعات والقوانين تسمح للأفراد والتشاركيات والشركات المساهمة الخاصة بالعمل في مختلف الأنشطةالاقتصادية، وأهم ما يميز هذه الفترةهى:[1]

- صدور قانون المصارف رقم (1)لسنة 2005، وقد جاء هذا القانون ليزيد من استقلالية المصرف المركزي، ويعزز دوره في رسم وتنفيذ السياسة النقدية، وأعطى مجلس إدارة المصرف صلاحيات واسعة في القيام بذلك
- أصدر مصرف ليبيا المركزي القرار رقم (32) لسنة2005 بتكليف لجنة لمتابعة السياسة النقدية بالمصرف، بما يكفل وضع الإطار العام للسياسة النقدية و تحقيق أهدافها، ودراسة كافة المسائل المتعلقة بأداة السياسة النقدية والمصرفية وتأثيرها في النشاط الاقتصادي.
- صدر قرار رقم (36) لسنة 2005 بشأن تحرير أسعار الفائدة الدائنة بحيث تركها للتفاوض بين المصرف وزبونه مما يزيد من المنافسة بين المصارف التجارية .كذلك صدر قرار رقم (26)لسنة 2007 بشأن تحرير أسعار الفائدة المدينة على القروض بحيث تحدد هذه الاسعار من قبل مجالس إدارات المصارف التجارية.
- صدور قرار رقم (67) لسنة 2007 بشأن الإذن لمصرف ليبيا المركزيبإصدار شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي لتكون إحدىأدوات السياسة النقدية غير المباشرة.

تسعي السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية إلي تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية ويطلق عليها أهداف السياسة النقدية ومن أهمها:[2]

- تحقيق الاستقرار في الأسعار.
- تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال التحكم بكمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي.
- المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة.
- المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل والقضاء علي البطالة.
- المشاركة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع.

[1] فتحي محمد بالحسن مجيد، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الاقتصاد الليبي، رسالة الماجستير غير منشورة في الاقتصاد، كلية الاقتصاد جامعة قاريونس، 2016، ص 85.

[2] المرجع السابق، ص 88.

2.2.4.2 أدوات السياسة النقدية:

1.2.2.4.2 سعر إعادة الخصم:

وكان سعر إعادة الخصم السائد في سنة 1956 عند مستوى 4%ونظرا لارتفاعالتضخم بشكل كبير في تلك الفترة قام المصرف الوطني الليبي سنة 1957برفع مستوى سعرإعادة الخصم إلى 5%بهدف الحد من التوسع النقدي، إلا أن توفر السيولة العالية فيالاقتصاد الناتجة عن تزايد النفقات التي صاحبت عمليات التنقيب عن النفط، بالإضافة إلى عدم حاجة المصارفالتجارية الأجنبية إلى إعادة خصم أورقها التجارية لدى المصرف الوطني الليبي وذلك لامتلاكهاقدر عال من السيولة وسهولة حصولها على الأموال من مراكزها الرئيسية في الخارج،[1] وقد صدر قرار مجلس إدارةمصرف ليبيا المركزي رقم (8) القاضي بتخفيض سعر إعادة الخصم لدى مصرف ليبيا المركزي عندما كان 5-4% سنة 2005 ومنذ ذلك التاريخ لجأت لجنة السياسات النقدية في أكثر من مرة لتعديل سعر إعادةالخصم للتأثير على الائتمان المحلي والسيولة المحلية إلى أن أصبح سعر إعادة الخصم 3% في سنة 2015،[2]والجدول (8.2) ورقم (5.2) يوضحان ذلك.

الجدول (8.2): تغيرات في سعر إعادة الخصم في ليبيا خلال الفترة 2005-2015 (%)

الفترة	سعر الخصم %
2005	4.0
2006	4.0
2007	4.0
2008	5.0
2009	3.0
2010	3.0
2011	3.0
2012	3.0
2013	3.0
2014	3.0
2015	3.0

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 55، 2016.

[1] مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء، العيد الخمسون للتأسيس للتأسيس مصرف ليبيا المركزي 1956-2006، ص 18.

[2] فتحي محمد بالحسن مجيد، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الاقتصاد الليبي، مرجع سبق ذكره.

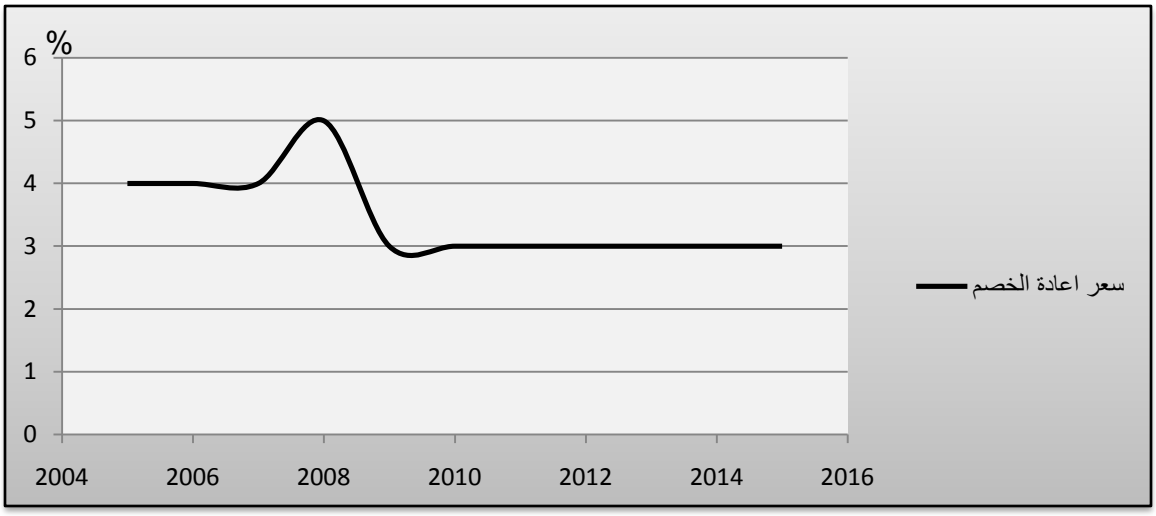

الشكل (5.2):تطور سعر إعادة الخصم في ليبيا خلال الفترة 1995-2015

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8.2).

2.2.2.4.2 نسبة الاحتياطي القانوني:

تم إدخال الاحتياطي النقدي الإلزامي بصدور القانون رقم (4) لسنة 1963 الذي سمحللصرف المركزي بأن يحدد نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي في حدود 10-40% علىالودائع تحت الطلب، وفي حدود 5-20%على الودائع الزمنية والادخارية، وفي سنة 1963 حددت نسبة 10%احتياطي نقدي إلزامي على الودائع تحت الطلب ، ونسبة 5% على الودائع الادخار.[1]وفي سنة 2007 انخفضت نسبة الاحتياطي الالزامي الى7.5% للودائع الزمنية و15% للودائع تحت الطلب، وقد زادت نسبة السيولة القانونية إلى 21% سنة2009. وبالرغم من ذلك فقد زادت الاحتياطيات الفعلية التي تحتفظ بها المصارف التجارية بنسب كبيرة من الأموال كفائض عن الاحتياطيالقانوني وهذا ما يعرف بالاحتياطي الزائد.

في سنة 1995 زاد الاحتياطي القانوني من 693 مليون دينار إلى 9734.5 مليون دينار سنة 2009تم زاد إلى 14251.4 مليون دينار سنة 2015، في حين كان الفائض عن الاحتياطي بمبلغ1544.5 مليون دينار و 28833.3مليوندينار و30871.5 مليون دينار، وهذا يدل على عدم فعالية أداة الاحتياطيالنقدي الإلزامي مادامت لم تتحكم في عرض النقود في الاقتصاد الليبي،والجدول (9.2) والشكل (5.2) يوضحان ذلك.

[1] مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء، العيد الخمسون للتأسيس للتأسيس مصرف ليبيا المركزي 1956-2006، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

3.2.2.4.2 عمليات السوق المفتوحة:

حققت أسعار الفائدة وعمليات تداولها في السوق الثانوية في ليبيا خلال الفترة 1995-2013 اجراء عمليات إعادة شراء (الريبو) على هذه الشهادات لفترة زمنية محددة وذلكبغية إعطاء المصارف المرونة في إدارة سيولتها، أما فيما يخص باقي شهادات الإيداع فقد لجأت لجنة السياساتالنقدية بمصرف ليبيا المركزي إلى تغيير سعر الفائدة عليها وفقا لاتجاهات السيولة.

الجدول (9.2):إجمالي الودائع والاحتياطي القانوني في ليبيا خلال الفترة 1995-2015(بالمليون دينار)

الفترة	إجمالي الودائع	إجمالي الاحتياطي الإلزامي المطلوب	ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي	الفائض عن الاحتياطي القانوني
1995	5503.1	693	2237.5	1544.5
1996	5879	732.6	2519.6	1787
1997	6039.6	751.2	2629	1877.8
1998	6577.8	807	2712.1	1905.1
1999	7117.8	875.1	2341.9	1466.8
2000	7463	917.8	2241.7	1323.9
2001	8386.2	1013.9	2232.8	1218.9
2002	8707.8	1088.3	2337.7	1249.4
2003	9567.2	1177.2	3089.1	1911.9
2004	10860.4	1386	6079.4	4693.4
2005	13782.5	1754.3	8874.9	7120.6
2006	17359.4	2259.8	11184.4	8924.6
2007	24805.5	3191.4	18148.4	14957
2008	41531	8306.2	32507.7	24201.5
2009	48672.3	9734.5	38567.8	28833.3
2010	55313	11062.6	43935	32872.4
2011	58480.1	11696.0	46068.3	34372.3
2012	68346.2	13669.2	52941.3	39272.1
2013	83562.7	16712.5	63671.9	46959.4
2014	78910.4	15782.1	56392.4	40610.3
2015	71257.1	14251.4	45122.9	30871.5

المصدر:مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

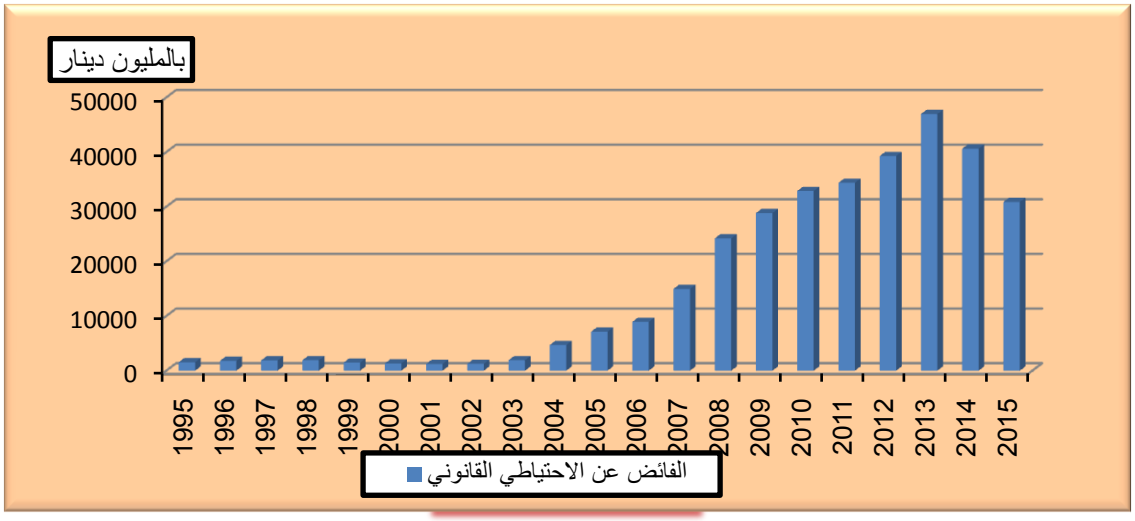

الشكل (6.2): تطور الفائض عن الاحتياطي القانوني في ليبيا خلال الفترة 1995-2015

المصدر: الجدول (9.2).

ومن خلال البيانات بالجدول (10.2)الذي يوضح أسعار الفائدة على ودائع اقل من شهر بنحو 3-2.5% خلال سنة 1995-2003 وأسعار الفائدة على ودائع قصيرة الأجل بنحو 5-3% لنفس الفترة، في حين تكون أسعار الفائدة على ودائع اقل من شهر بنحو 2-1.5% خلال سنة 2004-2005 وأسعار الفائدة على ودائع قصيرة الأجل بنحو 4-2.5% لنفس الفترة.

الجدول (10.2):أسعار الفائدة على الودائع لدى المصارف

التجارية في ليبيا خلال الفترة 1995-2013 (%)

نوع أسعار الفائدة	2003-1995	2005-2004	2013-2005
على ودائع اقل من شهر	3-2.5	2-1.5	-
على ودائع قصيرة الأجل	5-3	4-2.5	2.5
على ودائع متوسطة الأجل	5	4.5	3.0
على القروض المضمونة	-	-	6.0
على القروض غير المضمونة	-	-	6.5
على شهادة الإيداع 91 يوم		-	0.1
على شهادة الإيداع 28 يوم	-	-	0.85
على نافذة الإيداع ليلة واحدة	-	-	0.25
على إعادة الشراء (الريبو)	-	-	2.0

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

ملاحظة: الفترة بعد سنة 2013 الغيت الفوائد وفق قانون رقم (1) لسنة 2013 بشان المعاملات الربوية.

وبصدور القانون رقم (1) لسنة 2003 الذي اعطى صلاحيات واسعة في تحديد وتوجيه الائتمان والرقابة على المصارف التجارية. حيث قام مصرف ليبيا المركزي بتحديد سعر الفائدة على القروض الممنوحة لبعض الانشطة الاقتصادية ذات الاولية مثل القروض الممنوحة لغرض التطوير العمراني لحل مشكلة السكن وقروض بناء المساكن الخصة لدوى الدخل المحدود بفائدة 4% وبناء الفنادق بفائدة 5.5% والقروض الانتاجية في قطاعي الزراعة والصناعة التي تتبنها المصارف المتخصصة بدون فوائد بشرط استخدمها في الاغراض المخصصة لها.

ولقد اصدر المصرف المركزي قرار بتخفيض أسقف أسعار الفائدة الدائنة على الودائع لأجل وحساباتالتوفير حسب أجال استحقاقها . كما أصدرت الدولة القرار رقم (7)لسنة 2004بشان رفع سقف القروضوالتسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف التجارية للشخص الواحد دون الرجوع إلى مصرفليبيا المركزي من 5%من مجموع رأس المال واحتياطاته إلى 15%ويجوز زيادة هذه النسبة إذااقتضى الأمر بموافقة مصرف ليبيا المركزي . تم القرار رقم (8) لسنة 2004بشأن تخفيض سعر إعادة الخصممن 5-4%. وبصدور القرار رقم (15) لسنة 2005 بشان تخفيض سعر الفائدة الذي يمنحه مصرف ليبيا المركزي على ودائع المصارفالتجارية لدية من2.5% إلى1.75% ثم خفض مرة أخرى إلى 1.25% وذلك لحثها علىالبحث عن مجالات استثمار وتمويل محلية . قد صدر قرار مجلس إدارة المصرف رقم (679) لسنة2007 بلإذن لمصرف ليبياالمركزي بإصدار شهادات إيداع، وقد كان أول إصدار لهذه الشهادات في 2008/5/28. تم اصدر مجلس ادارة مصرف ليبيا المركزي قرار رقم (26) لسنة2007 بشأن تحرير أسعار الفائدة المدينة علىالقروض بحيث تحدد هذه الأسعار من قبل مجالس إدارات المصارف التجارية . تم اصدر قرار رقم (67) لسنة2007 بشأن الإذن لمصرف ليبيا المركزي بإصدارشهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي لتكون إحدى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة. [1] وفي سنة 2013 تم إلغاء التعامل مع أسعارالفائدة مند سنة 2015 وفقا للقانون رقم (1) لسنة 2013 بشان منع التعاملات الربوية. وهو قانون مقتضب يرد في أقل من صفحتين بهما ثمان مواد فقط،ويغطي القانون المعاملات ذات الفائدة على القروض والودائع. [2]

3.4.2 تطور سياسة سعر الصرف:

[1] مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره.

[2] البنك الدولي، التمويل والتنافسية والابتكار، مراجعة القطاع المالي في ليبيا، 2020، ص 30.

يعد مصرف ليبيا المركزي الجهة الوحيدة التي تحدد سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية ، ومنذ صدور قانون الرقابة على الصرف الأجنبي لسنة 1955 ولائحته التنفيذية سنة 1957 وأكده القانون رقم (1) لسنة 1993 بشأن مصارف النقد والائتمان للتنظيم الإداري وصدور قرار من اللجنة الشعبية العامة (سابقا) سنة 1994 الذي ينص على تأسيس شركة الصرافة والخدمات المالية تختص ببيع وشراء العملات الأجنبية وإصدار الصكوك المحلية والأجنبية وبطاقات الائتمان المحلية والأجنبية وشراء وبيع السندات والأسهم والأوراق المالية ، ونتيجة للسياسة التي اتبعتها الدولة ظهرت سوق صرف أجنبي غير رسمية تعرف بالسوق الموازية واستوجب ذلك على المصرف المركزي إتباع جملة من السياسات والإجراءات للحد من ذلك ومن بين تلك السياسات صدور قانون رقم (21) لسنة 1996 بتعديل أحكام القانون رقم (1) لسنة 1993 وتضمن هذا التعديل تشديد العقوبات على التعامل بالنقد الأجنبي من غير المصارف التجارية . وأيضا إتباع سياسة متشددة حدد عليها سعر صرف خاص والذي كان له دور فالحد من تلك الظاهرة ولقد بلغ متوسط سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي سنة 2000 نحو 1.6 دولار مقابل للدينار الليبي،[1]اما فيما يخص تعديل وتوحيد أسعار صرف الدينار ، فقد تم تخفيض قيمته وفقا لسعره الرسمي بنسبة 50%عما كان علية سنة2001ليصبح 0.6080 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار أي ما يعادل 1.3دينارلكل دولار أمريكي، وفي 15 يونيو 2003 تم تخفيض سعر صرف الدينارمرة أخرى بواقع 15% ليصبح 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة مقابل كلدينار واحد.[2]

لقد تم إعادة هيكلة المصارف التجارية وقد شمل التطوير زيادة رؤوس الأموال، وإعادة هيكلة المصارف التجارية العامة إداريا بما يتمشى وأحكام القانون رقم (1) لسنة 2005 بشان المصارف، كما تم إلزام المصارف بتعيين مراجعين وإعداد تقريرين منفصلين عن الحسابات والقوائم المالية لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية .[3]وبناء عليه تم صدور قرار مجلس ادارة رقم (17) بتاريخ 2005/6/14 والذي تم بموجبه تحديد نسبة 15% على استخداما ت سعر الصرف المتعلقة بالاعتبارات والحوالات الخارجية لصالح مشروع النهر الصناعي ليحدد سعر صرف الدينار الى 0.5175 وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة. [4] وفي الفترة 2005-2015 فقد تراوح ما بين

---

[1] مصرف ليبيا مركزي، منشور رقم (23) لسنة 2005، طرابلس، 2006.

[2] البنك الدولي، التمويل والتنافسية والابتكار، مراجعة القطاع المالي في ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[3] سعيد فرحات، تعزز دور المصرف المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية، البيان الاقتصادي، طرابلس، 2007.

[4] مجلس التخطيط العام، السياسات الاقتصادية المعتمدة، طرابلس، 2001.

1.348 كحد أعلى و 1.250 دولار أمريكي مقابل الدينار كحد ادني فيما يخص الشراء، في حين بلغ 1.355 دولار أمريكي مقابل الدينار كحد أعلى و 1.227 دولار أمريكي مقابل الدينار كحد أدنى فيما يخص البيع.والجدول (11.2) والشكل (7.2) يوضحان ذلك.

الجدول (11.2): أسعار الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1995-2015

الفترة	الدينار الليبي	الدولار الأمريكي	
		الشراء	البيع
1995	1	1.244	1.250
1996	1	1.244	1.250
1997	1	1.244	1.250
1998	1	1.244	1.250
1999	1	1.244	1.250
2000	1	1.244	1.250
2001	1	1.244	1.300
2002	1	1.244	1.250
2003	1	1.244	1.250
2004	1	1.244	1.250
2005	1	1.348	1.355
2006	1	1.281	1.288
2007	1	1.221	1.227
2008	1	1.245	1.251
2009	1	1.234	.1.240
2010	1	1.251	1.257
2011	1	1.256	1.262
2012	1	1.253	1.259
2013	1	1.250	1.256
2014	1	1.250	1.256
2015	1	1.250	1.256

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

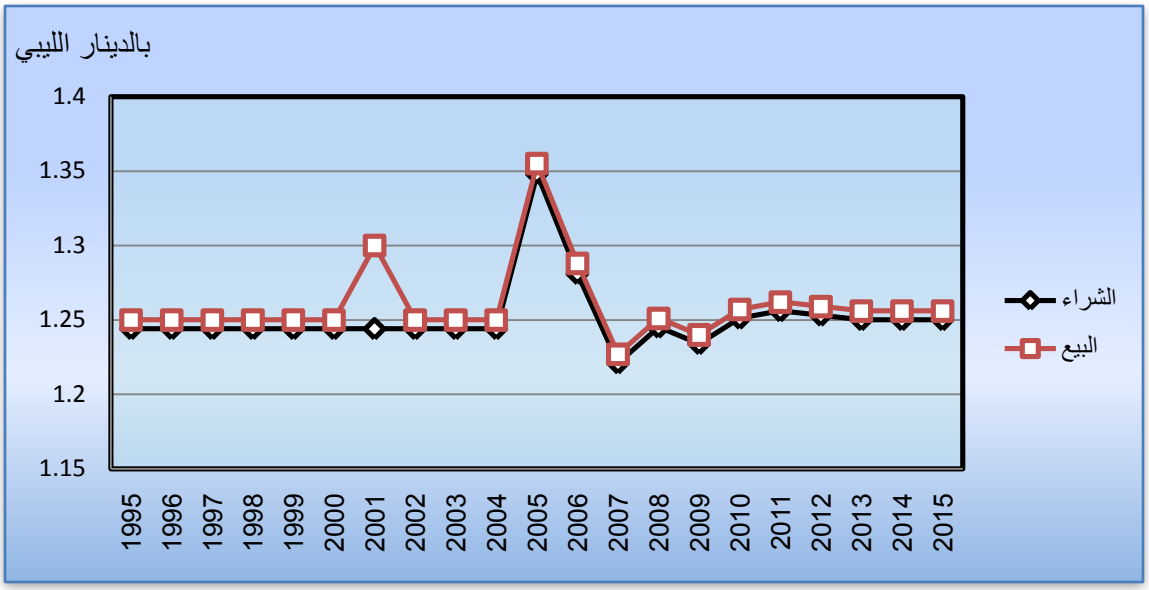

الشكل (7.2): تطور أسعار الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي في ليبيا خلال الفترة 1995-2015

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (11.2).

4.4.2 تطور السياسة التجارية:

تعتبر السياسة التجارية جزءا من السياسات الاقتصادية الكلية وهي الموقف الذي تتجه الدولة إليه للتغلب على اختلالات المبادلات الدولية نتيجة العلاقات الاقتصادية بين الدول، وتعرف على إنها مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة علي نشاط التجارة الخارجية في مختلف الدول، والتي تعمل علي تحرير أو تقييد نشاط التجارة الخارجية من العقبات التي تواجهه تلك الدول. [1]

وتحاول ليبيا وضع سياسة تجارية تواكب التطورات العالمية لتهيئة تقديم مذكرة لدخول ليبيا الى منظمة التجارة العالمية، وقد ركزت على تبسيط الاجراءات ومن بينها الاعفاء الضريبية وتبسيط الاجراءات وتقديم التسهيلات التي تمكن من حركة الصادرات والواردات السلعية، وفيما يلي اهم هذه الاجراءات: [2]

- الزام الشركات والمؤسسات العامة والأفراد العاملين بتراخيص حرفية، أو صناعية أو مهنية، أو في إطار نشاط فردي او تشاركي.

---

[1] السيد محمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، 2008، ص 56.

[2] هدى عيسى الغول، الخصخصة ودورها في عملية التنمية والإصلاح الاقتصادي والمالي في ليبيا ، مرجع سبق ذكره.

- السماح بعملياتالتصدير لبعض السلع والمنتجات بدون اخد ادن، أو فرض أي قيود، بشرط أن تكون تلك السلع المعدة للتصدير مطابقة للمواصفات القياسية والشروط الفنية والصحية.
- إلغاء نظام التراخيص وكذلك تحرير السلع من القيود الكمية على الاستيراد وذلك بموجب قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة (سابقا) رقم (2) لسنة 2002.[1]
- تحقيق الرفاهة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية الشاملة رغم التطبيقات الخاطئة للنظام الاشتراكي راكمت الكثير من المشاكل الاقتصادية وكان لها الأثر السلبي على تدني مستويات المعيشة لدى الافراد.

1.4.4.2 سياسة منع استيراد بعض السلع:

صدر بهذا الخصوص العديد من القرارات خلال فترة الدراسة أخرها و أهمها القرار رقم (2) لسنة 2002 الذي تم بموجبه إلغاء نظام تراخيص الاستيراد، حيث ينص هذا القرار على تقليص عدد السلع المحظور استيرادها إلى 32 سلعة وذلك لأسباب صحية أو أمنية أو دينية أو اجتماعية.[2]

2.4.4.2الرسوم الجمركية:

ان أغلب الرسوم الجمركية المطبقة في ليبيا هي رسوم قيمة تفرض على أساس قيمة السلعة، وتكون بنسبة مئوية من ثمن السلعة وينحصر أثرها في معظم الأحيان أن القيمة التي تفرض على الضريبة لا تقوم على أساس قيمة السلع أومآ يطبق عليه (قائمة حساب الاستيراد أو التصريح المستورد) بل على أساس القيمة التي تقدرها إدارة الجمارك، وهذا هو التقدير الجمركي الإداري أو الرسمي ومن الملاحظ أيضا أن معظم الضرائب الجمركية في ليبيا تفرض على السلع التي ليس لها مثيل أو مقابل من الإنتاج المحلي كالرسوم على السيارات ...الخ.وملاحظة أخرى إن جدول التعريفة الجمركية الليبي لا يشمل تميزا بين الضريبة المفروضة على السلع الجاهزة والتامة الصنع وبين التي تفرض على المواد الوسيطة، وذلك تشجيعا لإنتاج السلع الجاهزة محليا. ويختلف سعر الضريبة في الجدول من سلعة إلى أخرى وذلك حسب الحاجة إلى السلعة المستوردة.[3]

---

[1] أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة (سابقا)، مذكرة الانضمام إلي منظمة التجارة العالمية، 2005، ص 34.

[2] أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة (سابقا)، قائمة السلع والبضائع المحظور استيراده لسنة 2002.

[3] محمد عبد الجليل ابو سنينه، تقرير اللجنة المكلفة بدراسة قطاع التبادل التجاري في ليبيا للفترة 1970- 1987، مصلحة الجمارك، طرابلس، 1990، ص 33.

3.4.4.2 تطور الميزان التجاريفي ليبيا:

إن الميزان التجاري يعبر عن حركة الصادرات والواردات للاقتصاد خلال فترة زمنية معينة وتكون سنة مالية، فقد زادت الصادرات من 3104.0 مليون دينار سنة 1995 الى 3778.0 مليون دينار سنة 1997، تم انخفض الى 2449.0 مليون دينار سنة 1998 تم استمرت في التذبذب حتى وصلت الى 77027.0 مليون دينار سنة 2008. وفي سنة 2015 وصلت الصادرات الى 14996.9 مليون دينار. اما الواردات فقد زادت من 2149.0 مليون دينار سنة 1995 الى 2739.0 مليون دينار سنة 1997، تم انخفض الى 2267.0 مليون دينار سنة 1998 تم استمرت في التذبذب حتى وصلت الى الواردات الى 22684.5 مليون دينار سنة 2015. وعند تتبع بيانات الميزان التجاري الليبي، يلاحظ أنه حقق فوائض مستمرة خلال الفترة 1995-2015، فقد زاد الفائض من 955 مليون دينار سنة 1995 الى 1029 مليون دينار سنة 1997، تم انخفض الى 182 مليون دينار سنة 1998 تم استمر في التذبذب حتى وصل الى 15200.6 مليون دينار سنة 2013. وفي سنة 2015 انخفض الى 7687.6- مليون دينار. ويرجع ذلك إلى التذبذب في أسعار النفط الناتجة في الأسواق العالمية. اما بالنسبة للفترة قبل سنة 2002 كان الاقتصاد الليبي يعمل وفق لسياسة التصنيع الموجه نحو الاكتفاء الذاتي، لذلك تم تبني مبدأ الحماية الكمية من خلال تنظيم عملية الاستيراد، والجدول (12.2) يوضح ذلك.

تعرض الاقتصاد الليبي إلى تغيرات جذرية مع بداية سنة 2002، حيث تم تخفيض التعريفة الجمركية لعدد كبير من السلع على الرغم من إلغاء الحماية الكمية التي يجب ان تتفق مع متطلبات تحرير التجارة العالمية، واصبحت الميزانية الاستيرادية للاقتصاد الليبي التيتعرض للعديد من المشاكل الاقتصادية منها:[1]

- ارتفاع مستمر في درجة الارفتاح الاقتصادي.
- انخفاض تنافسية القطاعات السلعية غير النفطية مقابل المنتجات المستوردة.
- قد يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات والميزان التجاري واتجاههما نحو العجز إلى التأثير السلبي على النمو الاقتصادي والمستوى المعيشي في حال تدهور أسعار النفط الدولي.

[1] اللجنة الشعبية العامة للتخطيط (سابقا)، مسح للاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، 1990-2004، ص30

الجدول (12.2): الصادرات والواردات والميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة 1995-2015

بالمليون دينار

الفترة	الصادرات	معدل نمو الصادرات	الواردات	معدل نمو الواردات	الميزان التجاري	معدل نمو الميزان التجاري
1995	3104.0	-	2149.0	-	955	-
1996	3479.0	12.08	2564.0	19.31	915	-4.19
1997	3778.0	8.59	2739.0	6.83	1039	13.55
1998	2449.0	-35.18	2267.0	-17.23	182	-82.48
1999	3347.0	36.67	2199.0	-3.00	1148	530.77
2000	6160.0	84.05	2106.0	-4.23	4054	253.14
2001	5410.0	-12.18	2895.0	37.46	2515	-37.96
2002	13291.0	145.67	9493.0	227.91	3798	51.01
2003	19720.0	48.37	9386.0	-1.13	10334	172.09
2004	27982.0	41.90	13110.0	39.68	14872	43.91
2005	42836.0	53.08	15683.0	19.63	27153	82.58
2006	56126.0	31.03	16659.0	6.22	39467	45.35
2007	61726.0	9.98	21698.0	30.25	40028	1.42
2008	77027.0	24.79	25938.0	19.54	51089	27.63
2009	46319.0	-39.87	27503.0	6.03	18816	-63.17
2010	61658.0	33.12	31881.0	15.92	29777	58.25
2011	23254.0	-62.29	13664.0	-57.14	9590	-67.79
2012	76893.0	230.67	32243.0	135.97	44650	365.59
2013	58442.6	-23.99	43242.0	34.11	15200.6	-65.96
2014	24511.0	-58.06	38631.7	-10.66	-14120.7	-192.90
2015	14996.9	-38.82	22684.5	-41.28	-7687.6	-45.56

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

5.2الخاتمة:

تناول هذ ا الفصل ملامح وسياسات الاقتصاد الليبي،دوافع وأهداف الاصلاح الاقتصادي بالاقتصاد الليبي، كما استعرض سياسات الاصلاح بالتركيز على التطورات في السياسات المالية والنقدية والتجارية وسياسة سعر الصرف كجزء من استراتيجية شاملة للتغيير الاقتصادي والهيكلي لغرض تحقيق معدلات عالية من الاستثمار والنمو، ولذلك فأن تطوير القطاع المالي والمصرفي في ليبيا من خلال تبني سياسة الخصخصة التي تهدف الى رفع الكفاءة والإنتاجية وخفض تكلفة

الإنتاج. فقد عملت على الاستفادة ليبيا من تجارب و خبرات الدول التي مرت بمثل هذه المراحل من التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص وكيفية الاستفادة من أفضل الممارسات والتجارب الدولية.

لقد اصدرت ليبيا العديد من القوانين والتشريعات وادخلت بعض التحسينات حيث تطبقت برامج وسياسات الاصلاحات الاقتصادية والمالية في ليبيا والذهاب نحو اعادة هيكلة الاقتصاد الليبي وخصخصة القطاع العام من خلال توسيع قاعدة الملكية وفتح المجال أمام القطاع الخاص في تملك الموارد الاقتصادية الاكثر كفاءة بهدف تحقيق اقصى ما يمكن من الربحية ومعدلات النمو ومستويات الدخل.

الفصل الثالث

الاصلاح النقديوالمصرفي في ليبيا

الفصل الثالث

الاصلاح النقدي والمصرفي في ليبيا

1.3 مقدمة:

يُعتبر مصرف ليبيا المركزي جهاز تنفيذي مُستقِل داخل إطار الدولة، وهو مؤسسة مالية مُستقلة ومملوكة بالكامل للدولة الليبية، ويُمثَّل السلطة النقدية بها وقد حدد ذلك قانون إنشاء المصرف المركزي والقوانين اللاحقة له والتي كان آخرها قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005. ويهدف المصرف المركزي المحافظة على الاستقرار النقدي والعمل على تحقيق النمو في الاقتصاد الوطني في إطار السياسة العامة للدولة .لقد شرعت الدولة ومصرف ليبيا المركزي في عملية إعداد برنامج إصلاح القطاع المالي. ويتناول هذا الفصل برامج الإصلاحات الاقتصادية الخاصةبإعادة هيكلة المصارف التجارية، كما يركز علىتحليل مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي، باستخدام نموذج الإبلاغ المعتمد من قبل صندوق النقد الدولي ، وفقا الأسلوبالمعتاد وتستخدم هذه المؤشرات في أداء المهام الرقابية داخليا على أساس الخطر .وتقييم الأداء على كشف عن سلامة أداء مختلف الأنشطة والوظائف.

2.3 تطور القطاع المالي والمصرفي في ليبيا:

شهد القطاع المالي و المصرفي في ليبيا تغييرات مند أوائل السبعينات، وذلك تماشيا مع السياسة الاقتصادية العامة التي تبنتها الدولة، وبموجب القرار الصادر في 13 /1969/11 القاضي بتلييب المصارف الأجنبية العاملة في ليبيا، ثم بموجب القانون رقم (153)لسنة 1970 بشأن تأميم الحصص الأجنبية في عادة تنظيمها، فقد نتج عن ذلك تعديل في الجهاز المصرفي واصبح يتكون من المصرف المركزي وثلاث مصارف متخصصة ،(المصرف الزراعي، ومصرف الادخار والاستثمار العقاري، ومصرف التنمية)، وخمسة مصارف تجارية (مصرف الوحدة، ومصرف التجاريالوطني، ومصرف الجمهورية، ومصرف الأمة، ومصرف الصحاري)، منها ثلاثة مصارف تجارية يمتلكها مصرف ليبيا المركزي وهى(المصرفالتجاري الوطني، ومصرف الجمهورية، ومصرف الأمة)، أما ملكية مصرف الوحدة ومصرف الصحاري فان مصرف ليبيا المركزي له نسبة 87% و70% على التوالي والنسب الباقية مملوكة للقطاع الخاص.[1]

[1] جمعة خليفة الحاسي، محمد الطيب موسى القذافي، محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية: دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الليبية خلال الفترة 1995– 2005، جامعة بنغازي، 2012.

1.2.3 الإطار التشريعي المالي والمصرفي:

يقوم مصرف ليبيا المركزي بتقديم خدماته للمصارف التجارية وفروعها في جميع أنحاء الدولة. وقد بدأ مصرف ليبيا المركزي نشاطه في الأول من شهر ابريل 1956، وحل بذلك محل لجنة النقد الليبية التي أُنشئتْ في سنة 1951، وقد كانتْ من بين ووظائفه المحافظة على تغطية العملة المُصدرة بأصول إسترلينيه، ولم يكن له في بداية نشاطه أي دور في مراقبة عرض النقود أو الائتمان المصرفي أو في الرقابة على المصارف .كما يقوم المصرف المركزي بوضع القواعد العامة للرقابة والإشراف على المصارف طبقاً لإحكام القانون رقم (163) لسنة 1957 المادة رقم (37)والتي تم تعديل بعض من فقرتها بقانون رقم (73) لسنة 1992 والمعدل بقانون رقم (88) لسنة 2003 وعلى أساس هذا يقوم المصرف المركزي بإنشاء وتنظيم وإدارة الرقابة على المصارف ووضع مؤشرات تساعد على تجنب السلف ، وتعين البيانات الواجب نشرها وكيفية نشرها. تُعتبر فترة السبعينات من أبرز هذه المراحل، وذلك لصدور القانون رقم (153) لسنة 1970، القاضي بتأميم الحصص الأجنبية في المصارف وإعادة تنظيمها، وبناءً على المادة رقم (9) من هذا القانون، حيث اعتمدت وزارة الخزانة بتاريخ 1972/7/24 الأنظمة الأساسية للمصارف التجارية التي يمتلكها مصرف ليبيا المركزي بالكامل، تم اصدر القانون رقم (9)لسنة 1992، بشان المصارف الأهليةوالخاصة، وتلها مباشرة القانون رقم (1) لسنة 1993 بشان النقد والائتمان.

وسارعت ليبيا نحو وضع تهيئة للتشريعات الخاصة ببعض الإجراءات النظام المؤسسي للدولة ومن أبرزه ملكية المصارف التجارية وخصخصة البعض منها وانشاء العديد من المصارف، خاصة بعد البدء في برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، ومن أهم التشريعات والقرارات هي:[1]

- القانون رقم (5) لسنة 1997 بشأنتشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية.
- القانون رقم (11) لسنة 2004 بشأن ضريبة الدخل.
- القانون رقم (12) لسنة 2004 بشأن ضريبة الدمغة.
- القرار رقم (6) لسنة 2004 بشان تخفيض أسقف أسعار الفائدة.
- القرار رقم (8)لسنة 2004 بشان تخفيض سعر إعادة الخصم.
- القانون رقم (1) لسنة 2005 بشان المصارف والائتمان.
- القانون رقم (2) لسنة 2005 بشان مكافحة غسيل الأموال.

[1] شبكة التشريعات الليبية، الموسوعة الالكترونية الشاملة.

- القانون رقم (46)لسنة 2012 بشإن إضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية في القانون رقم (1) لسنة 2005.
- القانون رقم (1) لسنة 2013 بشان منع المعاملات الربوية.

2.2.3 إعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي:

واصدر قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقا) رقم (134) لسنة 2005 بشأن سوق الأوراق المالية الليبي (البورصة) في طرابلس وبنغازي، وإصدار نظامه الأساسي، وإدراج أسهم مجموعة من الشركات المساهمة. وحددت قواعد ورسوم واشتراكات الأعضاء في البورصة، وكانت الشركات المدرجة فيه (الشركة المتحدة للتأمي ن، شركة ليبيا للتأمين ، مصرف الصحارى ، مصرف السراي للتجارة والاستثمار ، مصرف التجارة والتنمية ، مصرف الوحدة ، مصرف الصحارى للتامين)، وفي أواخر سنة 2007 تم طرح عطاء خصخصة مصرف الوحدة وتم اختيار شركة روتشيلد للقيام بدور المستشار المالي للمصرف خلال فترة انجاز عملية البيع وقامت شركة روتشيلد بدورها باستدراج شريك استراتيجي وفي نهاية المطاف حصل البنك العربي الأردني على حصة الشريك الاستراتيجي والبالغة 19% من رأس مال مصرف الوحدة.

وقد تم تشكيل لجان خاصة لتقدير قيم أسهم المصرف التي يمكن تحويلها. وبالفعل تم بيع 19%من أسهم مصرف الصحاري إلى المصرف الفرنسي بىان اب باربيإ 31وبيع19% من أسهم مصرف الوحدة للمصرف العربي الأردني و 26.9% إلي مستثمرين محليين وبيع 15% من أسهم مصرفالجمهورية 15%من أسهم المصرف التجاري الوطني إلى مستثمرين محليين أيضا. [1] واستثمر مصرف بي ان اباريبا في مصرف الصحارى في 2007،والبنك العربي في مصرف الوحدة في 2008 اهتمام كبير من بنوك أجنبية بتراخيص مصرفية ليبية. وبانكو سبيرتو سانتو في مصرف الأمان في 2010، وبنك قطر الوطني في مصرف التجارة والتنمية في 2012 قطر الوطني يستحوذ على 49%من أسهم بنك ليبيأريبيان بزنس، مارس 2012.[2]

في سنة 2003قامت الدولة بإعادة هيكلة المصارف وذلك لأن الملكية العامة أعطتللمؤسسات نمطاً تقليدياً في الأداء والإنتاجية والاعتماد المتواصل على الدعم من الدولة ، فاختفت بذلك أهمية الابتكار والتجديد وتبنيأساليب نشاط تتسم بالديناميكيةِ والحركة التي أصبحت من

---

[1] جمعة خليفة الحاسي، محمد الطيب موسى القذافي، محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية: دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الليبية خلال الفترة 1995– 2005، مرجع سبق ذكره.

[2] البنك الدولي، التمويل والتنافسية والابتكار، مراجعة القطاع المالي في ليبيا، 2020، ص 30.

الأسس المهمة في أعمال المؤسسات المالية،ومن أجل تحقيق ذلك فقد تقرر إعادة هيكلة المصارف (الخصخصة) وتغير نمط الملكية والتي تعد من أهم أساليب الإصلاح وإعادة هيكله المصارفلذلك تم إعدادخطة سنة 2007لتحويل ملكية المصارف التجارية العامة من مصرف ليبيا المركزي إلى صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي معتفويض صلاحية خصخصتها.[1]

ومما لاشك فيه أن مسألة دخول المصارف الأجنبية إلىالسوق الليبي تنطوي على أثار إيجابية،[2] فقد بدأت هذه المصارف حيزالتطبيق لغرض زيادة المنافسة مما يحث المصارف المحلية على تخفيض التكاليف وتحسين الكفاءة،ونقل المعرفة والتقنية المصرفية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر البشري. فقد تم تحويل بعض المصارف إلى شركات مساهمة مملوكة للقطاع الأهلي ومنحت لها حق المساهمة بنسبة غير حاكمة مصارف أجنبية.[3]

3.2.3 هيكلية الجهاز المصرفي في ليبيا:

يعد الجهاز المصرفي من اهم المؤسسات المالية في ليبيا بوجود مصرف ليبيا المركزي في قيادة القطاع، ويتفرع منه المصارف التجارية بمختلف انواعها (المصارف التجارية العامة والمصارف التجارية الخاصة)، وكذلك المصارف المتخصصة والمصارف الاجنبية وشركات الصرافة، والجدول (1.3) والشكل (1.3) يوضحان ذلك.

---

[1] عائشة الحاجي، القطاع المصرفي الليبي: تحول جوهري وواعد، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، العدد 2006، ص 139.

[2] مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 45، الربع الرابع، 2005، ص 1.

[3] فرحات بن قداره، ليبيا: عودة قوية إلى الساحة الدولية وهيكلة شاملة للقطاع المصرفي، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، العدد 317، 2007، ص117.

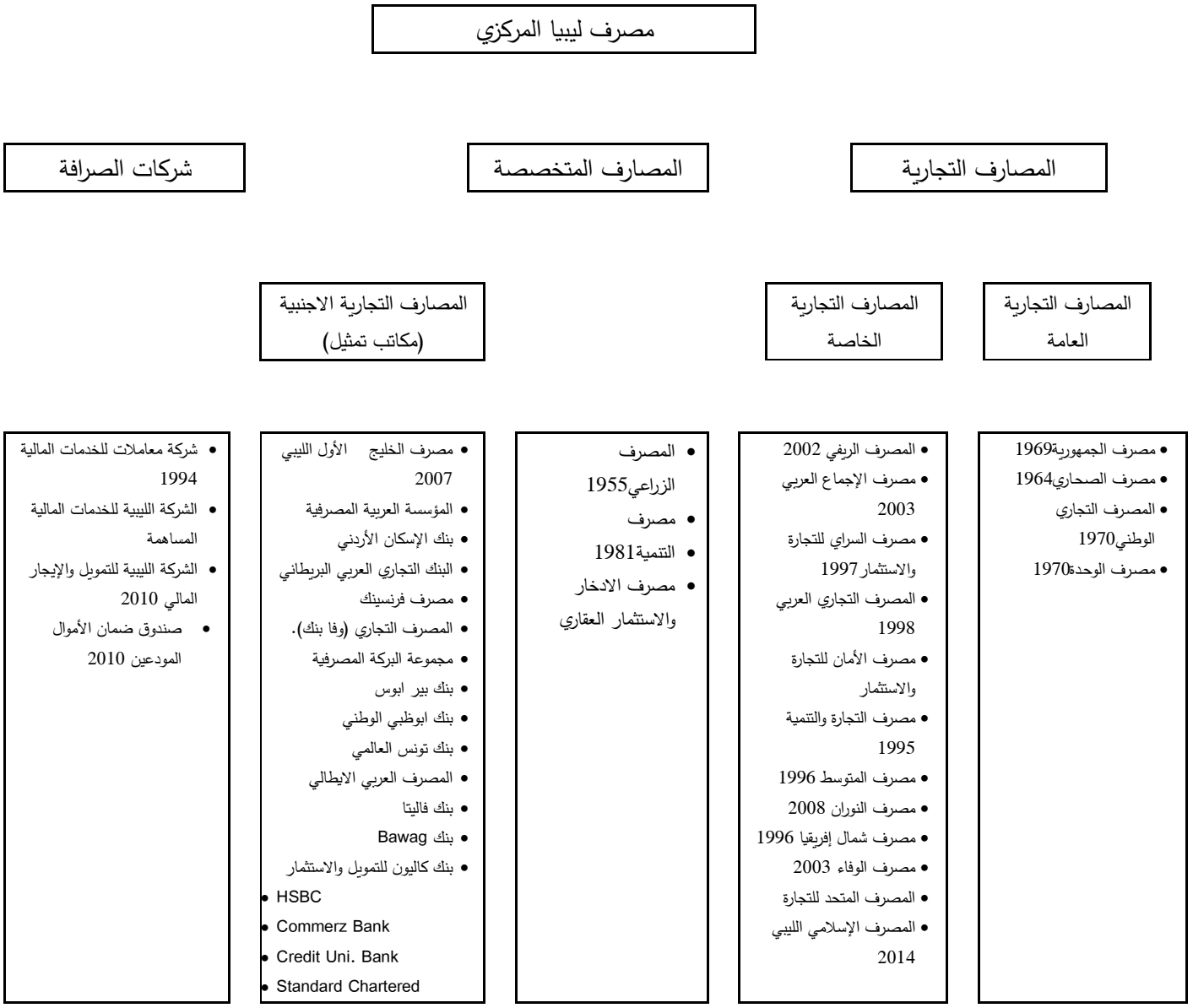

الشكل (1.3): هيكل الجهاز المصرفي في ليبيا

المصدر:

اتحاد المصارف العربية، الجهاز المصرفي الليبي خطوات حثية الى الامام ومشاركة فعالة لدعم التنمية، مجلة المصارف العربية، المجلد 6، العدد 99، 1989، ص 39.

مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 47، الربع الثاني 2007.

مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الاستثنائي 2015-2020.

وفيما يلي أنواع المصارف المتخصصة العاملة في ليبيا وهى:[1]

-**المصرف الزراعي:**أنشئ سنة 1955وباشر أعماله سنة 1957 برأس مال قدرة مليون دينار، وتدرج بعد ذلك إلى أن وصل 98 مليون دينار، ويعتبر المصرف الزراعي أداة تمويلية أولى للقطاع الزراعي في الدولة، من خلال قيامة بتمويل مشاريع الاستصلاح الزراعي، وزيادة المساحات المزروعة، وقد زيد رأس مال المصرف عدة مرات حتى وصل سنة 1983 إلى 48 مليون دينار، ومن أهم أهدافه المساهمة في تنمية القطاع الزراعي والحيواني في إطار السياسة العامة للدولة وذلك بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية وتقديم الخدمات المصرفية لكل من المزارعين والجمعيات الزراعية.وقد بلغت القروض سنة 1995 نحو 67.3 مليون دينار، في حين ارتفعت في سنة 2000 إلى 113 مليون دينار تم زادت إلى 1457.9 مليون دينار سنة 2010، وفي سنة 2011 بلغت إجمالي القروض الزراعية نحو 1571.2 مليون دينار وكانت هذه القروض أخر ما قدمه المصرف الزراعي من منح القروض للمواطنين. والجدول (1.3) والشكل (2.3) يوضحان ذلك.

الجدول (1.3): قيمة القروض الممنوحة من المصرف الزراعي في ليبيا خلال الفترة 1995-2011

بالمليون دينار

الفترة	قصيرة	متوسطة	طويلة	الإجمالي
1995	28	10.5	28.8	67.3
2000	50.0	36.0	27	113
2005	60.1	296.5	360.4	717.0
2010	73.0	555.9	829.6	1457.9
2011	**110.0**	**631.0**	**829.6**	**1571.2**

المصدر: المصرف الزراعي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة، طرابلس، 1995-2013.

[1] مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي السابع والثلاثين، 2014، ص77.

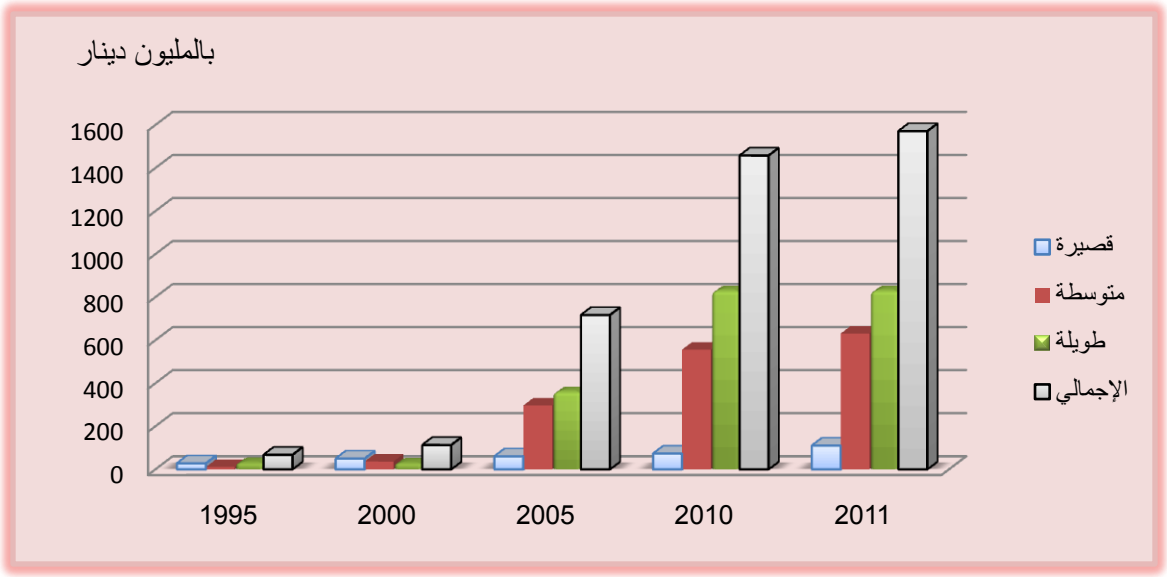

الشكل (2.3): تطور القروض قصيرة ومتوسطة وطويل الاجل للمصرف الزراعي في ليبيا خلال الفترة 1995-2011

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1.3).

-**مصرف التنمية:**تم إنشاؤه بموجب القانون رقم (8) لسنة 1981 الذي حدد رأس ماله 100 مليون دينار وتحدد دوره بتوسيع القاعدة الصناعية، وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الرفع من مستوى الدخل القومي، ويعد مصرف التنمية أحد المؤسسات المالية التي أنشأت لغرض دعم مسيرة التنمية في ليبيا ولإرساء قاعدة صناعية لليبيا، وقد دأب مصرف التنمية منذ نشأته على دعم الشركات العامة والشركات المساهمة وبرامج الأسرة المنتجة ومنحها القروض اللازمة لجلب الآلات والمعدات ومستلزمات التشغيل، فقد بلغت القروض الممنوحة 3860.1 ألف دينار سنة 1995 موزعة على الصناعات المختلفة تم انخفضت إلى 20721.8 ألف دينار موزعة على الصناعات المختلفة سنة 2000، تم زادت إلى 254408.0 ألف دينار سنة 2005 تم انخفضت إلى 2737.2 ألف دينار سنة 2015، والجدول (2.3) والشكل (3.3) يوضحان ذلك.

الجدول (2.3): قيمة القروض الممنوحة من مصرف
التنمية في ليبيا خلال الفترة 1995-2012

بآلاف الدنانير

	1995	2000	2005	2010	2012
المواد الغذائية	674.5	4150.7	10778.3	4476.9	0
مواد البناء	300	2455.5	18604.1	58967.6	450.0
الصناعات الكيماوية	375	5008.0	8569.0	1421.0	0
صناعة المعادن	600	4024.0	3240.9	808.7	0
صناعة المنسوجات	880	334.2	173.9	1230.0	0
صناعة الأثاث	236	814.4	8377.6	780.6	0
خدمات صناعية	390	2526.3	196685.7	1770.9	0
أخرى	404.6	1408.7	7978.5	20014.6	2287.2
المجموع	**3860.1**	**20721.8**	**254408.0**	**89470.3**	**2737.2**

المصدر: مصرف التنمية، التقارير السنوية، أعداد مختلفة، طرابلس، 1995-2015.

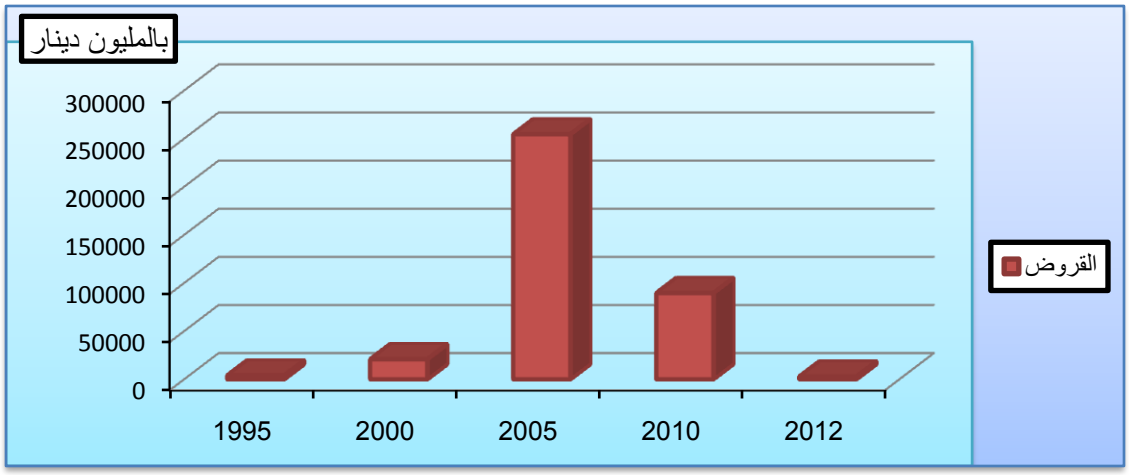

الشكل (3.3): تطور القروض الممنوحة من مصرف
التنمية في ليبيا خلال الفترة 1995-2012

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2.3) .

-**مصرف الادخار والاستثمار العقاري**:تأسس هذا المصرف سنة 1981 برأس مال قدرة 107 مليون دينار، ويختص المصرف في مجال الإقراض العقاري، وقد بلغ رصيد القروض التي قدمها المصرف (عقارية، إنشائية) حتى نهاية سنة 1995 نحو 19.8 مليون دينار ، وفي سنة 2000 ارتفعت إلى 520.9 مليون دينار،أما في سنة 2005 ارتفعت إلى 1976.5 مليون دينار تم وصلت إلى

7403.3 مليون دينار سنة 2010، وفي سنة 7135.8 مليون دينار 2012 وهى أخر سنة يقدم فيها هذا المصرف قروض للمواطنين رصيد قيمة القروض لهذه السنة بسبب أحداث ثورة 17 فبراير سنة 2011وهى أخر سنة قدم فيها القروض الممنوحة من مصرف الادخار والاستثمار العقاري،والجدول (3.3) والشكل (4.3) يوضحان ذلك.

الجدول (3.3): رصيد القروض الممنوحة من مصرف الادخار والاستثمار العقاري في ليبيا خلال السنوات 1995-2012

بالمليون دينار

السنة	القروض العقارية	مشاريع إنشائية	المجموع
1995	18.0	1.8	19.8
2000	503.9	17.0	520.9
2005	1829.5	95.1	1976.5
2010	4330.7	2207.6	7403.3
2012	**4928.2**	**2207.6**	**7135.8**

المصدر: مصرف الادخار والاستثمار العقاري، التقارير السنوية، أعداد مختلفة، طرابلس، 1995-2012.

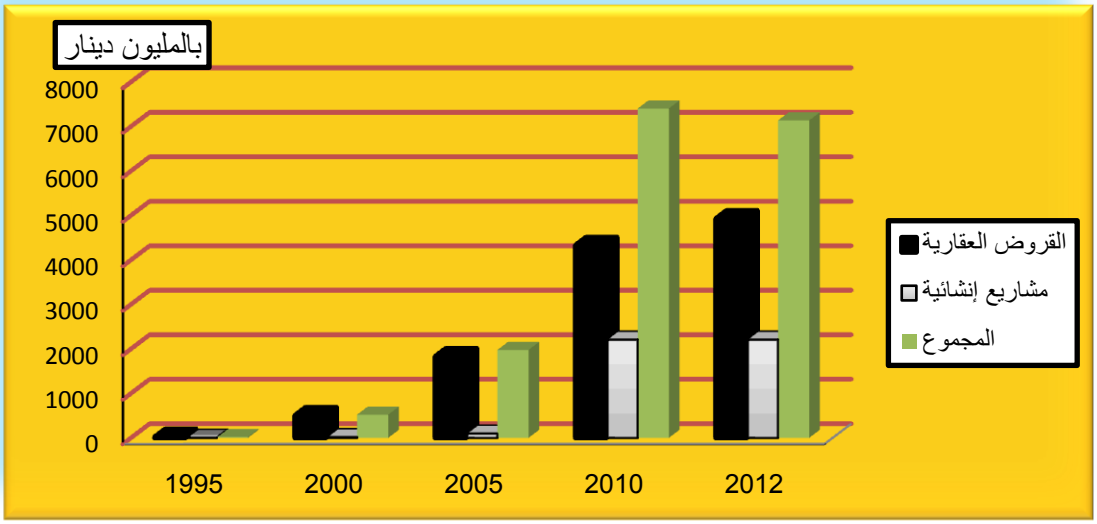

الشكل (3.3): تطور القروض الممنوحة من مصرف الادخار والاستثمار العقاري في ليبيا خلال السنوات 1995-2012

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4.3).

3.3 التحديات التي تواجه القطاع المالي والمصرفي:

تتركز مشاكل القطاع المالي والمصرفي(مصارف وتأمين و مؤسسات مالية) بشكل خاص حول دارةالمخاطر ،فهذا القطاع يواجه أكثر من غيره مشكلة مخاطر المستقبل وبالتالي وعليه أن يطورالأساليب والأدوات التي تمكنه من التعامل مع هذه المخاطر بكفاءة .مما يعني التعامل مع الاقتصاد في مجمله وبما ينطوي عليه من مخاطر في مختلفالقطاعات أو حتى في تعاملات الاقتصاد مع العالم الخارجي . فالمصارف لا تتعامل مع قطاعبعينه وإنما تتعامل مع مختلف المقترضين من مختلف القطاعات مما يستوجب الإحاطة بظروف المقترضالشخصية فضلاً عن مخاطر القطاع الذي يعمل فيه . [1]وتواجه المصارف التجارية في ليبيا العديد من المشاكل والعراقيل التي تقف أمام تطورها، فيما يلي أهمها:

- عدم إتاحة الفرصة الكافية للعملاء في نطاق التمويل، كما أن عدم منحهم قروض كافية بالرغم من توفر دراسات الجدوى للمشروعات الناجحة ضيّق فرص الاستثمار.
- عدم الاهتمام بجودة الخدمات، وعدم إعطاء التدريب الكافي لموظفيهم، وعدم إلمامهم بالأنظمة والقوانين، مما ينعكس سلباً على طريقة تعاملهم.
- التأخير الكبير عند مراجعة فرع ما بسبب زيادة عدد العملاء وقلة عدد الموظفين، ويستثنى من ذلك قلة قليلة من الفروع.
- ازدحام عدد العملاء وزيادة هامش الربح في عمليات التمويل،والصعوبةفي تجديد بطاقة الصراف، وعدم إتاحة الفرص للمشروعات الجديدة والناشئة.
- عدم توفر العملة الصعبة ونفادها بسرعة، ويرجع ذلك إلى البيروقراطية والوساطة والمحسوبية والفساد الاداري.

والتحديات الداخلية التي يوجهها كل من(مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية)، المتمثلة في الصيرفة الإسلامية هي:[2]

- انخفاض مقدرة إدارة المصرفين على إنجاز الأعمال وفقاً للنظام الإسلامي.
- ندرة الكوادر البشرية المؤهلة في الصيرفة الإسلامية.
- صعوبة تعديل نظام المحاسبة ليتوافق مع معايير الصيرفة الإسلامية.

---

[1] امال الرشيدي، الرقابة المصرفية وادارة المخاطر الائتمانية، استشارات قانونية، 2017.

[2] خديجة سالم عبد السلام، الصعوبات التي تواجه تحول مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية للصيرفة الإسلامية، رسالة الماجستير غير منشورة في التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس، 2015.

- عدم ملائمة النظام القانوني للعمل المصرفي الإسلامي.
- عدم وضوح سياسات مصرف ليبيا المركزي اتجاه الصيرفة الإسلامية.
- عدم وجود هيئة رقابة شرعية تضبط التعامل في الخدمة المصرفية الإسلامية.

4.3 تطور عرض النقود والائتمان المصرفي في ليبيا:

1.4.3 تطور عرض النقود في ليبيا:

لم يعد ينحصرعرض النقود في ليبيا في وسائل الدفع المعروفة والتي تستند إلى العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي وإنما انتقل إلى مفاهيم أوسع نسبيا ليشمل كثير من الأصول المالية الأخرى التي تتمتع ببعض خصائص النقود.

يلاحظ من التغيرات في عرض النقود (M_1) أو ما يعرف بالسيولة المحلية خلال الفترة 1995-2015، بأنها زادت من 6372.4 مليون دينار سنة 1995 ليصل إلى130558.7 مليون دينار في سنة 2015، في حين بلغ عرض النقود كودائع تحت الطلب4337.0 مليون دينار في سنة 1995، تم ارتفع إلى 53775.7مليون دينار في سنة وقد شكلت نسبة النقود المتداولة إلى عرض النقود 58.81% خلال الفترة الدراسية في حين بلغت اقل نسبة 16.30% سنة 2008 للفترة قيد البحث، والجدول (4.3) والشكل (5.3) والشكل (6.3) يوضحان ذلك.

أما بنسبة معدل التفضيل النقدي فقد بلغت 1.43% سنة 2015 كأكبر نسبة خلال فترة الدراسة في حين كانت اقل نسبة 0.22% سنة 2009 خلال فترة الدراسة حيث يشير التفضيل النقدي لدى الأفراد إلى مدى استخدام الأفراد والمؤسسات للصكوك في المبادلات، ففي حالة عدم استعمال الصكوك يدل على ضعف الوعي المصرفي وانعدام الثقة بين الأفراد والمصارف وكذلك لعدم تطبيق القوانين على المخالفين لقواعد وشروط استعمال الصكوك. اما بالنسبة لسرعة تداول النقود حسب معادلة فيشر فهي تعرف بأنها متوسط تداول وحدة النقد الواحدة في المعاملات،[1]وتعرف ايضا بأنها عدد المرات التي تستخدم فيها وحدة النقود في عمليات البيع والشراء خلال فترة زمنية محددة، وتقاس بحاصل قسمة الناتج القومي النقدي على كمية النقود:[2]

$$V = P.Ynon / M_1$$

---

[1] مصطفي رشديشيحة، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، الطبعة السادسة، دار المعرفة الجامعية ، مصر، 1996.

[2] هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسعارسلان، لنقود والمصارف والنظرية النقدية،الطبعة 1، دار وائل للنشر، 2009.

حيث أن V تمثل سرعة تداول النقود، P تمثل المستوى العام للأسعار، Ynon تمثل الناتج المحلي الحقيقي غير الحقيقي، M_1 تمثل عرض النقود.

الجدول (4.3): تطور عرض النقودفي ليبيا خلال الفترة 1995-2015 (بالمليون دينار)

الفترة	النقود المتداولة C 1	ودائع تحت الطلب D 2	عرض النقو M_1 2+1 3	معدل النمو	نسبة النقود المتداولة إلى عرض النقود 3/1	معامل التفضيل النقدي 2 /1
1995	2035.4	4337.0	6372.4	-	31.94	0.47
1996	2419.8	4298.2	6718.0	5.42	36.02	0.56
1997	2534.2	4487.4	7021.6	4.52	36.09	0.56
1998	2698.9	4489.1	7188.0	2.37	37.55	0.60
1999	2634.9	5256.3	7891.2	9.78	33.39	0.50
2000	2699.2	4733.8	7433.0	-5.81	36.31	0.57
2001	2559.6	5144.2	7703.8	3.64	33.23	0.50
2002	2613.3	6160.5	8773.8	13.89	29.79	0.42
2003	2763.3	6265.7	9029.2	2.91	30.60	0.44
2004	2612.7	7923.9	10536.6	16.69	24.80	0.33
2005	3308.7	10719.4	14028.1	33.14	23.59	0.31
2006	3932.9	12410.1	16343.0	16.50	24.06	0.32
2007	4581.2	18256.3	22837.0	39.74	20.06	0.25
2008	5608.3	28806.3	34414.6	50.70	16.30	0.19
2009	6962.9	31206.5	38169.4	10.91	18.24	0.22
2010	7609.0	33712.2	41321.2	8.26	18.4143	0.23
2011	14841.1	38597.0	53437.1	29.32	27.7725	0.38
2012	13391.1	45822.6	59213.7	10.81	22.61	0.29
2013	13419.9	50879.5	64299.4	8.59	20.87	0.26
2014	66732.7	49557.8	116290.5	-73.29	57.38	1.35
2015	76783.0	53775.7	130558.7	5.42	58.81	1.43

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صادرة من مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

ملاحظة: ويقاس معدل التفضيل النقدي وفق المعادلة آلاتية: النقود المتداولة (العملة خارج الجهاز المصرفي) / ودائع تحت الطلب.

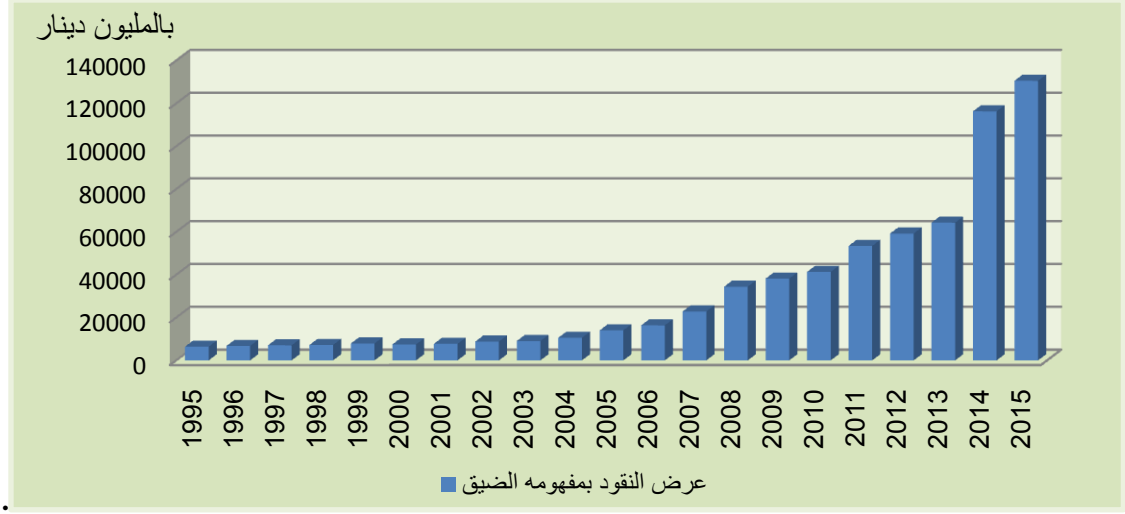

الشكل (5.3): تطور عرض النقود بمفهومه الضيق في ليبيا

خلال الفترة 1995-2015

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4.3).

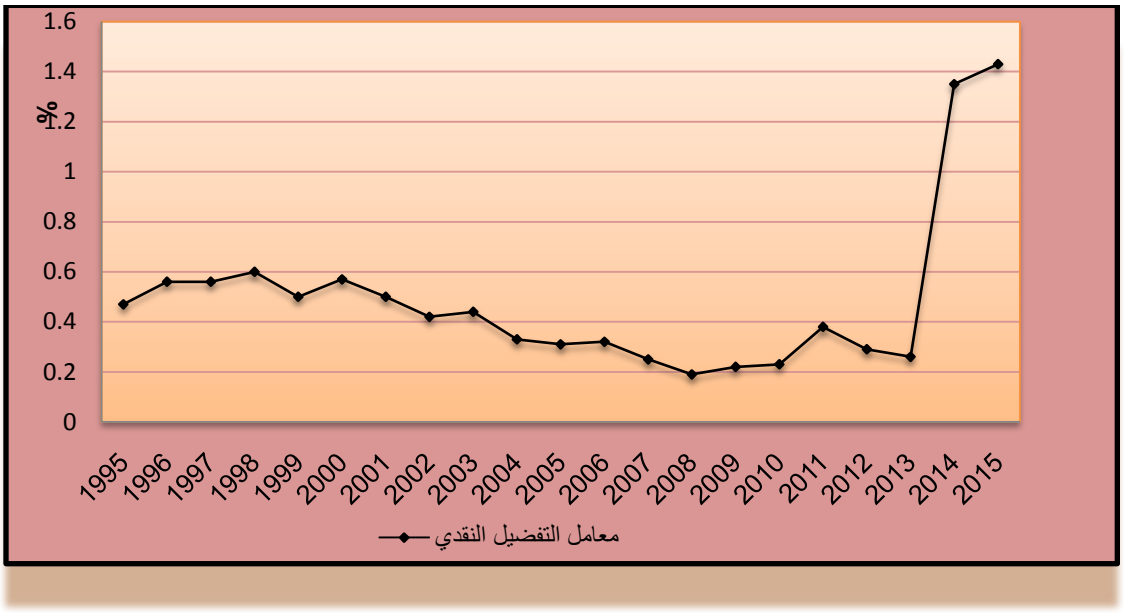

الشكل (6.3):معامل التفضيل النقدي في ليبيا خلال الفترة 1995-2015

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4.3).

انخفضت سرعة تداول النقود في ليبيا من 0.53 إلى 0.32 مرة سنة 1996 تم زادت إلى 1.05 سنة 2006 وهى اكبر قيمة خلال فترة الدراسة، تم بعد ذلك انخفضت إلى اقل قيمة 0.02 مرة سنة 2011 خلال فترة الدراسة تم زادت بشكل طفيف جدا إلى 0.05 مرة سنة 2015، ويرجع هذا الانخفاض الحاد في مستوى معدل تداول النقود إلى ثورة فبراير سنة 2011 وما تلها من عدم الاستقرار الأمني الذي بدأ سنة 2014. كما يرجع أيضا إلى الارتفاع المستمر والكبير لعرض النقود

خلال فترة الدراسة مقارنة مع الناتج المح لي الحقيقي غير النفطي، والجدول (5.3) والشكل (6.3) يوضحان ذلك.

الجدول (5.3): سرعة تداول النقود والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة 1995-2015 (بالمليون دينار)

الفترة	عرض النقود بمفهومه الضيق M_1 (1)	الناتج المحلي الحقيقي غير نفطي Ynon (2)	سرعة تداول النقود V (2/1)
1995	6372.40	3384.241	0.53
1996	6718.00	2126.129	0.32
1997	7021.60	2727.718	0.39
1998	7188.00	2691.429	0.37
1999	7891.20	4162.906	0.53
2000	7433.00	3779.034	0.51
2001	7703.80	1316.175	0.17
2002	8773.80	1253.418	0.14
2003	9029.00	5840.731	0.65
2004	10536.60	6522.273	0.62
2005	14028.10	6498.528	0.46
2006	16343.00	17234.32	1.05
2007	22837.50	4865.76	0.21
2008	34414.60	3425.656	0.10
2009	38169.40	15935.73	0.42
2010	41321.20	14901.36	0.36
2011	53438.10	1788.112	0.03
2012	59213.70	6734.983	0.11
2013	64299.40	842.1839	0.01
2014	116290.5	6502.035	0.06
2015	130558.7	6991.694	0.05

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صادرة من مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

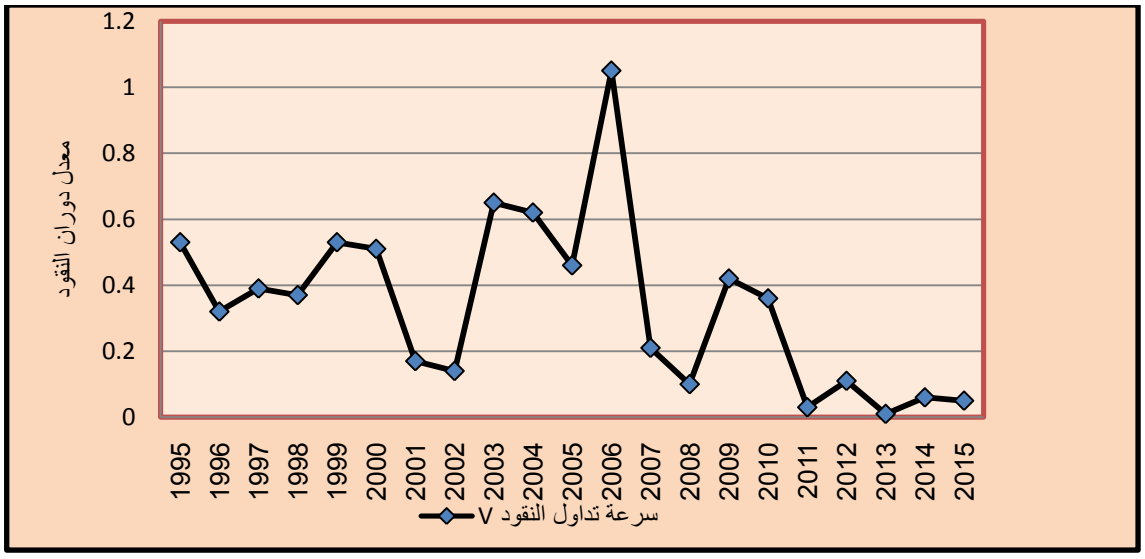

الشكل (7.3):سرعة تداول النقود في ليبيا

خلال الفترة 1995-2015

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5.3).

2.4.3 تطور الائتمان المصرفي في ليبيا :

لقد نص قانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لسنة 1993 في المادة (51) في ليبيا على أنه من بين الوظائف الرئيسية للمصارف التجارية مساهمتها في تمويل خطط وبرامج التنمية والمساهمة في إنشاء الشركات والمشروعات، ويعتبر الائتمان المصرفي أحد الأساليب لتمويل الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات وذلك من خلال المصادر المتاحة، إن الائتمان المصرفي في ليبيا يمثل بصفة أساسية منح القروض من المصارف للأفراد أو الهيئات أو المصارف التجارية الأخرى، ويحمل هذا الاستثمار من جانب المصارف في طياته مخاطرة عدم قيام هؤلاء المقترضين (الأفراد) بسداد القرض وفوائده في الوقت المحدد للمقرض وهو المصرف.

1.2.4.3 تطور التسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية:

لعبت المصارف التجارية دوراً هاماً في النهوض بمختلف الأنشطة الاقتصادية، الإنتاجية منها والخدمية، ويتمثل هذا الدور في الحجم الكبير للتسهيلات الائتمانية التي منحتها هذه المصارف لمختلف الأغراض، وتجدر الإشارة إلى أن قدرة المصارف التجارية على التوسع في منح الائتمان تعتمد بصورة أساسية على مواردها الذاتية والمتمثلة في رأس المال والاحتياطيات والودائع، وتم الاعتماد في منح هذه التسهيلات على ما لدى المصارف التجارية من ودائع في مصرف ليبيا المركزي.

ومن خلالا لجدول (6.3) والشكل (8.3)يوضحان حجم إجمالي التسهيلات الائتمانية التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف التجارية خلال للفترة من 1995- 2015 يلاحظ حدوث زيادة مستمرة، حيث زادت من 4281.5 مليون دينار سنة 1995 إلى13044.6 مليون دينار سنة 2010 تم انخفضت إلى 5899.5مليون دينار سنة 2013تم زادت إلى 71257.1مليون دينار وفي سنة 2015، وكانتنسيه رأس المال والاحتياطيات إ لى إجمالي التسهيلات الائتمانية 9.62% و34.63% و 57.62% و 7.14% على التوالي وتراوحت النسبة خلال فترة الدراسة 7.1- 78.9% خلال فترة الدراسة.

الجدول (6.3):تطور رأس المال والاحتياطيات والتسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة 1995 – 2015 (بالمليون دينار)

الفترة	رأس المال	الاحتياطيات	رأس المال + الاحتياطيات	إجمالي التسهيلات الائتمانية	نسيه رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية%
1995	140	271.9	411.9	4281.5	9.62
1996	140	351.5	491.5	3915	12.55
1997	155	396.9	551.9	4165.9	13.25
1998	155	449.6	604.6	4530.6	13.34
1999	155	573.5	728.5	5203.6	14.00
2000	206	587.9	793.9	5584	14.22
2001	206	597.8	803.8	6057.6	13.27
2002	206	650.8	856.8	6357.8	13.48
2003	206	692.2	898.2	6775.1	13.26
2004	222.4	584.4	806.8	6510.3	12.39
2005	573.2	473.9	1047.1	6166.6	16.98
2006	680.8	495.5	1176.3	7067.2	16.64
2007	972.8	707	1679.8	8191.3	20.51
2008	1121.6	1022.8	2144.4	10544.6	20.34
2009	2623	1034.1	3657.1	11812.7	30.96
2010	3351.2	1166.6	4517.8	13044.6	34.63
2011	3352.9	1012.3	4365.2	12786.6	34.14
2012	3495.2	1158.1	4653.3	5899.5	78.88
2013	3550.2	1193.5	4743.7	8232.3	57.62
2014	3566.8	1319.6	4886.4	78910.4	6.19
2015	3609.5	1478.0	5087.5	71257.1	7.14

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صادرة من مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

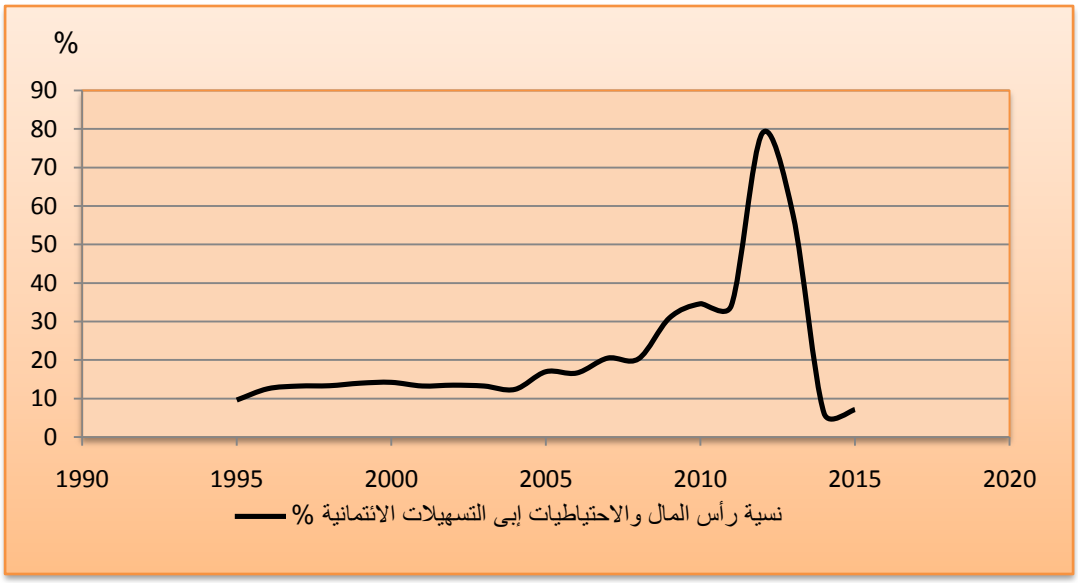

الشكل (8.3):نسبه رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية لدى مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة 1995-2015

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6.3).

2.2.4.3 تطور القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية:

يلاحظ أن القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية قد زادت من 4281.5 مليون دينار سنة 1995 إلى 20212.8 مليون دينار سنة 2015، وكانت قروض للأنشطة الاقتصادية (الإنتاجية والخدمية) زادت من 2462.7 مليون دينار إلى 12466.4 مليون دينار سنة 2015 في حين كانت القروض العقارية وقروض النهر الصناعي انخفضت من 1343.5 مليون دينار و 373.0 مليون دينار سنة 1995 إلى 1300.8 مليون دينار و 174.0 مليون دينار سنة 2008، واستمرت القروض العقارية في الزيادة إلى أن وصلت 1137.8 مليون دينار. أما السلف الاجتماعية فقد زادت من 102.3 مليون دينار إلى 6608.6 مليون دينار سنة 2015. والجدول (7.3) والشكل (9.3) يوضحان ذلك.

الجدول (7.3): التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية لمختلف الأنشطة الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة 1995-2015 (بالمليون دينار)

الفترة	قروض للأنشطة الاقتصادية (الإنتاجية والخدمية)	قروض عقارية	قروض النهر الصناعي	سلف اجتماعية	إجمالي القروض
1995	2462.7	1343.5	373.0	102.3	4281.5
1996	1877.9	1389.7	373.0	274.4	3915.0
1997	2072.0	1326.0	373.0	394.9	4165.9
1998	2290.8	1360.4	373.0	506.0	4530.2
1999	2647.9	1459.7	373.0	723.0	5203.6
2000	2802.9	1468.9	373.0	939.2	5584.0
2001	3156.0	1436.9	373.0	1091.7	6057.6
2002	3269.8	1398.1	373.0	1316.9	6357.8
2003	3549.0	1472.1	373.0	1381.0	6775.1
2004	3194.2	1456.2	373.0	1486.9	6510.3
2005	2701.6	1426.3	373.0	1665.7	6166.0
2006	3589.9	1394.4	373.0	1709.9	7067.2
2007	4544.0	1419.4	328.0	1899.9	8191.3
2008	6596.8	1300.8	174.0	2473.3	10544.9
2009	7341.8	1278.8	0	3192.1	11812.7
2010	8086.8	1187.2	0	3770.6	13044.6
2011	8294.7	1154.7	0	3337.1	12786.5
2012	9778.1	1147.9	0	4973.5	15899.5
2013	10368.5	1137.8	0	6726.0	18232.3
2014	11663.3	1137.8	0	7158.9	19960.0
2015	12466.4	1137.8	0	6608.6	20212.8

المصدر:

مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 57، 2017.

مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 55، 2014.

مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 42، 2002.

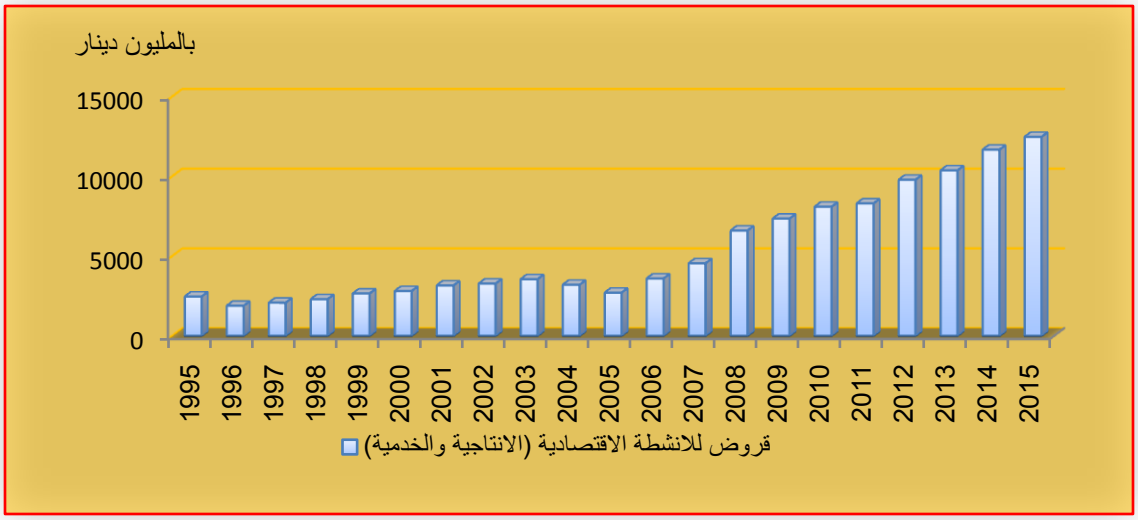

الشكل (9.3): تطور القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية لمختلف الأنشطة الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة 1995-2015

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3.7).

5.3 مؤشرات تقييم أداء القطاع المصرفي في ليبيا:

بتبني مصرف ليبيا المركزي معايير الصناعة المصرفية الدولية وتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وأفضل الاساليب المحاسبية وذلك فيإطار التهيئة لتطبيق قرارات لجنة باز ل 1،[1] بعد انضمام ليبيا الى هذه الاتفاقية سنة 2004. وبتطبيق هذه المعايير بدقة من قبل المؤسسات المالية الليبية هو بمثابة الركيزة الأساسية فيإعادة هيكلة هذه المؤسسات حيث التوافق مع ما تشهده الساحة المصرفية العالمية من تطورات جوهرية في نمط الاستثمارات القائمةواستحداث أنماط وأدوات استثمارية جديدة،يستوجب وضع العديد من القواعد والمعايير الرامية لتحقيق السلامة المصرفية التي تسعى المصارف التجاريةفي ليبيا لتكون ضمن أهم مستهدفاتها.[2]

يقوم مصرف ليبيا المركزي بتجميع ونشر مؤشرات السلامة المالية للمؤسسات المالية ، مع التأكيد على أعدادها ونشرها بانتظام باستخدام نموذج الإبلاغ المعتمد من قبل صندوق النقد الدولي. كما يقوم مصرف ليبياالمركزي بإعداد المؤشرات الخاصة با لقطاعات غير المصرفية، وفقا

[1] فرحات بن قداره، ليبيا: عودة قوية إلى الساحة الدولية وهيكلة شاملة للقطاع المصرفي، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، العدد 317، 2007، ص117.

[2] محمد الهادي سالم مادي، تقييم الاداء المالي للمصارف التجارية الليبية دراسة مقارنة بين المصارف العامة والخاصة في مدينة بنغازي، المجلة العلمية للجامعة المفتوحة، المجلد الأول، العدد الثاني، بنغازي، يونيو 2020.

الأسلوبالمعتاد وتستخدم هذه المؤشرات في أداء المهام الرقابية داخليا على أساس الخطر .[1]تعتبر عملية قياس وتقييم الأداء من أهم العمليات التي تعتمد عليها منشآت الأعمال لتحقيق أهدافها واستراتيجياتها، حيث يساعد قياس وتقييم الأداء على كشف عن سلامة أداء مختلف الأنشطة والوظائف في المنشأة.[2] وعلى ضوء ذلك يستخدم نموذج التصنيف والتقييم، (CAMELS) [*]للمعايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1979 لقياس السلامة المالية المصرفية، ومن خلال استخدام نموذج التقييم (CAMELS) والذي يمكن معرفة هل يتسم القطاع المصرفي الليبي بالضعف وفق النموذجكفاءة الإدارة وتحليل حساسية مخاطر السوق وذلك بهدف تصويب الأوضاع وعلاج مناطق الضعف في أداء المصرف المعني قبل تفاقمها .[3] والجدول (8.3) يوضح الاجراءات الرقابية التي تتخذ على درجة التصنيف.

الجدول (8.3): الاجراءات الرقابية التي تتخذ على درجة التصنيف

ر.م	درجة التصنيف	موقف المصرف	الاجراء الرقابي
1	قوي	سليم	معالجة السياسات
2	مرضي	سليم نسبيا	متابعة الصيغة
3	معقول	ضعف وقوة	برامج اصلاح
4	هامشي	خطر يؤدي الى الفشل	متابعة الميزانية
5	غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة واشراف

المصدر: احمد نور الدين الفرا، تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي: دراسة حالة بنك فلسطين، رسالة الماجستير غير منشورة في المحاسبة، الجامعة الإسلامية غزة كليـــة التجـــارة ، غزة، 2015، ص 166.

[1] صندوق النقد الدولي، مؤشرات السلامة المالية، استخدام نموذج الإبلاغ المعتمد.

[2] رزان حسين كمال شهيد، التكامل بين أسلوب الأداء المتوازن والأدوات الحديثة لإدارة التكاليف بهدف تحسين الأداء، دراسة تطبيقية على قطاع تصنيع المنتجات الزراعية في سوريا، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة غير منشوره ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2007، ص 78.

[*] CAMELS: Capital adequacy, Asset quality, Management, Availing's, Liquidity, Sensitivity.

[3] يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص ص 205-216.

1.5.3 مؤشر كفايةرأس المال(ملاءة رأس المال):

ويقيس هذاالمؤشر مدى اعتماد المصرف على رأس ماله في مواجهة الأصول الخطرة،وعادة ما يسعى المصرف إلى الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلاتها الثابتة،وعدم انخفاضها عن معدلاتها في السنوات السابقة، مع مراعاة ما يقررهالمصرف المركزي الذي يدعم رفعها لتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين،وتبلغ النسبة الجيدة التي من المفترض من المصرف أن يحتفظ بها وفقاللمعايير الدولية اكبر من 8.0%. [1] حيث تقوم إدارة الرقابة على المصارف والنقد في مصرف ليبيا المركزي بمراجعة م لاءة رأس المال المصرح بها من قبل المصارف التجارية، وذلك فيما يتعلق بالأموال الخاصة المعتمدة لاحتساب الم لاءة ومطابقة الاصولّ المرجحة مع المراكز المالية المصرح بها من قبل المصارفوفقا لمتطلبات بازل 1.[2]

لقد شهد مؤشر ملاءة رأس المال للقطاع المصرفي في ليبيا انحرافات بسيطة خلال الفترة 2008-2015،حيث بلغ هذا المعدل 12.1% سنة 2008، كما بلـ غ 14.3%في سنة 2015 في حين بلغ متوسط هذه النسبة انخفاض13.3% خلال هذه الفترة، بانحراف معياري 0.045 ويرجع ارتفاع هذه المعدلات إلى التوسع في سياسات الائتمان لدى القطاع المصرفي في ليبيا، وبالرغم من ذلك مازال معدل ملاءة رأس المال للقطاع المصرفي في ليبيا أكبر من معدل لجنة بازل 1 وهو 8%، وهذا يعني أن القطاع المصرفيالليبي يتكون في اغلبه من رأس المال أساسي ، وبالتالي رأس المال القطاع المصرفي الليبي لا يتمتع بملاءة تمكنه من مواجهة الصدمات والمخاطر، الجدول (9.3)والشكل (10.3) يوضحان مؤشرات ملاءة رأس المال للقطاع المصرفي الليبي.

---

[1] مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والدراسات، الملامح الأساسية لاتفاق بازل IIوالدول النامية، دراسة أعدت من صندوق النقد العربي لمجلس محافظي المصارف المركزية العربية، 2004.

[2] مصرف ليبيا المركزي، مؤشرات السلامة المالية والاستقرار في القطاع المصرفي الليبي، التقرير السنوي الرابع لإدارة الرقابة على المصارف والنقد، 2012.

الجدول (9.3): مؤشرات أداء المصارف التجارية (مؤشر كفاية رأس المال) في ليبيا خلال الفترة 2008-2015

الفترة	رأس المال الكلي / المخاطر المرجحة	رأس المال المدفوع/ إجمالي الأصول	حقوق الملكية / إجمالي الأصول	حقوق الملكية / إجمالي الودائع
2008	12.1	2.2	4.3	5.2
2009	14.5	4.4	6.2	7.5
2010	13.8	5.1	6.9	8.2
2011	13.1	4.7	6.2	7.5
2012	10.7	4.2	5.1	6.3
2013	12.4	–	–	–
2014	13.9	–	–	–
2015	14.3	–	–	–
المتوسط	13.3	–	–	–
الانحراف المعياري	0.045	–	–	–

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والدراسات، تطور أهم بيانات المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة 2008-2014،ص 14.

ملاحظة: هذه البيانات المستخدمة هي البيانات المنشورة فقط من قبل مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية وهى البيانات المتاحة خلال الفترة 2008-2015، وتسري هذه الملاحظ على كل البيانات المتعلقة بمؤشرات تقييم أداء القطاع المصرفي في ليبيا.

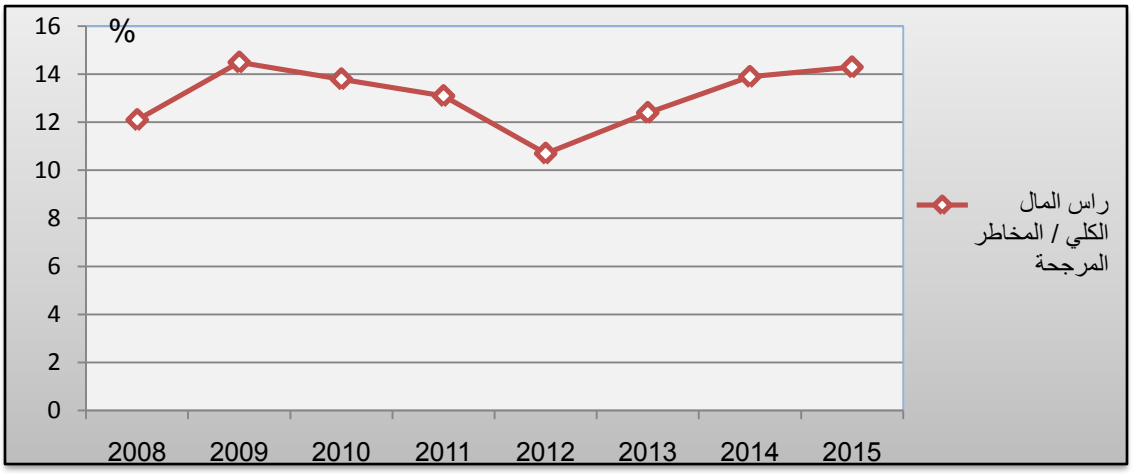

الشكل (10.3):تطور مؤشركفاية رأس المال احد مؤشرات أداء المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة 2008-2015

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9.3).

2.5.3 مؤشر جودة الاصول:

توضح البيانات المالية للقطاع المصرفي الليبي خلال الفترة 2008-2015 المتعلقة بمؤشرات جودة الاصول والواردة في الجدول (10.3) والشكل (11.3)، بان نسبة مخصص الديون إلى إجمالي القروض المتعثرة في القطاع المصرفي الليبي بلغت 71%في سنة 2008،كما بلغت هذه النسبة 65.5%في سنة 2015.في المتوسط بلغت هذه النسبة 73.3%وبانحراف معياري 052.0 خلال الفترة 2008-2015. وقد شهدت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض ارتفاعا كبير للقطاع المصرفي في ليبيا، حيث بلغت هذه النسبة 22.5%في سنة 2008،إلا أن هذه النسبة فيً سنة 2011 بلغت 21.0%واستمرت حتى سنة 2015، في المتوسط بلغت هذه النسبة 20.3% وبانحراف معياري ، 0.042خلال الفترة 2008-2015.في حين بلغت نسبة القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية ومخصص ديون المشكوك فيها للقطاع المصرفي في ليبيا 61.8% سنة 2008،وبلغت هذه النسبة 53.9%سنة 2015وفي المتوسط بلغت هذه النسبة 48.3% وبانحراف معياري 0.108 خلال الفترة 2008-2015.

الجدول (10.3): مؤشرات جودة الاصول في المصارف في ليبيا خلال الفترة 2008-2015

الفترة	مخصص الديون إلى إجمالي القروض المتعثرة	القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية والمخصص
2008	71.0	22.5	61.8
2009	88.7	17.0	36.8
2010	85.0	21.0	34.7
2011	79.3	21.0	41.5
2012	70.9	21.0	47.9
2013	65.2	21.0	53.0
2014	64.0	21.0	55.4
2015	65.5	21.0	53.9
المتوسط	73.3	20.3	48.3
الانحراف المعياري	0.052	0.042	0.108

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع، 2016.

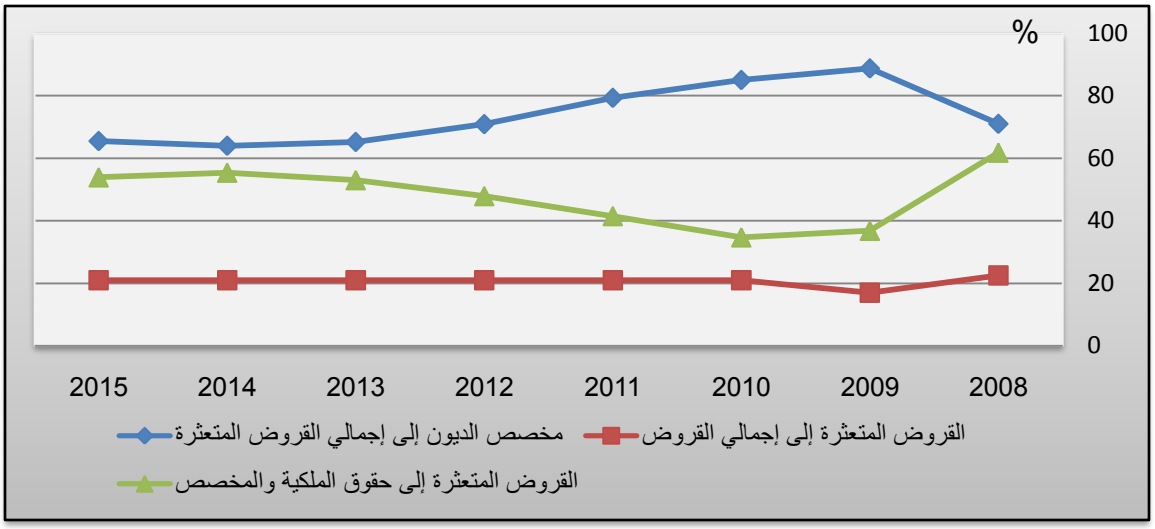

الشكل (11.3):مؤشر جودة الاصول في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة 2008 – 2015

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (10.3).

مما سبق يتضح أن القروض الممنوحة المتعثر منها يتراوح بين 22.5-21.0%خلال الفترة 2008-2015 بمتوسط 20.3%بالإضافة إلى أن الانحراف المعياري لمؤشرات جودة الموجودات أقل من واحد صحيح ، وهذا يدل على عدم وجود انحرافات ذات أهمية للقيم عن المتوسط، ممايدل على أن القروض المتعثرة ة لم تتغير كثير، وهذا يتطلب أن تكون مخصصات الديون للقطاع المصرفي في ليبيا تغطيً كامل القروض المتعثرة وفق معايير مصرف ليبيا المركزي.[1]

تعتبر نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض عالية مقارنة بالمعايير الدولية التي تفترض عدم تجاوزها 10.0%، [2]وهذا يدل على عدم كفاءة إدارات الائتمان للقطاع المصرفي، بالإضافة إلى نسبة القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية والمخصص للقطاع المصرفي في ليبيا تتراوح بين 61.8-50.1% خلال الفترة 2008-2015 بمتوسط 48.3% وهو يأتي في التصنيف الرابع وفق نموذج تقييم (CAMELS) وهذا يدل على أن القروض المتعثرة تهدد رأس مال القطاع المصرفي بصورة خطيرة وتؤثر على حماية أموال المودعين.من خلال التحليل السابق يتضح أن أصول القطاع المصرفي الليبي تتمتع بجودة متدنية اي يوجد ضعف في جودة الأصول في القطاع المصرفي الليبي.

---

[1] مصرف ليبيا المركزي، قرار مجلس الإدارة رقم (47) بشأن أسس ومعايير تصنيف الديون، والحدود الدنيا للمخصصات المطلوب مواجهته، 2006.

[2] صندوق النقد العربي، تقرير عن سنة 2017.

3.5.3 مؤشرات كفاءة وسلامة الإدارة:

البيانات المالية للقطاع المصرفي الليبي خلال الفترة 2008–2015 لبعض مؤشرات كفاءة وسلامة الإدارة الموضحة في الجدول (11.3) والشكل (12.3) تشير الى ان نسبة المصروفات إلى الإيرادات للقطاع المصرفي في ليبيا قد سجلت ارتفاع خلال الفترة 2008–2013 وقد بلغت النسبة 49.4% سنة 2008،ونسبة 62.8% في 2013، وباحتساب المتوسط يظهر ان نسبة المصروفات الى الايرادات القطاع المصرفي قد بلغت 58.1% وبانحراف معياري 0.045 خلال الفترة 2008–2013.اما نسبة إجمالي الاصول إلى عدد الموظفينفي القطاع المصرفي خلال الفترة 2008 2015 فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا، حيث بلغت 3.1مليون دينار مقابلً موظف الواحد في 2008،في حين بلغت 4.7مليون دينار سنة 2015، وبلغت متوسط إجمالي القروض إلى عدد الموظفين في القطاع المصرفي في ليبيا 4.3 مليون دينار وبانحراف معياري 0.079 خلال الفترة 2008–2015. في حين شهدت نسبة إجمالي الاصول إلى عدد الفروع (مليون دينار) للقطاع خلال الفترة 2008–2015 نحو 113.3 مليون دينار سنة 2008، وقد بلغت قيمة 173.2 مليون دينار سنة 2015، في حين بلغت في المتوسط 157.8 مليون دينار وبانحراف معياري 0.079خلال الفترة 2008–2015.

الجدول (11.3): مؤشر كفاءة وسلامة الإدارة للقطاع المصرفي الليبي خلال الفترة 2008–2015

الفترة	المصروفات إلى الإيرادات	إجمالي القروض/عدد الموظفين(مليون دينار)	إجمالي القروض /عدد الفروع (بالمليون دينار)	الإيرادات /عدد العاملين(الف دينار)
2008	49.4	3.1	113.3	91.9
2009	50.4	3.5	128.3	93.7
2010	50.7	3.7	136.7	92.6
2011	60.3	4.0	147.5	57.6
2012	57.2	4.7	167.9	76.2
2013	62.8	5.2	189.2	73.0
2014	–	5.0	182.7	–
2015	–	4.7	173.2	–
المتوسط	55.1	4.3	157.8	80.8
الانحراف المعياري	0.045	0.079	0.079	0.083

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع، 2016.

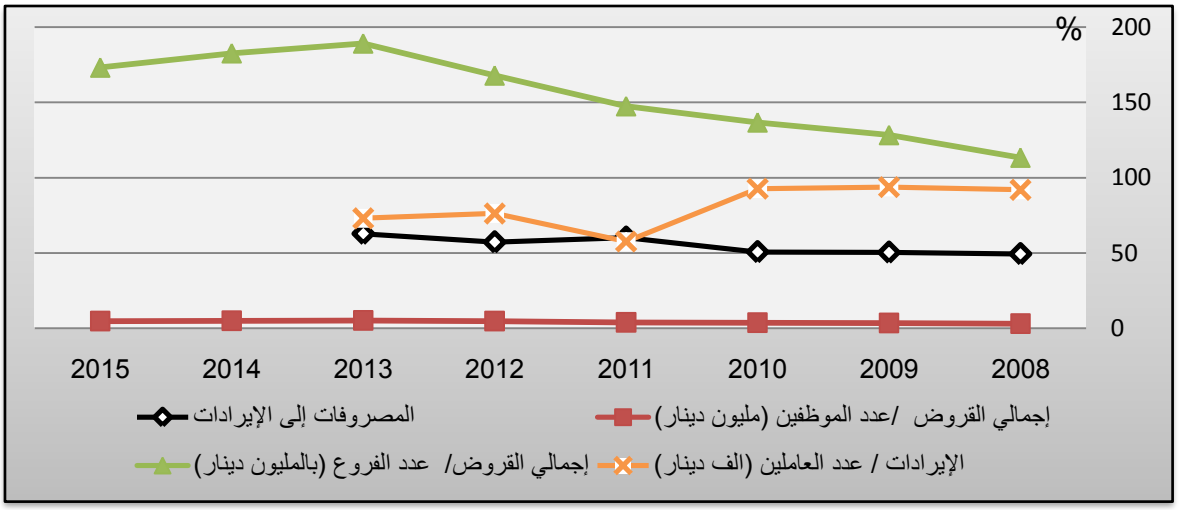

الشكل (12.3): مؤشري إجمالي الاصول/عدد الموظفين وعدد الفروع

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (11.3).

اما نسبة إجمالي إيرادات القطاع المصرفي إلى عدد الموظفين لدى القطاع، يتضح أن هذه القيمة واصلت انخفاضها خلال ا لفترة 2008-2013،حيث بلغت 91.9 الف دينار سنة 2008 وبلغت 73.0 الف دينار سنة 2013،اما في المتوسط فقد بلغت 80.8 الف دينار وبانحراف معياري 0.083 خلال الفترة 2008-2013. يتضح من خلال مؤشرات كفاءة وسلامة الإدارة ارتفاع مؤشر المصروفات إلى الإيرادات خلال الفترة 2008-2013 ليصل متوسط 55.1%وكذلك في سنة 2013 حوالي 62.8%وتلك النسبتان تعتبران في التصنيف (2) حسب نموذج التقييم (CAMELS) بالإضافة إلى انخفاض مؤشر الإيرادات إلى عدد العاملين، ويرجع ذلك الى التوسع في التوظيف الأمر الذي لا يقابله نمو في إيرادات القطاع المصرفي، بالإضافة إلغاء الفوائد سنة 2013 مما يدل على عدم كفاءة القطاع المصرفي في ليبيا على ضبط مصاريفه، وبالتالي عدم تعزيز ربحيته بالإضافة إلى أن الانحراف المعياري لمؤشرات كفاءة الإدارة أقل من واحد صحيح، وهذا يدل على عدم وجود انحرافات ذات أهمية للقيم عن المتوسط.

4.5.3 مؤشر السيولة:

مؤشر السيولةيعتبر من ضمن المقاييس التي تقيس مؤشرنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الاصول المصارف التجارية ومدى كفاءة إدارة السيولة وفقا الأهداف وسياسة المصرف، حيث عادة ما يحدد كل مصرف نسبة داخلية لأواجه المصرف مخاطر عديدة مثل للسيولة، وعادة يفضل زيادة هذه النسبة عن معدلاتها النمطية، حتى إلا يكون لدى المصرف أرصدة نقدية عاطلة مما يقلل العائد النهائي المتوقع للمصرف. أما مؤشر نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول الذي يقيس نسبة

الأصول الموظفة في شكل قروض وتسهي لات. وفي حالة ارتفاع هذا المؤشر يدل على حسن توظيف المصرف أمواله في أصول مربحة تدر عليه عوائد.[1]

من الجدول (12.3) والشكل (13.3) يلاحظ أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول المصارف التجارية في ليبيا قد بلغ هذه المؤشر في سنة2008 نحو 73.4%في حين انخفضت في سنة2015 لتصل 71.1%. وقد بلغت نسبة هذا المؤشر 21.0% سنة 2008،مقابل 22.4% سنة2013. في حين أن نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع التي تقيس مدى كفاءة إدارة المصرف على توظيف الودائع، فكلما زادت هذه النسبة، كلما ازدادت كفاءة الإدارة على توظيف موارده وقد بلغت هذه النسبة في سنة 2008 نحو 25.4%وزادت في سنة2015 إلى 28.4%، أما نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول فقد زادت من 82.7 سنة 2008 إلى 84.8 سنة 2015. قد بلغ متوسط الأصول السائلة إلى إجمالي الأصولخلال الفترة 2008-2015 نحو 72.4 وبانحراف معياري 0.321.

الجدول (12.3): مؤشرات أداء المصارف التجارية (مؤشر السيولة) في ليبيا خلال الفترة 2008-2015

الفترة	الأصول السائلة / إجمالي الأصول %	إجمالي القروض / إجمالي الأصول %	إجمالي القروض / الودائع %	إجمالي الودائع / إجمالي الأصول
2008	73.4	21.0	25.4	82.7
2009	74.1	20.1	24.3	82.2
2010	74.3	20.0	23.6	84.6
2011	73.0	18.0	21.9	82.4
2012	68.6	19.1	23.6	80.8
2013	71.0	18.3	21.8	84.9
2014	70.3	20.7	25.3	83.8
2015	71.1	22.4	28.4	84.1
المتوسط	72.4	-	-	-
الانحراف المعياري	0.321	-	-	-

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والدراسات، تطور أهم بيانات المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة 2008-2014،ص 14.

[1] خالد محمد رحيل،زينب رجب صداقة، تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج (CAMELS) دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، المجلد السادس، العدد الثاني عشر، 2019.

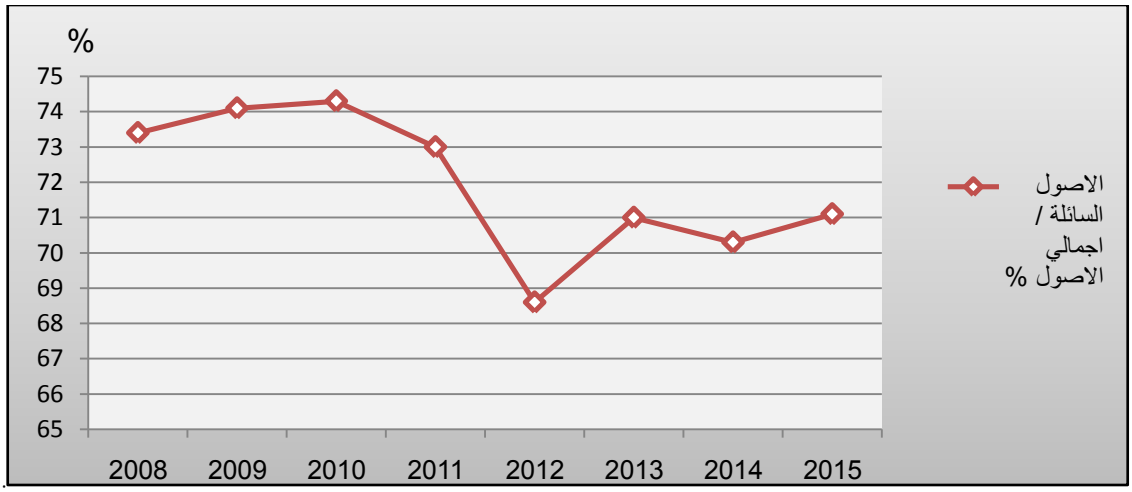

الشكل (13.3):تطور مؤشر السيولة احد مؤشرات أداء المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة 2008-2015

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (12.3).

يتضح من خلال مؤشرات السيولة للقطاع المصرفي الليبي ارتفاعها سواء حسب معايير مصرف ليبيا المركزيأو تصنيفات نموذج (CAMELS) والتي تتمثل اغلبها في ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي، مما يشير إلىارتفاع حجم الاصول غير المستغلة لدى القطاع المصرفي، بالرغم من ارتفاع سيولة القطاع المصرفي الليبي إلاأنها تأتي في التصنيف الثاني حسب نموذج (CAMELS) بسبب الربحية المتدنية.

5.5.3 مؤشر الربحية:

تستمد نسبة مؤشر الربحية منالعائد على القروض التي تقيس الأداء الكلي للمصرف التجاري ومدى فعاليته في استخدام الموارد المتاحة لتوليد الدخل ويتم حسابها بقسمة صافي الدخل على متوسط إجمالي القروض،[1] ومن خلال إلقاء نظره على الجدول (13.3) والشكل (14.3) يلاحظ أن معدل العائد على القروض للقطاع المصرفي في ليبيا خلال الفترة 2008-2015 انخفاض المعدل بشكل كبير، حيث بلغ في سنة 2008 بنسبة 6.0%مقارنة بنسبة 0.7% سنة 2015، قد بلغ متوسط العائد على القروض خلال الفترة 0.7 وبانحراف معياري 0.461. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها ارتفاعقروض المصارف الليبية، حيث بلغت القروض في القطاع المصرفي في ليبيا 0.230,50 مليون دينار في سنة 2008،في حين بلغت هذه ا لقروض قيمة 1.455,103 مليون في سنة 2015. ويتبين من دراسة مؤشر الربحية أن القطاع المصرفي في

[1] مصرف ليبيا المركزي، تقرير الاستقرار المالي الليبي، مرجع سبق ذكره.

ليبيا حقق أقل معدلات، وهذا يعكس عدم قدرة القطاع المصرفي في ليبيا على توظيف أصوله بشكل أكثر كفاءة.

الجدول (13.3): مؤشرات أداء المصارف التجارية (مؤشر الربحية) في ليبيا خلال الفترة 2008-2015

الفترة	العائد على القروض العائد / متوسط الأصول %	العائد على حقوق الملكية العائد / متوسط حقوق الملكية %
2008	0.6	13.6
2009	1.5	23.7
2010	1.3	15.0
2011	0.6	10.0
2012	0.7	13.7
2013	0.5	12.0
2014	0.3	5.4
2015	0.2	4.4
المتوسط	0.7	11.3
الانحراف المعياري	0.461	0.263

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، تطور أهم بيانات المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة 2008-2014،ص 14.

خالد محمد رحيل،زينب رجب صداقة، تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج "(CAMELS)دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية، مرجع سبق ذكره..

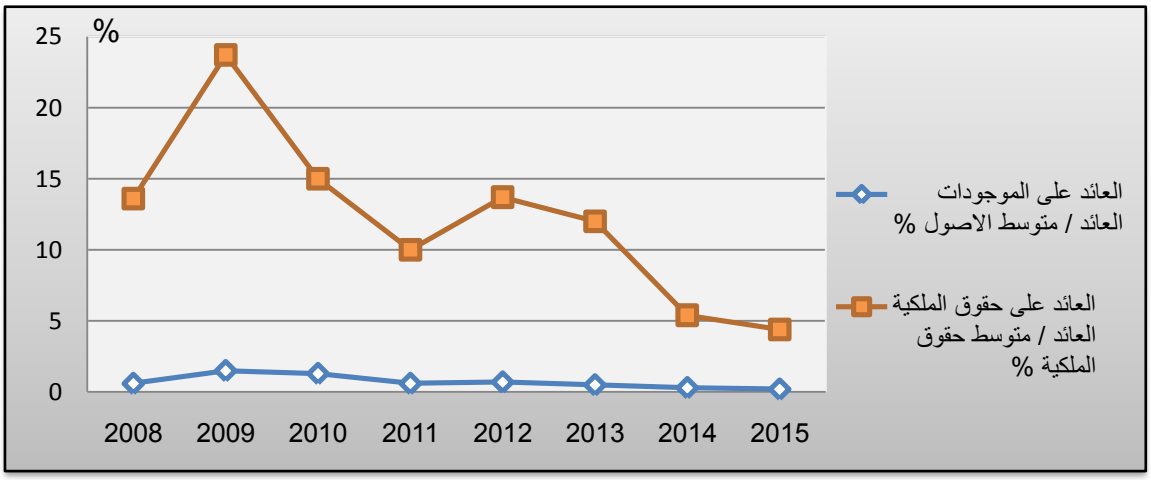

الشكل (14.3):تطور مؤشر الربحية احد مؤشرات أداء المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة 2008-2015

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (13.3).

مما سبق ومن خلال دراسة مؤشرات تقييم أداء القطاع المالي والمصرفي في ليبيا يتضح أن التصنيف المركب للمؤشرات (CAMELS) للقطاع المصرفي الليبي كان أكثر من 3%فقط نتيجة للضعف في مؤشرات جودة ملاءة رأس المال والسيولةو الربحيةبالتالي نستنتج ضعف القطاع المصرفي الليبي وفق مؤشرات نموذج (CAMELS).

6.3 الخاتمة:

لعب الجهاز المصرفي في ليبيا الذي يعد من اهم المؤسسات المالية دورا هاما في معالجة المشاكل التي تواجهها المصارف التجارية بمختلف انواعها، وكذلك المصارف المتخصصة والمصارف الاجنبية وشركات الصرافة، فقد نتج عن ذلك تعديل في الجهاز المصرفي واصبح يتكون من المصرف المركزي وثلاث مصارف متخصصة ،(المصرف الزراعي، ومصرف الادخار والاستثمار العقاري، ومصرف التنمية)، وخمسة مصارف تجارية (مصرف الوحدة، ومصرف التجاريالوطني، ومصرف الجمهورية، ومصرف الأمة، ومصرف الصحاري)،تتركز بشكل خاص حول ادارةالمخاطر. القطاع يواجه أكثر من غيره مشكلة مخاطر المستقبل وبالتالي عليه أن يطورالأساليب والأدوات التي تمكنه من التعامل مع هذه المخاطر بكفاءة .فالمصارف لا تتعامل مع قطاعبعينه وإنما تتعامل مع مختلف المقترضين من مختلف القطاعات مما يستوجب الإحاطة بظروف المقترضالشخصية فضلاً عن مخاطر القطاع الذي يعمل فيه . لم يعد ينحصرعرض النقود في ليبيا في وسائل الدفع المعروفة والتي تستند إلى العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي وإنما انتقل إلى مفاهيم وأدوات أوسع نسبيا ليشمل كثير من الأصول المالية الأخرى التي تتمتع ببعض خصائص النقود.ولعبت المصارف التجارية دوراً هاماً في النهوض بمختلف الأنشطة الاقتصادية، الإنتاجية منها والخدمية، ويتمثل هذا الدور في الحجم الكبير للتسهيلات الائتمانية التي منحتها هذه المصارف لمختلف الأغراض، وتم الاعتماد في منح هذه التسهيلات على ما لدى المصارف التجارية من ودائع في مصرف ليبيا المركزي. لذا يتبني مصرف ليبيا المركزي معايير الصناعة المصرفية الدولية وتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وأفضل الاساليب المحاسبية وذلك فيإطار التهيئة لتطبيق قرارات لجنة بازل 1 بعد انضمام ليبيا الى تلك الاتفاقية سنة 2004. وتطبيق معايير قياس وتقييم الأداء على كشف عن سلامة أداء مختلف الأنشطة والوظائف في القطاع المصرفي والمالي.

الفصل الرابع

تحليل االاستقرار النقدي في ليبيا في ظل الاصلاح الاقتصادي والمالي

الفصل الرابع
تحليل االاستقرار النقدي في ليبيا في ظل الاصلاح الاقتصادي والمالي

1.4 مقدمة:

إ ن التغيرات التي تحدث في عرض النقود تنعكس على الوضع الاقتصادي العام للدولة مما يترتب عليها تغيرات في العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي ، وتأتي علاقة عرض النقود بالناتج المحلي الحقيقي في إطار تحديد التوازن بين الجانب النقدي في الاقتصاد ممثلا في عرض النقود، والجانب الحقيقي ممثلا في الناتج المحلي الحقيقي وذلك لأهمية هذا التوازن في تحقيق الاستقرار النقدي، ومن ثم الاستقرار الاقتصادي؛ وخاصة استقرار مستوى الأسعار دون حدوث تضخم للمحافظة على القوة الشرائية للنقود؛ بما ينعكس في عدم انخفاض الناتج المحلي الحقيقي بشكل عام وفي هذا السياق فقد سعت السلطة النقدية في ليبيا في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي إلى تحقيق الاستقرار النقدي، حيث شهد الاقتصاد الليبي تطور ملحوظا في النشاط الاقتصادي ناتج من الطفرة التي حدثت في زيادة الإيرادات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط الدولية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنفاق العام بهدف التأثير على المتغيرات الحقيقية الكلية (النمو الاقتصادي، تخفيض البطالة وزيادة العمالة الكاملة، واستقرار التضخم).

2.4 الاستقرار الاقتصادي (المفهوم والمؤشرات):

يعرفالاستقرار الاقتصادي على أنه تحقيق هدف الحفاظ على مستوى التوظف الكامل للموارد الاقتصاديةالمتاحة مع تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار ، أي انالنظرية الكينزية اشارت الى انه ليس من الشروط الواجب توفرها عند تحقيق الاستقرار الاقتصادي بوصول المجتمع الى حالة التوظف الكامل للموارد الاقتصاديةولكن يمكن ان يكون اعلى او اقل، ولكن يمكن تحقيق هدف الحفاظ علية[1] أي ان الاستقرار الاقتصادي يعنيتحقيقالتوظف الكامل دون تضخم أي

[1] أديب قاسم شندي، نغم حميد عبد الخضر، قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 1980–2013، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 12، 2016، ص 316.

التوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل القومي الحقيقي، أي أعلى مستويات لاستغلال الموارداالاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي مع المحافظة على قيمة النقود."[1].

يعد الاستقرار الاقتصادي في اقتصاد ما من بين الغايات التي يتم فيها ضبط السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيقه، والسياسة النقدية هي احدى الأدوات المهمة للسياسة الاقتصادية الكلية والتي يعول عليها كثيرا لضبط الاستقرار الاقتصادي، وفيما يلي المؤشرات المستخدمة في تحليل الاستقرار الاقتصادي:

- التضخم: تعتبر مشكلة التضخم من أحد المشاكل الاقتصادية الهامة التي واجهت الكثير من دول العالم ولا تزال تواجهها حاليا، وبرجع ذلك إلى عدة مصادر أو أسباب .وبمكنتعريف التضخم بأنه الحالة بالتي يتحققفيها الارتفاع المستمر للمستوى العام لأسعار السلع والخدمات، شرط أن يكون هذا الارتفاع عاما أي يشمل مجموعة من السلع والخدمات، إضافة إلى أن يكونالارتفاع في الأسعار مستمرا خلال فترة زمنيةمعينة."[2]
- البطالة: وهي ظاهرة اجتماعية واقتصادية تعاني منها معظم الدول و هي عبارة عن "وجود قوة عمل قادرة وراغبة في العمل بالأجر السائد دون أن تجد عملا" وتظهر في أوقات الركود الاقتصادي وتقل في أوقات الرواج[3].
- النمو الاقتصادي :يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها بهدف دراسة الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل . توجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي ويمكن تعريفه على أنه الزيادة في القدرات الإنتاجيةللدولةنتيجة زيادة عدد أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج.[4]
- الميزانية العامة: تعتبر الميزانية العامة للدولة وثيقة هامة تعتمد من السلطة التشريعية تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكونسنة، أي ان الميزانية عبارة عن قانون يصدر من جهة تشريعية " يقدرفيه

---

[1] دعاء محمد الزاملي، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2012-2003، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16 ، العدد، لسنة 2014، ص 192.

[2] أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص ص 222- 223.

[3] محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص31.

[4] أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 63.

نفقات الدولة وارداتها عن سنة مقبلة وتجاز بموجبه جباية الضرائب وتحصيل الايرادات بجميع انواعها وأوجه الانفاق العام.[1]

3.4 تطور الاستقرار النقدي في ليبيا:

1.3.4 اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود في ليبيا:

يعد الناتج المحلي الإجمالي احد اهم المؤشرات الاقتصادية التي تقيس مستوى الأداء الاقتصادي للدولة إذ يمثل مقدار السلع والخدمات المنتجة في مدة زمنية معينة يتم تحديدها بسنة عادةً.ومن الجدول (1.4) والشكل (1.4) يلاحظ من وتيرة الناتج المحلي الحقيقي غير النفطيبين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة 1995-2015 قد انخفض من 3384.24 مليون دينار سنة 1995 إلى 2126.13 مليون دينار سنة 1996 أي بمعدل نمو سنوي 37.18-، تم زاد في سنة 2013 إلى أعلى مستوى له 8421.84 مليون دينار أي بمعدل نمو سنوي - 87.50، تم انخفض بعد ذلك إلى 6991.69 مليون دينار وبمعد نمو سنوي 7.53 سنة 2015، ويرجع هذا التذبذب بين الزيادة والانخفاض في الناتج المحلي الحقيقي إلى الزيادة الكبيرة في حصيلة الصادرات النفطية.

وقد شهد الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي ارتفاعا خلال جميع السنوات، إلا أن معدلات النمو قد تباينت وبشكل كبير من سنة إلى أخرى بين ارتفاع وانخفاض، ما يعكس حدوث تذبذبات في الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي، حيث حقق الناتج أعلى معدلات نمو مرتفعة خلال فترة الدراسة، التي شهدت ارتفاع أسعار النفط، وتحسن الإيرادات النفطية وإتباع سياسات اقتصادية من خلال تنفيذ مجموعة من الخطط والبرامج التنموية، في حين حقق الناتج معدلات نمو منخفضة بسبب انخفاض في أسعار النفط، وتدني الإيرادات النفطية، وفرض عقوبات اقتصادية، وتوقف العمل بالبرامج والخطط التنموية، أن أقل قيمة حققها معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بلغت 188.00 سنة 2011 نتيجة الاضطرابات الأمنية والسياسية التي شهدتها الدولة، وبالتالي يلاحظ أن نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الحقيقي غير نفطي تتراوح مابين 0.95-76.35% لسنتي 2006 و 2013 على التوالي.

[1] فاطمة السويسي، المالية العامة، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 2005، ص 12.

الجدول (1.4):الناتج المحليالحقيقي غير نفطي وعرض النقود

في ليبيا خلال الفترة 1995-2015 (بالمليون دينار)

الفترة	الناتج المحلي الحقيقيغير نفطي Ynon	معدل التغير	عرض النقود M_1	معدل التغير	نسبة M_1 إلى Ynon
1995	3384.241	-	6372.40	-	1.88
1996	2126.129	-37.18	6718.00	5.42	3.16
1997	2727.718	28.30	7021.60	4.52	2.57
1998	2691.429	-1.33	7188.00	2.37	2.67
1999	4162.906	54.67	7891.20	9.78	1.90
2000	3779.034	-9.22	7433.00	-5.81	1.97
2001	1316.175	-65.17	7703.80	3.64	5.85
2002	1253.418	-4.77	8773.80	13.89	7.00
2003	5840.731	365.98	9029.00	2.91	1.55
2004	6522.273	11.67	10536.60	16.70	1.62
2005	6498.528	-0.36	14028.10	33.14	2.16
2006	17234.32	165.20	16343.00	16.50	0.95
2007	4865.76	-71.77	22837.50	39.74	4.69
2008	3425.656	-29.60	34414.60	50.69	10.05
2009	15935.73	365.19	38169.40	10.91	2.40
2010	14901.36	-6.49	41321.20	8.26	2.77
2011	1788.112	-88.00	53438.10	29.32	29.89
2012	6734.983	276.65	59213.70	10.81	8.79
2013	8421.839	-87.50	64299.40	8.59	76.35
2014	6502.035	672.04	116290.5	80.86	17.89
2015	6991.694	7.53	130558.7	12.27	18.7

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات صادرة من مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

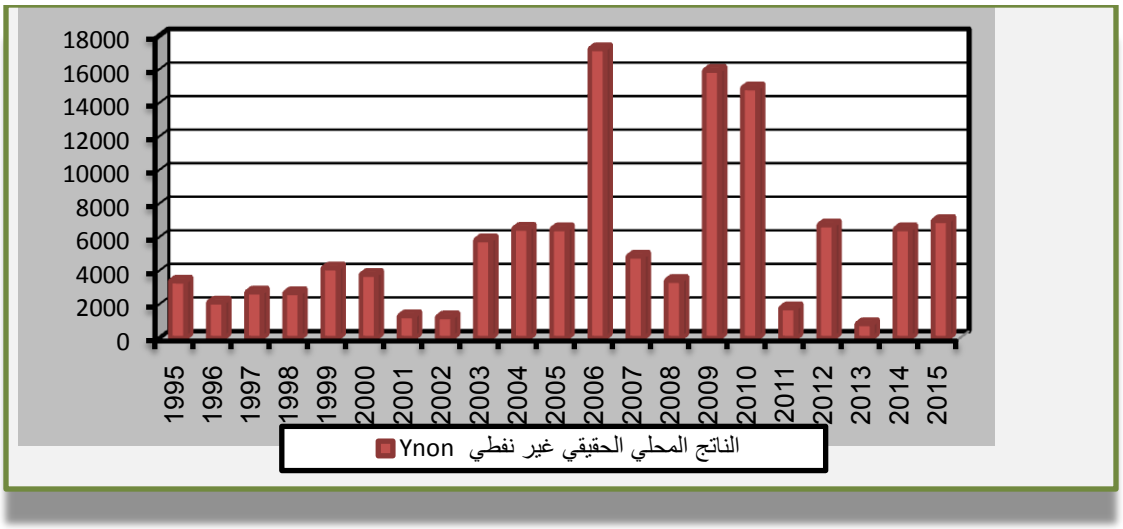

الشكل (1.4): تطورالناتج المحلي الحقيقي غير نفطي

في ليبيا حلال الفترة 1995-2015

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1.4).

أما عرض النقود بمفهومه الضيق قد شهد ارتفاعًا مستمرًا وملحوظًا خلال جميع السنوات، حيث كانت معدلات النمو موجبة خلال جميع السنوات باستثناء سنة 2000 مع ملاحظة وجود تباين في معدل النمو من سنة إلى أخرى، فقد ارتفع عرض النقود من 6372.40 مليون دينار سنة 1995 إلى 130558.7 مليون دينار وبمعدل نمو بلغ 12.27 سنة 2015 وكانت أقل قيمة لمعدل النمو السنوي لعرض النقود بمفهومه الضيق 2.37 سنة 1998، في حين كانت اكبر قيمة 50.69 سنة 2008.

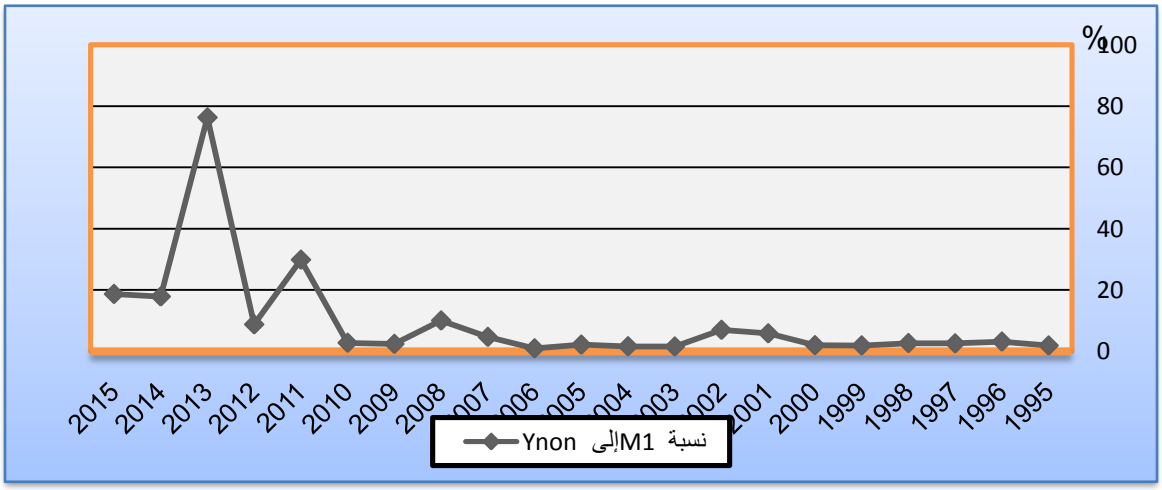

الشكل (2.4):نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الاجمالي

بدون نفط في ليبيا خلال الفترة 1995-2015

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1.4).

2.3.4 تطور المستوى العاملالأسعار (معدل التضخم):

تتمثل مهمة المصرف المركزي في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسةالنقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي، لهذا الغرض فإن المصرف المركزي يقومبتنظيم الحركة النقدية، بكل الوسائل الملائمة للتوزيع القروض وتنظيمالسيولة وذلك لغرض تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته.

1.2.3.4 تطور المستوى العام للأسعار في ليبيا:

تهدفللسياسة النقديةالحفاظ على استقرار وتوازن المستوى العام للأسعار، فعند حدوث اختلال في التوازن الاقتصادي يحدث شئين، اما ان يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي أو العكس يكون الطلب الكلي أقل من العرض الكلي، ففي الحالة الأولى تشير إلى حدوث تضخم وهذا يعني ارتفاع عام مستمر في المستوى العاملالأسعار وانخفاض مستمر في القوة الشرائية للنقود ، أما في الحالة الثانية تشير إلى حدوث انكماش، وهذا يعني انخفاض عام مستمر في المستوى العام للأسعاروارتفاع مستمر في القوة الشرائية، والجدول (2.4) يوضح تطور المستوى العام للأسعار خلال الفترة 1995– 2015، حيث سجل الرقم القياسي للأسعار 71.9 سنة 1995 حتى وصل الى 153.2 سنة 2015 وان سنة الاساس هي 2003 = 100.

2.2.3.4 معدل التضخم:

الجدول (2.4) والشكل (3.4) يوضحان أن معدلات التضخم (سنة الأساس 2010= 100) قد ارتفعت من 2.24 سنة 1995 إلى 4.03 سنة 1996 تم انخفضت إلى 2.90 سنة 2000 وواصلت بالانخفاض حتى وصلت إلى أدنى نسبة خلال فترة الدراسة إلى 1.46 سنة 2006، تم عاد إلى الارتفاع 15.52% سنة 2011 وهى اكبر نسبة وصل إليه معدل التضخم في ليبيا خلال فترة الدراسة، تم انخفض معدل التضخم إلى 3.01 سنة 2015.وبرجع السبب في ذلك إلى الاحداث السياسية والامنية المتوالية خلال الفترة 2011 –2014 من جهة واستخدام السياسةالنقدية في اجراءات التحكم في عرض النقود والسيولة ل مواجهة التضخم المستورد من جهة اخرى، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الارتفاع ليس فقط من التضخم المستورد ولكن هناك عاملا أخر وهو ارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد الذي واجهته الدولة بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمصرف المركزي من تخفيف شدته، حيث قام مصرف ليبيا المركزي برفع الاحتياطات الإلزامية لدى المصارف التجارية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في معدلات التضخم خلال الفترة 1995–2015،

رغم تفاقم التدفقات النقدية لكن بفضل السياسة النقدية الصارمة لتجنب توترات التضخم، مع ارتفاع الأرصدة الخارجية وضعف العملة المحلية فقد حاول المركزي التصدي للآثار السلبية الناجمة عن عدم استقرار التضخم.

الجدول (2.4): المستوى العام للأسعار في ليبيا خلال الفترة 1995-2015

الفترة	المستوى العام للأسعار 100=2003	معدل التضخم %
1995	71.9	2.24
1996	73.1	4.03
1997	77.9	3.55
1998	81.3	3.71
1999	88.1	2.65
2000	89.3	2.90
2001	94.3	8.81
2002	97.0	9.80
2003	100.0	-
2004	103.9	2.20
2005	103.9	2.65
2006	105.5	1.46
2007	112.0	6.25
2008	123.7	10.36
2009	126.7	2.46
2010	129.8	2.80
2011	133.2	15.52
2012	139.8	6.06
2013	142.2	2.61
2014	148.5	2.85
2015	153.2	3.01

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة.

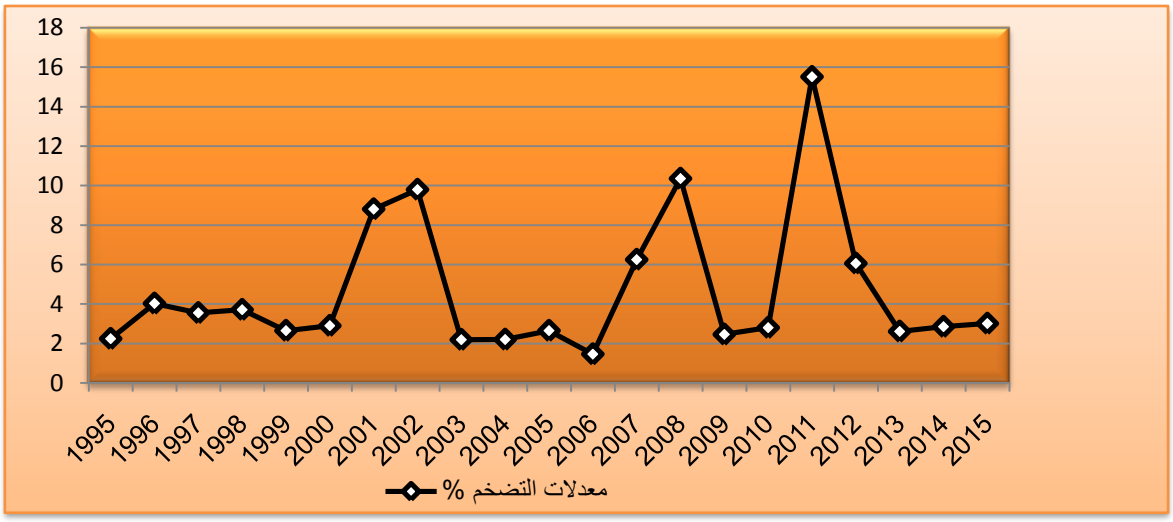

الشكل (3.4): تطور معدلات التضخم في ليبيا

خلال الفترة 1995-2015

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2.4).

أن مستوى أسعار المستهلك قد سلك سلوكا مشابها لعرض النقود بمفهومه الضيق، من حيث ارتفاعه وبشكل مستمر وملحوظ من فترة إلى أخرى، بالإضافة إلى أن معدل التضخم قد حقق قيما موجبة لجميع السنوات، فقد شهدت الفترة قيد الدراسة زيادة معدلات التضخم وحدوث مشاكل اقتصادية وسياسية، حيث ظهرت السوق الموازية في اسعار الصرف الأجنبي واسعار السلع والخدمات، فقد انخفضت قيمة الدينار الليبي إلى مستويات متدنية لم يسبق للاقتصاد الليبي ان شاهدها، كما شهدت الفترة التي قل فيها معدلات التضخم تحسن الأوضاع الاقتصادية من خلال ارتفاع أسعار النفط، وتحسن الإيرادات النفطية، والقيام ببعض الإصلاحات الاقتصادية والمالية على المستوى الكلي توحيد سعر الصرف، والقضاء على السوق الموازية، وتحرير التجارة الخارجية، والعودة إلى برنامج التخطيط وتنفيذ بعض البرامج التنموية. ومن معادلة فيشر * يمكن ملاحظة ان هناك تباينا كبيرا بين تطور عرض النقود وتطور الناتج المحلي الحقيقي، ويعكس هذا التباين وجود حالة من عدم الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي، انعكستعلى مستوى الأسعار ومعدلات التضخم بشكل عام ملحوظا خلال فترة الدراسة، وان اتجاه سرعة دوران النقود إلى الانخفاض يمكن إرجاعه إلى مجموعة من الأسباب منها وجود ظاهرة الاكتناز في الاقتصاد الليبي، وضعف مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ولذلك نجد الانخفاض عرض النقود على مستوى الأسعار بشكل

* معادلة فيشر تم الاشارة اليها في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

لكبير، حيث لم ينعكس تأثيرا انخفاض سرعة دوران النقود في انخفاض الأسعار، نتيجة تأثير عرض النقود بشكل اكبر.

4.4 قياس مؤشرات الاستقرار النقدي في ظل الإصلاح الاقتصادي والمالي في ليبيا:

يمكن استخدام قياس درجة الاستقرار النقدي في تحليل اثر الإصلاحات الاقتصادية والمالية على الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1995–2015 والتعرف على درجة الاستقرار النقدي وأثرها على مستويات الأسعار ومعدلات التضخم وبعض المؤشرات والمقاييس التي تشير اليها النظرية الاقتصادية. وقد تم تحليل تطور سلوك هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة: (عرض النقود، والناتج المحلي الحقيقي غير النفطي بأسعار سنة 2003، والمستوى العام للأسعار سنة الأساس 2003) وحتى يمكن التعرف بشكل دقيق على التغيرات التي شهدها الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة. [1]

1.4.4 التضخم النقدي:

هو مقياس حالة الاستقرار النقدي، ويستند هذا المعيار في قيا س التضخم النقدي الى معدل نمو عرض النقود ومعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، يقاس التضخم النقدي وفق المعادلة آلاتية:

$$In=(\Delta M_1/ M_1)-(\Delta Ynon/Ynon)$$

حيث Inيمثل التضخم النقدي، والمقدار $(\Delta M_1/ M_1)$ يمثل معدل نمو عرض النقود ويمكن الإشارة اليه بالرمز Gm، والمقدار $(\Delta Ynon/Ynon)$ يمثل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقيويمكن الإشارة اليه بالرمز GYnon.من الجدول (3.4) والشكل (4.4) يلاحظ انعكاس التضخم النقدي حالة الاستقرار النقدي من خلال الاقتراب أو الابتعاد عن الصفر، نجد أنه حقق قيما موجبة وسالبة وبعيدة عن الصفر مع تحقيق معدلات التضخم بقيم سالبة في بعض السنوات، ما يعني وجود ضغوط تضخمية، حيث بلغت أعلى قيمة 117.32 سنة 2011وهى السنة التي شهدت حدوث انخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي وارتفاع معدلات نمو عرض النقود، في حين كانت أقل قيمة – 591.18 سنة 2014 التي شهدت انخفاض في كل من معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي وعرض النقود. حيث زاد معدل النمو السنوي لعرض النقود من 345.6 مليون دينار سنة 1996 الى 12116.9 مليون دينار سنة 2011 تم انخفض الى 51991.1 مليون دينار سنة 2014، في حين كان معدل النمو السنوي لناتج المحلي غير نفطي من 1258.11– مليون دينار

[1] علي عبد السلام الجروشي، رمضان علي أبوراوي، تحليل حالة الاستقرار النقدي وأثرها على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1962–2014، مجلة علوم وتقنيات: العلوم الإنسانية، مجلد 1، العدد1، يونيو 2017.

سنة 1996 الى 13113.2- مليون دينار سنة 2011 تم انخفض الى 1919.8- مليون دينار سنة 2014.

الجدول (3.4): تطور التضخم النقدي في ليبيا خلال الفترة 1995-2015

الفترة	عرض النقود M_1	التغير في عرض النقود $GM=(\Delta M_1/ M_1)$	الناتج المحلي الحقيقيغير نفطي Ynon	التغير فيالناتج المحلي الحقيقي غير نفطي GYnon = $(\Delta Ynon / Ynon)$	التضخم النقدي
	1	2	3	4	5=2-4
1995	6372.40	-	3384.241	-	-
1996	6718.00	5.42	2126.129	-37.18	42.6
1997	7021.60	4.52	2727.718	28.3	-23.78
1998	7188.00	2.37	2691.429	-1.33	3.7
1999	7891.20	9.78	4162.906	54.67	-44.89
2000	7433.00	-5.81	3779.034	-9.22	3.41
2001	7703.80	3.64	1316.175	-65.17	68.81
2002	8773.80	13.89	1253.418	-4.77	18.66
2003	9029.00	2.91	5840.731	365.98	-363.07
2004	10536.60	16.7	6522.273	11.67	5.03
2005	14028.10	33.14	6498.528	-0.36	33.5
2006	16343.00	16.5	17234.32	165.2	-148.7
2007	22837.50	39.74	4865.76	-71.77	111.51
2008	34414.60	50.69	3425.656	-29.6	80.29
2009	38169.40	10.91	15935.73	365.19	-354.28
2010	41321.20	8.26	14901.36	-6.49	14.75
2011	53438.10	29.32	1788.112	-88	117.32
2012	59213.70	10.81	6734.983	276.65	-265.84
2013	64299.40	8.59	8421.839	-87.5	96.09
2014	116290.5	80.86	6502.035	672.04	-591.18
2015	130558.7	12.27	6991.694	7.53	4.74

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات من الجدول (1.4).

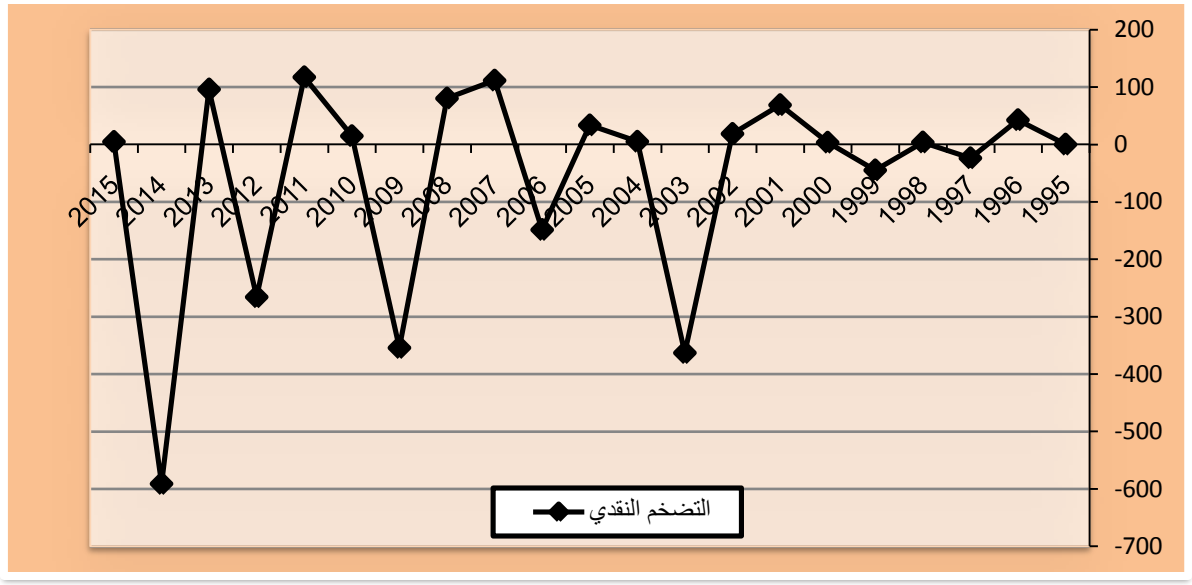

الشكل (4.4): تطور التضخم النقدي في ليبيا

خلال الفترة 1995-2015

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3.4).

ويتحقق الاستقرار النقدي وفقا لهذه المعادلة عند تساوي معدل نمو عرض النقودمع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، بحيث تكون قيمة التضخم النقدي مساوية للصفر، أما إذا كان التضخم موجبا فان ذلك يؤكد على وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد، والعكس إذا كان التضخم النقدي سالبًا، فان ذلك يؤكد على وجود فجوة انكماشية.[1]

2.4.4 الفجوة التضخمية:

وتعرف الفجوة التضخميةبالفرق بين الطلب الكلى، والعرض الكلى من السلع والخدمات داخل الاقتصاد، وتتحدد الفجوة التضخمية وفقا للمعيار النقدي بمقدار الفرق بين التغير في كمية النقود المعروضة وبين التغير في الطلب على النقود، [2]نظرا الاعتبارالأرقام القياسية تعكس التطورات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار دون التعرض للأسباب التي تقف وراء حدوث تلك الارتفاعات، فانه من الضروري الاعتماد على بعض المعايير التي تمكن من تحديد أسباب التضخم. من اهم هذه المعايير معيار فائض عرض النقود، معيار معامل الاستقرار النقدي، ومعيار الأفراط النقدي:

1.2.4.4 معيار فائض عرض النقود :

[1] عبد القادر محمد عطية، رمضان محمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2004، ص88.

[2] نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1984، ص 25.

يستخدم هذا المعيار لقياس الفجوة التضخمية بواسطة قياس الفرق بين التغير في عرض النقود والتغير في الطلب النقود بالأسعار الثابتة خلال فترة زمنية معينة، ويتم حساب الطلب الكلي على النقود من خلال النسبة بين العرض الكلي للنقود والناتج المحلي الإجماليبالأسعار الثابتة، ويمكن حساب الفجوة التضخمية وفقا المعيار المعادلة التالية[1]

$$K = \Delta M_1 - [(M_1/Ynon) \times \Delta Ynon]$$

حيث أن Kتمثل الفجوة التضخمية، ΔM_1 تمثل التغير في عرض النقودM_1بمفهومه الضيق، $M_1/Ynon$تمثل نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الحقيقي، Ynon تمثل التغير في الناتج المحلي الحقيقي غير نفطي (الطلب على النقود). وبالتالي فان الفجوة التضخمية وفقا لمعيار عرض النقود تعبر عن الفرق بين عرض النقود والطلب على النقود خلال فترة زمنية محددة وبالأسعار الثابتة (الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط)،[2]

2.2.4.4 معيارمعامل الاستقرار النقدي:

تشير ألأدبيات الاقتصادية إلى العلاقة التي تربط بين عرض النقود والعديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية وأهمها: الناتج المحلي الحقيقي، والمستوي العام للأسعار، وهو ما يعني بأن التغيرات في عرض النقود تنعكس على الوضع الاقتصادي العام من خلال تأثيرها على هذه المتغيرات، وتأتي علاقة عرض النقود بمفهومه الضيق بالناتج المحلي الحقيقي في إطار تحديد التوازن بين الجانب النقدي في الاقتصاد ممثلا بعرض النقود، والجنب الحقيقي ممثلا بالناتج المحلي الحقيقي، وذلك لأهمية هذا التوازن في تحقيق الاستقرار النقدي، ومن ثم الاستقرار الاقتصادي؛ وخاصة استقرار مستوى الأسعار دون حدوث تضخم للمحافظة على القوة الشرائية للنقود؛ بما ينعكس في عدم انخفاض الدخل الحقيقي بشكل عام.[3]

ويستخدم هذا المعيار لقياس العلاقة بين حجم عرض النقود والناتج المحلي الإجماليبالأسعار الثابتة، استنادا على نظرية كمية النقود والتي ترى أن الزيادة في كمية النقود دون روابط محكمة بينها وبين الزيادة في الناتج المحليالاجمالي الحقيقي من أهم العوامل التي تساهم في زيادة الاختلال بين

---

[1] أبو عزوم الالفي عبد الرحيم، واخرون، أثر السياسات المالية والنقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010 – 2014، ندوة الأزمة الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الليبي التحديات وسياسات الإصلاح المطلوبة، تنظمها كلية الزراعة وكلية الاقتصاد والمحاسبة جامعة سبها، في 30 مارس 2016، ص 54.

[2] أحمد رمضان شبيش، دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1992–2008، المجلة الجامعية، العدد 15، المجلد 1، الزاوية، 2013، ص 18.

[3] المرجع السابق، ص 20.

تيار الإنفاق النقدي وتيار العرض الحقيقي من السلع والخدمات، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع.[1] وبالتالي يعتبر تحقيق الاستقرار النقدي أحد أهم الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية بشكل عام والنقدية بشكل خاص إلى تحقيقه في إطار تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويرتبط تحقيق الاستقرار النقدي بعرض من مؤشرات أداء الاقتصاد القومي وخاصة عرض النقود الذي يعد مؤشرا أساسياً ومتغيرا في المتغيرات التي تستهدفها السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ويتم احتساب معامل الاستقرار النقدي وفقا للمعادلة التالية:[2]

$$E = (\Delta M_1/M_1) / (\Delta Ynon/Ynon)$$

حيث أن E تمثل معامل الاستقرار النقدي، $\Delta M_1/M_1$ تمثل معدل التغير في عرض النقود بمفهومه الضيق، $\Delta Ynon/Ynon$ تمثل معدل التغير في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

ففي حالة وجود ضغوط تضخمية محتملة إذا زادت قيمة المعامل عن واحد صحيح، أما إذا قل المعامل عن واحد صحيح فهو دليل على وجود قوى انكماشية. أما إذا كانت النتيجة تساوي واحد صحيح أو قريبة منه فهو دليل على وجود استقرار نقدي. [3] أي أن معامل الاستقرار النقدي E يكون في احد الحالتين الآتية:

- الاستقرار النقدي:

$$E = (\Delta M_1/M_1) / (\Delta Ynon/Ynon) = 1$$

- عدم الاستقرار النقدي:

في حالة الضغوط التضخمية:

$$E = (\Delta M_1/M_1) / (\Delta Ynon/Ynon) > 1$$

في حالة انخفاض في الأسعار:

$$E = (\Delta M_1/M_1) / (\Delta Ynon/Ynon) < 1$$

---

[1] أبو عزوم الالفي عبد الرحيم، واخرون، أثر السياسات المالية والنقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010 – 2014، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، 2007، ص 55.

[3] أ طالب عوض، مالك ياسين المحادين، أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن، دراسات، العلوم الإدارية، المجلّد، 38، العدد 2011.

لقد أصبح تحقيق الاستقرار النقدي يعتلي سلم أولويات السياسة النقدية في ليبيا، إذ يعتبر الاستقرار النقدي أحد أهم أركان البيئة الجاذبة للاستثمارات سواءً محلية أو أجنبية والتي تعتبر هي المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي. واعتماداً على البيانات لكل من عرض النقود بمفهومه الضيق (M_1) والناتج المحلي الحقيقي غي النفطي (Ynon).

3.2.4.4 معيار الإفراط النقدي:

يعبر هذا المعيار عن قياس حدوث ارتفاع في مستو بالأسعار المحلية على حساب حجم ونسبة الإفراط النقدي، أي حساب عرض النقود الزائدة عن المستوى الأمثلاللازم للمحافظة على ثبات مستوىالأسعار. ويتم حساب الإفراط النقدي من خلال المعادلة التالية:

$$M_{ext} = O_0 \; Y_t - M_t$$

حيث أن M_{ext} يمثل مدى حجم الإفراط النقدي الزائد عن المستوى الأمثل لكمية النقود في الاقتصاد، O_0 يمثل متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من عرض النقود المتداولة في سنة معينة عند مستوى معين من الأسعار، Y_t يمثل الناتج المحلي الإجماليبالأسعار الثابتة M_t تمثل عرض النقود المتداولة في السنة.

تم حساب عرض النقود المثلى والتي تعد ضرورية لتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار من خلال حاصل ضرب متوسط نصيب الوحدة المنتجة من عرض النقود المتداولة وإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لكل سنة من سنوات الدراسة، ويتم البدء باحتساب متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود المتداولة، من خلال المعادلة التالية:

$$Q = ML / Y$$

حيثَ Q يمثلمتوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من عرض النقود المتداولة ، ML يمثلاجمالي السيولة المحلية لسنة معينة، Y يمثل اجمالي الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لنفس السنة.

ومن خلال استخدام معيار فائض عرض النقودللفجوه التضخمية في ليبيا فان الفجوة التضخمية قد سجلت سنة 1996 قيمة 4321.228 مليون دينار في حين كانت سنة 2015 قد سجلت ر قيمة 5111.577 مليون دينار، حيث كانت اعلى قيمة خلال فترة الدراسة 86336.32مليون دينار سنة 2014، وهى السنة التي حقق فيها معدل النمو السنوي لعرض النقود اعلى مستوى له 51991.1 مليون دينار خلال فترة الدراسة، والجدول (4.4) والشكل (5.4) يوضحان ذلك.

الجدول (4.4): تطور الفجوة التضخمية في ليبيا خلال الفترة 1995-2015

بالمليون دينار

الفترة	التغير في عرض النقود ΔM_1	التغير في الناتج المحلي غير نفطي $\Delta Ynon$	$M_1/Ynon$ %	المقدار $[(M_1/Ynon) \times \Delta Ynon]$	الفجوة التضخمية
1995	-	-	1.88	-	-
1996	345.6	-1258.11	3.16	-3975.63	4321.228
1997	303.6	601.589	2.57	1546.084	-1242.48
1998	166.4	-36.289	2.67	-96.8916	263.2916
1999	703.2	1471.477	1.90	2795.806	-2092.61
2000	-458.2	-383.872	1.97	-756.228	298.0278
2001	270.8	-2462.86	5.85	-14407.7	14678.53
2002	1070	-62.757	7.00	-439.299	1509.299
2003	255.2	4587.313	1.55	7110.335	-6855.14
2004	1507.6	681.542	1.62	1104.098	403.502
2005	3491.5	-23.745	2.16	-51.2892	3542.789
2006	2314.9	10735.79	0.95	10199	-7884.1
2007	6494.5	-12368.6	4.69	-58008.7	64503.23
2008	11577.1	-1440.1	10.05	-14473	26050.11
2009	3754.8	12510.07	2.40	30024.17	-26269.4
2010	3151.8	-1034.37	2.77	-2865.2	6017.005
2011	12116.9	-13113.2	29.89	-391954	404070.4
2012	5775.6	4946.871	8.79	43483	-37707.4
2013	5085.7	1686.856	76.35	128791.5	-123706
2014	51991.1	-1919.8	17.89	-34345.2	86336.32
2015	14268.2	489.659	18.7	9156.623	5111.577

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(3.4).

نسبة عرض النقود الضيق إلى الناتج الحقيقي غير نفطي$M_1/Ynon$

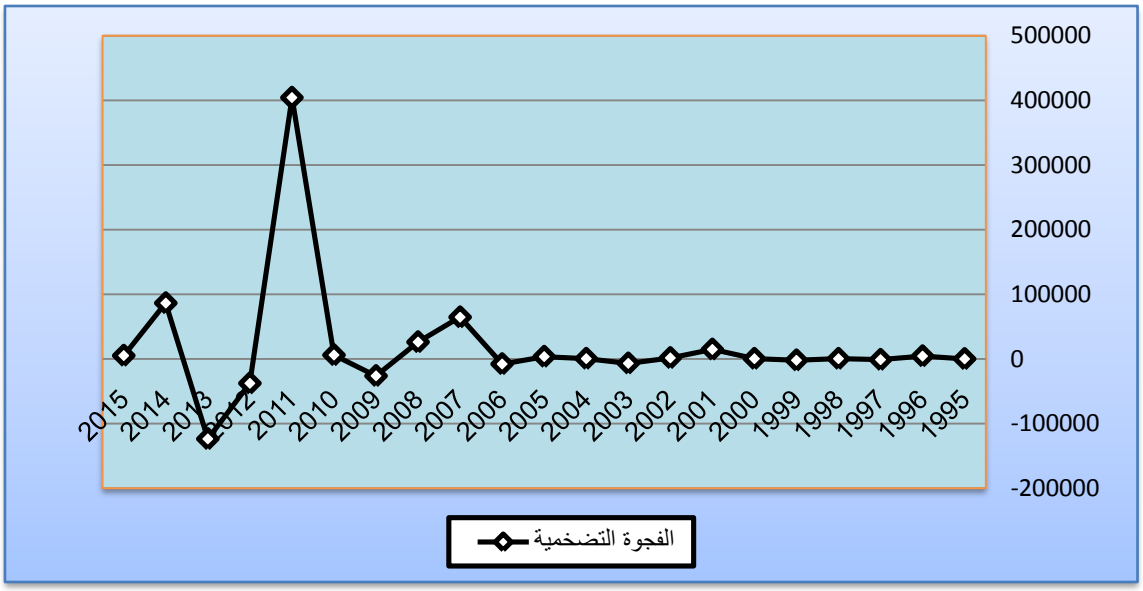

الشكل (5.4):الفجوة التضخمية في ليبيا

خلال الفترة 1995-2015

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4.4).

5.4 تطور معامل الاستقرار النقدي في ليبيا:

1.5.4تطور معامل الاستقرار النقدي بالنسبة للعملة في ليبيا:

من خلال الجدول (5.4) والشكل (6.4) يمكن تحديد درجة الاستقرار النقدي وفق معامل الاستقرار النقدي فانه يتم مقارنة قيمته بالواحد الصحيح الموجب، ومن خلال قياس معامل الاستقرار النقدي يلاحظ أنه قد شهد تذبذبا ملحوظا في قيمته . حيث يلاحظ أن قيمة معامل الاستقرار النقدي خلال السنوات 1997 و 1999 و 2000 و 2014 كانت تقترب من الواحد صحيح، وحقق المعامل قيمة تكاد تكون مساوية للواحد صحيح، حيث بلغت القيم 0.16 و 0.18 و 0.63 و 0.12 على التوالي، وهو ما يعني حدوث استقرار نقدي خلال تلك السنوات، في حين نجد أن قيمة المعامل كانت مرتفعة خلال سنتي 2004 و 2015، حيث بلغت 1.43 و 1.63 على التوالي، وهذا يعتبر المعدل أكبر من الواحد الصحيح مما يعني بأن هناك عدم استقرار كبير انعكس في وجود حالة تضخمية (فجوة تضخمية)، ويمكن تحديد تطور معدلات النمو بالمقارنة مع معدلات نمو عرض النقود بمفهومه الضيق في ليبيا خلال الفترة 1995-2015.

وبلغت ادنى قيمة لمعامل الاستقرار النقدي (-92.06) سنة 2005، وفي نفس الفترة التي حقق فيها معدل التضخم أقل قيمة؛ ما يدل على أن هذه السنة قد شهدت بدورها عدم استقرار نقدي وحالة انكماشية انعكست في انخفاض معدلات التضخم. إن التقلبات التي تحدث في معامل

الاستقرار النقدي في ليبيا جاءت نتيجة عدم تناسب القيم بين التغيرات في عرض النقود والناتج المحلي الحقيقي، فارتفاع قيمة المعامل تشير الى أن نمو عرض النقود أكبر من نمو الناتج المحلي

الجدول (5.4):معامل الاستقرار النقدي بالنسبة للعملة في ليبيا خلال الفترة 1995-2015 (مليون دينار)

الفترة	الناتج المحلي الحقيقي غير نفطي Ynon	معدل التغير (1)	عرض النقود بمفهومه الضيق M_1	معدل التغير (2)	معامل الاستقرار النقدي E (1/2)
1995	3384.241	-	6372.40	-	-
1996	2126.129	-37.18	6718.00	5.42	-0.15
1997	2727.718	28.30	7021.60	4.52	0.16
1998	2691.429	-1.33	7188.00	2.37	-1.78
1999	4162.906	54.67	7891.20	9.78	0.18
2000	3779.034	-9.22	7433.00	-5.81	0.63
2001	1316.175	-65.17	7703.80	3.64	-0.06
2002	1253.418	-4.77	8773.80	13.89	-2.91
2003	5840.731	365.98	9029.00	2.91	0.01
2004	6522.273	11.67	10536.60	16.70	1.43
2005	6498.528	-0.36	14028.10	33.14	-92.06
2006	17234.32	165.20	16343.00	16.50	0.10
2007	4865.76	-71.77	22837.50	39.74	-0.55
2008	3425.656	-29.60	34414.60	50.69	-1.71
2009	15935.73	365.19	38169.40	10.91	0.03
2010	14901.36	-6.49	41321.20	8.26	-1.27
2011	1788.112	-88.00	53438.10	29.32	-0.33
2012	6734.983	276.65	59213.70	10.81	0.04
2013	8421.839	-87.50	64299.40	8.59	-0.10
2014	6502.035	672.04	116290.5	80.86	0.12
2015	6991.694	7.53	130558.7	12.27	1.63

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صادرة من مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

ملاحظة: عرض النقود M_1 هو عبارة عن وسائل الدفع.

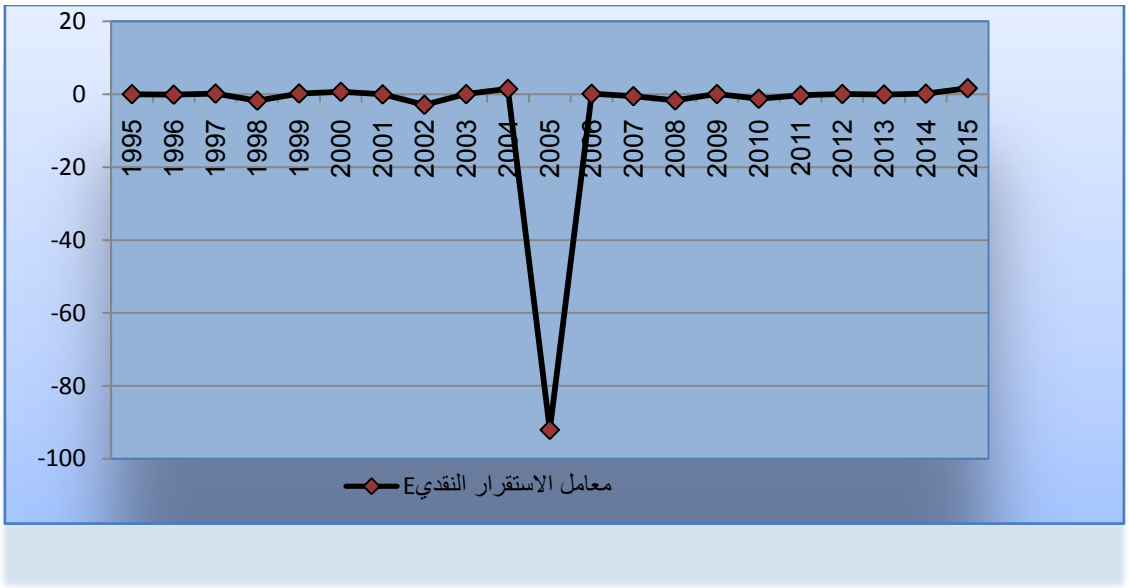

الشكل (6.4):تطور معامل الاستقرار النقدي بالنسبة للعملة
في ليبياخلال الفترة 1995-2015

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5.4).

الحقيقي، والعكس عند حدوث انخفاض في قيمة المعامل، ويلاحظ أن قيمة معامل الاستقرار النقدي تقترب من الواحد صحيح الموجب خلال سنتي 2000 و 2015 التي شهدت استقرار اقتصاديا وانتعاشا انعكس في ارتفاع الناتج المحلي الحقيقي غي نفطي، للسنوات 2004 و 2005 و2013 و 2014و2015 والتي شهدت تحسن أسعار النفط، والإيرادات النفطية، ورفع العقوبات الاقتصادية، وإتباع سياسات اقتصادية والقيام ببعض الإصلاحات الاقتصادية والمالية وإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، وتنفيذ بعض الخطط والبرامج التنموية، في حين نجد أن قيمته تبتعد عن الواحد صحيح الموجب في السنوات إلي شهدت حدوث بعض المشاكل الاقتصادية والسياسية، كانخفاض أسعار النفط، وما نتج عنها من انخفاض في الناتج المحلي الحقيقي، وحدوث بعض المشاكل السياسية والاضطرابات الأمنية، حيث يلاحظ ارتفاع قيمة معامل الاستقرار النقدي إلى 1.43 سنة 2004 التي شهدت حدوث انخفاض في أسعار النفط، والإيرادات النفطية، وبسبب سوء الإدارة وعدم وجود تخطيط وتوقف العمل بالخطط التنموية، وارتفاع المستوى العاملأسعار وظهور السوق الموازية للصرف الأجنبي والسلع، وفرض عقوبات اقتصادية على الدولة.

مما سبق يمكن استنتاج وجود حالة من عدم الاستقرار النقدي عاني منها الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، بسبب غياب الإصلاحات الاقتصادية والمالية وعدم التقيد بها، حيث كانت جميع مؤشرات الاستقرار النقدي تشير بشكل واضح إلى وجود اختلال بين الجانب النقدي في الاقتصاد

ممثلا بعرض النقود بمفهومه الضيق والجانب الحقيقي ممثلا بالناتج المحلي الحقيقي غير النفطي، وتعكس حالة عدم الاستقرار النقدي وجود عدم تناسب بين التغيرات في عرض النقود والتغيرات في الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي، وهو ما ينعكس في عدم استقرار الأسعار وحدوث موجات من التضخم والانكماش، ما يدل على أن الاقتصاد الليبي يعاني من ضغوط تضخمية تترافق مع حالة عدم الاستقرار النقدي، وهو ما يؤكد على أن حالة عدم الاستقرار النقدي تؤثر وبشكل واضح على مستويات الأسعار، وهو ما انعكس على معدلات التضخم ووجود ضغوط تضخمية في ليبيا.

2.5.4 تطور معامل الاستقرار النقدي بالنسبة للائتمان المحلي في ليبيا:

ان تحقيق الاستقرار النقدي من أولويات السياسة النقدية للمصرف المركزي، وتتمثل عناصر الاستقرار النقدي التي يهدف المصرف المركزي إلى تحقيقها في استقرار المستوى العام للأسعار، وسعر صرف العملة الوطنية وخلق هيكل أسعار فائدة ينسجم مع الظروف الاقتصادية المحلية والتطورات الدولية. وإذا أراد المصرف المركزي أن يحد من حجم الائتمان المصرفي لجأ إلى رفع سعر إعادة الخصم،حيث يؤدي هذا إلى رفع سعر الفائدة الذي تقترض به المصارف التجارية، أما إذا قام المصرف المركزي بتخفيض سعر إعادة الخصم فإنه بذلك يشجع المصارف التجارية بدورها إلى خفض سعر الخصم مما يشجع الأفراد مستهلكين كانوا أو مستثمرين على خصم أوراقهم التجارية وبالتالي يمكنهم التوسع في عمليات البيع بالأجل. اما في حالات التضخم يرفع المصرف المركزي معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة المصارف التجاريةمن التوسع في الائتمان فترفع تكلفة الائتمان وتكلفة التمويل، فيدفع ذلك المستثمرين إلى الامتناع عن الاقتراض .وتستخدم المعادلة الاتية لقياس وتحديد درجة الاستقرار النقدي وفق معامل الاستقرار النقدي بالنسبة للائتمان المحلي اذا كانت:

$$\beta = (\Delta C/ C) + (\Delta Y/ Y)$$

حيث يشير $(\Delta C/ C)$ الى معدل التغير في التسهيلات الائتمانية، و $(\Delta Y/ Y)$ الى معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي. فانه يمكن تحديد درجة الاستقرار النقديوفق معامل الاستقرار النقدي للتسهيلات الائتمانيةالمحلية اذا كانت:

$$\beta > 0$$

فهذا يعني وجود ضغوط تضخمية.

اما اذا كانت:

$$\beta = 0$$

وجود حالة استقرار.

ومن خلال البيانات الواردة في الجدول (6.4) والشكل (7.4) يلاحظ تطور معامل الاستقرار النقدي بالنسبة للائتمانفي ليبيا خلال الفترة 1995-2015يلاحظ أنه قد شهد تذبذبا

الجدول (6.4): معامل الاستقرار النقدي بالنسبة للائتمانفي ليبيا خلال الفترة 1995-2015

الفترة	العملة المتداولة		التسهيلات الائتمانية		الناتج المحلي الحقيقي		معامل الاستقرار النقدي للائتمان
	القيمة	معدل التغير	القيمة	معدل التغير	القيمة	معدل التغير	
	1	2	3	4	5	6	6-4
1995	2035.4	-	4281.5	-	4764.42	-	27.24
1996	2419.8	18.89	3915	-8.56	3058.88	-35.80	20.68-
1997	2534.2	4.73	4165.9	6.41	3887.47	27.09	21.31
1998	2698.9	6.50	4530.6	8.75	3399.08	-12.56	41.41-
1999	2634.9	-2.37	5203.6	14.85	5311.40	56.26	12.52-
2000	2699.2	2.44	5584	7.31	6364.45	19.83	76.24
2001	2559.6	-5.17	6057.6	8.48	2052.11	-67.76	23.9-
2002	2613.3	2.10	6357.8	4.96	2644.30	28.86	441.39-
2003	2763.3	5.74	6775.1	6.56	14489.41	447.95	34.34-
2004	2612.7	-5.45	6510.3	-3.91	18898.64	30.43	17.52-
2005	3308.7	26.64	6166.6	-5.28	21212.45	12.24	146.07-
2006	3932.9	18.87	7067.2	14.60	55294.45	160.67	90.08
2007	4581.2	16.48	8191.3	15.91	14281.65	-74.17	59.63
2008	5608.3	22.42	10544.6	28.73	9869.01	-30.90	178.33-
2009	6962.9	24.15	11812.7	12.03	28655.81	190.36	5.45-
2010	7609.0	9.28	13044.6	10.43	33206.50	15.88	88.79
2011	14841.1	95.05	12786.6	-1.98	3063.76	-90.77	560.28-
2012	13391.1	-9.77	5899.5	-53.86	18579.37	506.42	25.34-
2013	13419.9	0.22	8232.3	39.54	30633.18	64.88	923.19
2014	66732.7	397.27	78910.4	858.55	10831.93	-64.64	33.14-
2015	76783.0	15.06	71257.1	-9.70	13370.47	23.44	27.24

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات من الجداول ارقام (1.2) و(9.3) و(11.3).

ملاحظة : العملة المتداولة + ودائع تحت الطلب = عرض النقود بالمفهوم الضيق M_1.

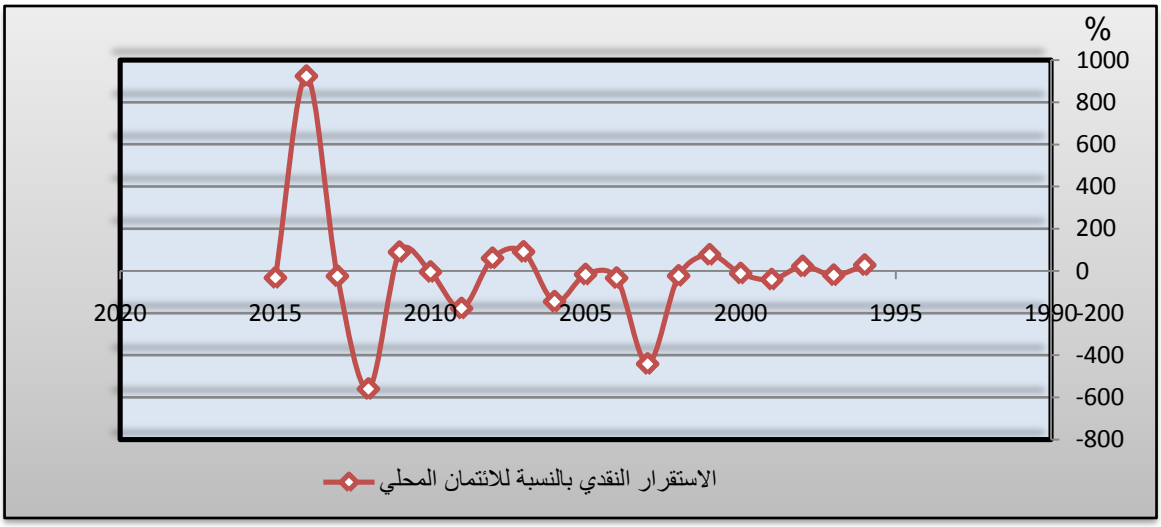

الشكل (7.4): تطور معامل الاستقرار النقدي بالنسبة للائتمانفي ليبيا خلال الفترة 1995-2015

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (6.4).

ملحوظا في قيمته. حيث يلاحظ أن قيمة معامل الاستقرار النقدي بالنسبة للائتمان المحلي خلال السنوات1995 و 1997 و 2000 و 2006 و 2010 و 2013 و 2015كانت اكبر من الواحد صحيح، وحقق المعامل قيمة اكبر من الصفر ، حيث بلغت القيم 27.24 و 21.3 و 76.24 و90.08 و 88.79 و 923.19 و27.24على التوالي، وهو ما يعني وجود ضغوط تضخمية خلال تلك السنوات، في حين نجد أن قيمة المعامل كانت اقل من الصفر خلال بقية السنوات، وهذا يعتبر المعدل اصغر من الواحد الصحيح مما يعني بأن هناك عدم استقرار كبير انعكس في وجود حالة تضخمية (فجوة تضخمية) . وهذا يعني أن وجود حالة من عدم الاستقرار النقدي بالنسبة للائتمان المحلي عاني منها الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، بسبب غياب الإصلاحات الاقتصادية والمالية وعدم التقيد بها.

6.4 الخاتمة:

تناول هذا الفصل دراسة الاستقرار النقدي خلال الفترة 1995-2015 وذلك من خلال تحليل التغيرات والتطورات في مؤشرات الاستقرار النقدي خلال فترة تطبيق سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي، وتوصلت الدراسة الى انه هناك حالة عدم استقرار نقدي يعاني منها الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة بسبب عدم تناسب بين التغيرات في عرض النقود والتغيرات في الناتج المحلي الحقيقي مما يعكس عدم استقرار الأسعار وحدوث موجات من التضخم والانكماش ما يدل على أن الاقتصاد الليبي يعاني من ضغو ط تضخمية تتزامن مع حالة عدم الاستقرار النقدي، وتتفق هذه

النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة في ان التغيرات في عرض النقود في ليبيالها دور في زيادة معدلات التضخم.

النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

اولا: النتائج:

1. تدهور ميزان المدفوعات والميزان التجاري واتجاههما نحو العجز إلى التأثير السلبي على النمو الاقتصادي والمستوى المعيشي في حال تدهور أسعار النفط الدولي.
2. انخفاض تنافسية القطاعات السلعية غير النفطية مقابل المنتجات المستوردة.
3. يتضح من خلال تحليل مؤشر ملاءة رأس المال للقطاع بان رأس المال القطاع المصرفي الليبي لا يتمتع بملاءة تمكنه من مواجهة الصدمات والمخاطر.
4. يتضح من خلال تحليل مؤشر جودة الاصول في القطاع المصرفي خلال فترة الدراسة ان اصول القطاع المصرفي تعاني من ضعف، حيث ان القروض المتعثرة تهدد راس المال القطاع.
5. يتضح من خلال تحليل مؤشر السيولة للقطاع المصرفي حسب معايير مصرف ليبيا المركزيأو تصنيفات نموذج (CAMELS) الذي يشير إلىارتفاع حجم الاصول غير المستغلة لدى القطاع المصرفي. ولتقييم أداء المصارف كونه يمكن من معرفة المصارف ذات الاداء الضعيف ومعرفة أي المصارف تسهم بصورة ايجابية في رفع الاداء المالي للقطاع المصرفي ككل.
6. يتضح من خلال تحليل مؤشر الربحية أن القطاع المصرفي حقق أقل معدلات، وهذا يعكس عدم قدرة القطاع المصرفي في ليبيا على توظيف أصوله بشكل أكثر كفاءة.
7. يتضح من خلال تحليل مؤشر كفاءة وسلامة الإدارة ي للقطاع المصرفي يشير الى على عدم كفاءة القطاع المصرفي في ليبيا على ضبط مصاريفه، وبالتالي عدم تعزيز ربحيته.
8. تعتبر مراقبة وتيرة التضخم الهدف الأساسي للسياسةالنقدية التي حددها مصرف ليبيا المركزي المستهدفة إلى معدل التضخمالتي تتراوح بين 2.24- 15.2%خلال الفترةالدراسة، ولكن من اهم أسباب ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد الليبيهيليستنقدية بالكامل، وإنما بسبب التضخم المستورد.
9. يلاحظ انعكاس التضخم النقدي حالة الاستقرار النقدي من خلال الاقتراب أو الابتعاد عن الصفر، حيث حقق قيما موجبة وسالبة وبعيدة عن الصفر، حيث بلغت أعلى قيمة للتضخم النقدي117.32 سنة 2011وهى السنة التي شهدت حدوث انخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي وارتفاع معدلات نمو عرض النقود، في حين كانت أقل قيمة للتضخم النقدي-

591.18 سنة 2014 التي شهدت انخفاض في كل من معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي وعرض النقود. ويرجع ذلك الى زيادة معدل النمو السنوي لعرض النقود من 345.6 مليون دينار سنة 1996 الى 12116.9 مليون دينار سنة 2011 تم انخفض الى 51991.1 مليون دينار سنة 2014، في حين كان معدل النمو السنوي لناتج المحلي غير نفطي من – 1258.11 مليون دينار سنة 1996 الى 13113.2– مليون دينار سنة 2011 تم انخفض الى 1919.8– مليون دينار سنة 2014.

10. من خلال استخدام معيار فائض عرض النقود للفجوة التضخمية في ليبيا فان الفجوة التضخمية قد سجلت سنة 1996 قيمة4321.228 مليون دينار في حين كانت سنة 2015 قد سجلت قيمة 5111.577 مليون دينار، حيث كانت اعلى قيمة خلال فترة الدراسة 86336.32 مليون دينار سنة 2014، وهى السنة التي حقق فيها معدل النمو السنوي لعرض النقود اعلى مستوى له 51991.1 مليون دينار خلال فترة الدراسة.
11. تشير جميع مؤشرات الاستقرار النقدي تشير بشكل واضح إلى وجود اختلال بين الجانب النقدي في الاقتصاد ممثلا بعرض النقود بمفهومه الضيق والجانب الحقيقي ممثلا بالناتج المحلي الحقيقي غير النفطي، وتعكس حالة عدم الاستقرار النقدي وجود عدم تناسب بين التغيرات في عرض النقود والتغيرات في الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي، وهو ما ينعكس في عدم استقرار الأسعار وحدوث موجات من التضخم والانكماش، ما يدل على أن الاقتصاد الليبي يعاني من ضغوط تضخمية تترافق مع حالة عدم الاستقرار النقدي، وهو ما يؤكد على أن حالة عدم الاستقرار النقدي تؤثر وبشكل واضح على مستويات الاسعار، وهو ما نعكس على معدلات التضخم ووجود ضغوط تضخمية في ليبيا.
12. تشير قيمة معامل الاستقرار النقدي بالنسبة للائتمان المحلي في ليبيا الى اكبر من عدد الواحد الصحيح لبعض السنوات خلال فترة الدراسة وجود ضغوط تضخمية ، في حين نجد أن قيمة المعامل كانت اقل من الصفرلبقية السنوات خلال فترة الدراسة ، وهذا يعتبر المعدل اقل من عدد الواحد الصحيح مما يعني بأن هناك حالة عدم استقرارنقدي كبير انعكس في وجود حالة تضخمية (فجوة تضخمية).

ثانيا: التوصيات:

1. الاعتماد على نموذج إصلاحي تنموي ذاتي يقوم على أساس استيعاب الخصوصيات المجتمعية المختلفة والتجارب التنموية الناجحة، يركز على الاستثمار في الرأس المال البشري باعتبار هو الذي يصنع نماءه، وذلك طريق التنمية البشرية المستدامة.
2. ضرورة الاهتمام من قبل الجهات الرقابية كمصرف ليبيا المركزي بتقييم الاداء المالي للمصارف التجارية بصورة دورية للوقوف على مواطن الضعف ومعالجتها بالوقت المناسب .
3. ضرورة تطوير نظام لتقييم أداء المصارف من قبل المصرف المركزي يبي ن فيه حدودها الدنيا والعليا بما ويتلاءم مع طبيعة العمل المصرفي في ليبيا.
4. تعمل المصارف على تطوير وطرح منتجات مصرفية جديدة للاستفادة من السيولة المتوفرة لديها على أكمل وجه .
5. ضرورة دراسة وتقييم جودة الاصول لدى المصارف بصورة دورية مما يمكن بدوره من معرفة قدرتها على حجم الإيرادات،بالإضافة الى إحكام الرقابة على تكاليف التشغيل.
6. باستخدام المصرف المركزي أدوات السياسة النقدية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة بالاستقرار الاقتصادي. يمكن من خلال رفع معدل النمو الاقتصادي والتوظف الكامل وتحقيق التوازن الخارجي ومحاربة التضخم، ففي حالة ان هناك اثر إيجابي للسياسة النقدية من خلال دراسة احتياطيات النقد الأجنبي في ليبيا على المتغيراتالاقتصادية خاصة بالاستقرار الاقتصادي، يمكن ان تساهم الاحتياطيات النقد الأجنبي في ارتفاعالناتج المحلي الإجمالي وتحسين رصيد حساب الجاري واستقرار مستوى العام للأسعار وانخفاض نسبي في معدلات البطالة.
7. بسبب تأثير الكتلة النقدية المتمثلة في عرض النقود واثرت سلبيا على كافة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ماعدا اثره على الناتج المحلي الإجمالي ورصيد حساب الجاري كان ايجابيا، وبناء على ذلك فإنه من الضروري العمل على تحسين وضع ميزان المدفوعات وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تنمية القطاعات السلعية الإنتاجية بغية توفير المنتجات وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية والذي يؤثر إيجابياً على انخفاض البطالة والتضخم.
8. بعد احداث ثورة 17 فبراير وما ترتب عنها من تطورات امنية اثرت سلبا على الوضع الاقتصادي فان اصبح من الضرورة العمل نحو التوجه الى الاستقرار السياسي ومحاربة الفساد والبيروقراطية المنتشرة بصورة واضحة في الدولة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ-الكتب:

1. احمد عمر، تجربة البرازيل من سياسات التقشف إلى واحدة من أكبر 10 اقتصادات في العالم، دار الهلال، 2022.
2. احمد محيي الدين محمد التلباني، التجربة الاقتصادية الماليزية: التقويم والدروس المستفادة، منشورات جامعة الاسكندرية، 2019.
3. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الرابة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
4. انس بيورا، سياسات تنظيم وإدارة القطاع الخاص في ليبيا: تحليل كيفي في تدابير، جامعة بنغازي، 2020.
5. الطاهر الجهيمي، واخرون، دوران العمالة في صناعة النفط، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1984.
6. السيد محمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، 2008.
7. أسماء محمد أبوالنور عفيفي، اثار برامج الاصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدوليفي ضوء التجارب الدولية والحالة المصرية، المركز الديمقراطيالعربي، 2017.
8. جمعة خليفة الحاسي، محمد الطيب موسى القذافي، محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية: دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الليبية خلال الفترة 1995- 2005، جامعة بنغازي، بنغازي، 2012.
9. سعيد فرحات، تعزز دور المصرف المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية، البيان الاقتصادي، طرابلس، 2007.
10. عبد الجليل حسن الغالبي، واخرون، أثر مقاييس عرض النقود على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، مطبعة زين، العراق، 2008.
11. عبد الغفور إبراهيم احمر، مبادي الاقتصاد والمالية العامة، دار الزهراني للنشر، عمان، 2001.
12. عبد القادر محمد عطية، رمضان محمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2004.
13. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي: تحليل كلي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

14. عبد المطلب عبد الحميد، السياسةالنقديةواستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، 2007.
15. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1971.
16. عطية المهدي الفيتوري، النظام الضريبي في ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا، الطبعة الأولي، طرابلس، 2003.
17. علي عبد الفتاح ابوشرار، الاقتصاد الدولي والنظريات والسياسات، دار المسيرة لنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007.
18. عمرو محي الدين، أزمة النمور الأسيوية: الجذور والأسباب والدروس المستفادة، دار النهضة، الإسكندرية، 2000.
19. فادية عبد السلام، واخرون، لتجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات: الدروس المستفاد، 2008.
20. فاطمة السويسي، المالية العامة، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 2005.
21. محمد مازن محمود، مشاورات البرازيل مع صندوق النقد الدولي، منشورات مطابع النهضة، الكويت، 2010.
22. محمد مهاتير،الموسوعة، المجلد الثاني، دار الكتاب المصري، القاهرة، 2004.
23. محمود حسين الوادي ، وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010.
24. مصطفي رشديشيحة، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، الطبعة السادسة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1996.
25. مفلح عقل، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، عمان، 1998.
26. نبيل الروبي، نظرية التضخم، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، القاهرة، 1984.
27. هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسعارسلان، لنقود والمصارف والنظرية النقدية،الطبعة 1، دار وائل للنشر، 2009.

ب-المجلات العلمية والندوات العلمية:

1. أبوعزوم الالفي عبدالرحيم، وآخرون ، أثر السياسات المالية والنقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010 – 2014، ندوة الأزمةالاقتصاديةوالمالية فيالاقتصادالليبي

التحديات وسياسات الإصلاحالمطلوبة، تنظمها كلية الزراعة وكلية الاقتصاد والمحاسبة جامعة سبها في 30 مارس 2016.

2. احمد السيد النجار، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية، مجلة قضايا استراتيجية، كلية التجارة بجامعة القاهرة، العدد 3، القاهرة، 1996.
3. أحمد رمضان شبيش، دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1992–2008، المجلة الجامعية، العدد 15، المجلد 1، الزاوية، 2013.
4. أديب قاسم شندي، نغم حميد عبد الخضر، قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 1980–2013، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 12 ، 2016.
5. اكرم علي زوبي، خالد عبد الواحد النخاط، أثر تطبيق برنامج الخصخصة على أداء الشركات: تجارب بعض الدول الأخرى، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، قسم المحاسبة كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي، الاصدار الاول 2014–2016.
6. امل عبد الحميد، منى عبد القادر، اقتصاديات عالمية تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: دروس مستفادة، بنك الاستثمار القومي قطاع الاستثمار والموارد ، دراسات دورية، العدد 7، 2017.
7. إيمان عبد الكاظم جبار، سحر عباس ، تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة: مصر والمغرب، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2007.
8. بلقاسم العباس،التثبيت والتصحيح الهيكلي، سلسلة جسر التنمية، العدد 31 ، 2004.
9. بوتسول السعيد، واخرون، تجربة الاصلاح الاقتصادي في ماليزيا الدروس المستفادة، مجلة الشروق، 2015.
10. جمال داود سليمان، جميل حميد احمد، الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين التوجهات الذاتية ووصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي 1970–1990، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 32، العراق، 2000.
11. حسان خضر ، خصخصة البنية التحتية، سلسلة جسر التنمية، العدد 18،السنة الثانية، 2003.

12. خالد محمد رحيل،زينب رجب صداقة، تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج (CAMELS) دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية "، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، المجلد السادس، العدد الثاني عشر، 2019.
13. دعاء محمد الزاملي، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2012، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، 2014.
14. زعيش محمد، كوريا الجنوبية تجربة رائدة في التنمية الاقتصادية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الاول، مارس2019.
15. سالم توفيق النجفي، سياسات التكيف الاقتصادي والتكيف الهيكلي وآثرها في التكامل الاقتصادي العربي، ط1، بيت الحكمة، 2002.
16. سالم محمد بن غربية، مفهوم الخصخصة، مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي المنعقد في يومي 19-2004/6/20، مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي، 2004.
17. ستار جابر عران، منهجية الإصلاح الاقتصادي في العراق، دراسة تحليلية، مجلة الإدارة والإحصاء، العدد 42، 2014.
18. سميرة قارة علي عطيوي، تقييم بعض جوانب الإصلاح الاقتصادي والمالي في الجزائر والدروس المستفادة من تجارب بعض الاقتصاديات المتحولة، مجلة الإنسانية، العدد 35، 2011.
19. سوسن جبار عودة،الإصلاح الاقتصادي: المفهوم، السياسات، الأهداف، الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشئون الخصخصة.
20. طالب عوض، مالك ياسين المحادين، أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلّد، 38، العدد 2011.
21. عائشة الحاجي، القطاع المصرفي الليبي: تحول جوهري وواعد، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، العدد 2006.
22. عدلي طلبة، جمعة مخيمة، دراسة تحليلية لسياسة الخصخصة في الاقتصاد الليبي: دوافع والايجابيات والسلبيات، مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي المنعقد في يومي 19-2004/6/20، مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي، 2004.

23. عمر القيزاني، احمد فرحات، الخصخصة أثرها في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات التشغيل والنمو الاقتصادي دراسة قياسية تقييمية للتجربة الليبية للفترة 1990–2008، مجلة الجامعة الاسمرية، زليتن، 2014.
24. عطية الم هدي الفيتوري، السياسات التجارية والتنمية الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 14، العدد الاول، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي،2003.
25. علي عبد السلام الجروشي، رمضان علي أبوراوي، تحليل حالة الاستقرار النقدي وأثرها على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1962–2014، مجلة علوم وتقنيات: العلوم الإنسانية، مجلد 1، العدد1، يونيو 2017.
26. علي عطيق عبدالسلام، السياسة النقدية في ليبيا، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 14، العدد الاول، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 2003.
27. علي محمد الماقوري، حسين فرج الحويج، واقع وسمات الاقتصاد الليبي، مجلة الاقتصادية والتجارية، 2007.
28. عزازن حفيظة، التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية من اقتصاد زراعي متخلف إلى اقتصاد صناعي متقدم، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 5، العدد 11/4، 2016.
29. فرحات بن قداره، ليبيا ، عودة قوية إلى الساحة الدولية وهيكلة شاملة للقطاع المصرفي، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، العدد 317، 2007.
30. فلاح خلف الربيعي، سبل مواجهة آثار برامج التكيف الهيكلي على الاقتصاد العراقي، مجلة علوم إنسانية، العدد 26، 2006.
31. كرينغساكتشاريونوغساك، تجربة الدولة التنموية في ماليزيا: دروس لليبيا، تقرير مشروع بحثي، يوليو 2021.
32. ماهر جبار الخليلي، الاقتصاد الماليزي: إصلاح محسوس وتخطيط، ندوة علمية بعنوان تجارب ناجحة في الإصلاح الاقتصادي) التي ينظمها قسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة والمنعقدة بتاريخ 2019/2/20، بغداد، 2019.
33. محمد الهادي سالم مادي، تقييم الاداء المالي للمصارف التجارية الليبية دراسة مقارنة بين المصارف العامة والخاصة في مدينة بنغازي، المجلة العلمية للجامعة المفتوحة ، المجلد الأول، العدد الثاني، بنغازي، يونيو 2020.

34. محمد بلقاسم حسن البهلول، الاصلاح المالي والتنمية المستدامة، اصلاح النظام المصرفي، منشورات جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2008.
35. محمد عبد الجليل ابو سنينه، تقرير اللجنة المكلفة بدراسة قطاع التبادل التجاري في ليبيا للفترة 1970- 1987، مصلحة الجمارك، طرابلس، 1990.
36. محمد شريف بشير، سياسات وأساليب مكافحة الفقر دروس مستفادة من التجربة الماليزية، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2008.
37. هدى عيسى الغول، الخصخصة ودورها في عملية التنمية والإصلاح الاقتصادي والمالي في ليبيا، ليبيا المستقبل، 2017.
38. هشام ياس شعلان، اصلاح الاقتصاد العراقي رصيد الماضي: توقعات المستقبل، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية عدد خاص بالمؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد.
39. وعد المشهداني، الاصلاح المالي والمصرفي في العراق، الحوار المتمدن، 2008.
40. يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
41. فكري بوفرين، النظام المالي في ليبيا: الواقع ومقترحات الاصلاح، مؤتمر الاستحقاقات القانونية للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا المنعقد في 2012 جامعة بنغازي، 2018.

ج-رسائل الماجستير والدكتوراه:

1. ابتسام علي حسين العزاوي، سياسات الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على التنميةالبشرية: دراسة لبلدان مختارة، رسالة الدكتوراه غير منشورة في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2009.
2. احمد نور الدين الفرا، تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي : دراسة حالة بنك فلسطين، رسالة الماجستير غير منشورة في المحاسبة، الجامعة الإسلامية غزة كليـــة التجـــارة، غزة، 2015.
3. راضية اسمهان خراز، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي والمالي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012، رسالة الماجستير غير منشورة في الاقتصاد، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التفسير، 2012.

4. رزان حسين كمال شهيد، التكامل بين أسلوب الأداء المتوازن والأدوات الحديثة لإدارة التكاليف بهدف تحسين الأداء، دراسة تطبيقية على قطاع تصنيع المنتجات الزراعية في سوريا، رسالة الدكتوراه غير منشوره في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2007.
5. سالم محمود أحميده دخيل الله، تقييم أداء وفاعلية السياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي: دراسة تحليلية للفترة من 2001–2010، رسالة الماجستير غير منشورة في الاقتصاد، جامعة بنغازي، بنغازي، 2014.
6. عبد الباسط رمضان أحمد الحصائري أهمية إصلاح السياسات التجارية العربية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد 2008/2007، رسالة الماجستير غير منشورة في الاقتصاد ، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2010.
7. عبد السلام الطيب نجي، الإصلاحات الاقتصادية ودورها في تفعيل سوق الأوراق المالية الليبي، رسالة الماجستير غير منشورة في التمويل والمصارف، جامعة طرابلس، 2008.
8. عمران عبد السالم الباوندي، أثر توسيع قاعدة الملكية على خدمات واستثمارات المصارف التجارية الليبية، دراسة نظرية وتطبيقية عن الفترة 2001 – 2010، رسالة الدكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة صفاقس، 2013.
9. فتحي محمد بالحسن مجيد، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الاقتصاد الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد، كلية الاقتصاد جامعة قاريونس، 2016.

د–الدوريات والنشرات والتقارير:

1. اتحاد المصارف العربية، الجهاز المصرفي الليبي خطوات حثية الى الامام ومشاركة فعالة لدعم التنمية، مجلة المصارف العربية، المجلد 6، العدد 99، 1989.
2. أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد التجارة والاستثمار (سابقا) بالتعاون مع البنك الدولي ، ورشة عمل بعنوان: إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي: في ضوء الدور الجديد للقطاع العام والقطاع الخاص، طرابلس، يومي 30–29 /5/ 2008.
3. أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة (سابقا) ، قائمة السلع والبضائع المحظور، استيراده لسنة 2002 .
4. أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة (سابقا) ، مذكرة الانضمام إلي منظمة التجارة العالمية، 2005.

5. الامم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التقارير الدورية الثانية المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادتين 16 و17 من العهد، البرازيل، 2007.
6. الامم المتحدة، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا : الواقع والتحديات والفاق الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي.
7. الأمم المتحدة،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لماليزيا، 2015.
8. البنك الدولي، التمويل والتنافسية والابتكار، مراجعة القطاع المالي، صناعة التأمين في ليبيا، الفرص والاتجاهات الرئيسية؛ تايمتريك، سبتمبر 2014.
9. البنك الدولي، التمويل والتنافسية والابتكار، مراجعة القطاع المالي، صناعة التأمين في ليبيا، الفرص والاتجاهات الرئيسية؛ تايمتريك، فبراير، 2020.
10. البنك الدولي، ليبيا، تقرير اقتصادي، مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2006.
11. الهيئة العامة لتشجيع للتمليك والاستثمار، تقرير عن الوحدات الاقتصادية العامة المملكة من خلال الهيئة العامة للتمليك والاستثمار، 2012.
12. المصرف الزراعي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة، طرابلس، 1995–2013 .
13. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط (سابقا)، أسس إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، دراسة من قبل خبراء في الاقتصاد جامعة قاريونس، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 1991.
14. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط (سابقا)، مسح للاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، 1990–2004.
15. شبكة التشريعات الليبية، الموسوعة الالكترونية الشاملة، قانون رقم (15) لسنة 1986 بشان الدين العام
16. صندوق النقد الدولي، كيف دمرت قروض: اقتصاديات الدول، 12 أغسطس، 2016.
17. صندوق النقد الدولي، مرشد تجميع بيانات ميزان المدفوعات، واشنطن، 1995.
18. صندوق النقد الدولي، مؤشرات السلامة المالية، استخدام نموذج الإبلاغ المعتمد.
19. صندوق النقد العربي، التقرير السنوي، اعداد مختلفة.
20. صندوق النقد العربي، تقرير عن سنة 2017.
21. مجلس التخطيط العام (سابقا)، السياسات الاقتصادية المعتمدة، طرابلس، 2001.

22. مجلس التخطيط العام (سابقا)، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، 1962-2000.
23. مجلس التخطيط العام (سابقا) بالتعاون مع البنك الدولي، ورشة عمل حولاتفاقية التعاونالفني لبرنامج التعاون الفني للبرنامج الاقتصادي الاستشاري المشترك، 11 يوليو 2007.
24. مجلس التمليك الاطار التشريعي المنظم لبرامج توسيع قاعدة الملكية، العدد الرابع، مارس، 2015.
25. مصرف الادخار والاستثمار العقاري، التقارير السنوية، أعداد مختلفة، طرابلس، 1995-2012.
26. مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء، العيد الخمسون للتأسيس للتأسيس مصرف ليبيا المركزي 1956-2006.
27. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والدراسات، الملامح الأساسية لاتفاق بازل IIوالدول النامية، دراسة أعدت من صندوق النقد العربي لمجلس محافظي المصارف المركزية العربية، 2004.
28. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والدراسات، تطور أهم بيانات المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة 2008-2014.
29. مصرف ليبيا المركزي، الإحصاءات النقدية والمصرفية خلال الفترة 1966 – 2000.
30. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الاستثنائي 2015-2020.
31. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي السابع والثلاثين، 2014.
32. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الواحد والخمسون، 2007.
33. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، اعداد مختلفة.
34. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
35. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 42، 2002.
36. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 43، 2003.
37. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الثاني، 2004 .
38. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 45، الربع الرابع، 2005.
39. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 47، الربع الثاني 2007.
40. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع، 2016.
41. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 55، 2014.

42. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 55، 2016
43. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 57، 2017.
44. مصرف ليبيا المركزي، تطور السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا، الدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، طرابلس، 2010.
45. مصرف ليبيا المركزي، تقرير الاستقرار المالي الليبي، 2006.
46. مصرف ليبيا المركزي، قرار مجلس الإدارة رقم (47) بشأن أسس ومعايير تصنيف الديون، والحدود الدنيا للمخصصات المطلوب مواجهته، 2006.
47. مصرف ليبيا المركزي، مؤشرات السلامة المالية والاستقرار في القطاع المصرفي الليبي، التقرير السنوي الرابع لإدارة الرقابة على المصارف والنقد، 2012.
48. مصرف ليبيا مركزي، منشور رقم (23) لسنة 2005، طرابلس، 2006.
49. مصلحة الضرائب الليبية، ضرائب مفروضة على الدخل، مجلة الوعي الضريبي.

State Of Libya

University Of Tripoli

Faculty Of Economic And Political Science

Economic Department- Graduated Office

The Impact Of Economic And Financial Reform On Momentary Stability In Libya During The Period 1995-2015

(Within the Letter Of Introduction Of Complementary Courses For The Degree Of Master In Economic)

By

ShealyHafedShealy

Registration No. 015151032

Supervisor

Prof. Dr. NaserMeladAlmarafe

2022

دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة طرابلس

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

قسم الاقتصاد – مكتب الدراسات العليا

آثار الإصلاح الاقتصادي والمالي على الاستقرار النقديفي ليبيا خلال الفترة 1995-2015

رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة

الاجازة العالية (الماجستير) في الاقتصاد

إعداد الطالب

شعيلي حافظ شعيلي عمرو

رقم القيد

015151032

إشراف

أ . د . ناصر ميلاد المعرفي

فصل الربيع 2022